

٠ التقارير المواضيعية

استجابة حقوقية للأزمة المالية والاقتصادية

على الرغم من أن ميراث الأزمة المالية المستمرة الآن سيكون غائباً، فقد يكون لها أيضاً ميراث آخر، يتلخص في أنه لا يمكن رفض الأفكار الحيوية حول حقوق الإنسان. فالأزمة توفر فرصة تاريخية ومسؤولية عبر الأجيال لإعادة التفكير في عملية صنع القرار في السياسات الاقتصادية. فالنهج الحقوقي يدعو إلى إصلاح هياكل الحكم، لضمان تنفيذ السياسات الاقتصادية بما يتوافق ومنظومة حقوق الإنسان. وهذا ما سيضمن مشاركة جميع المستويات، وعرض القرارات للتمحيص العام، والشفافية والمساءلة في كل خطوة.

الدو كالياري⁽¹⁾

إن ما بدأ كأزمة في قطاع الرهن العقاري الفرعي في الولايات المتحدة، في أيلول/ سبتمبر 2007، أصبح أزمة اقتصادية ذات أبعاد عالمية، أطلق عليها الأزمة الأسوأ منذ الكساد الكبير.

ويعكس حجم الأزمة ضوءاً جديداً على تبعات النهج التقليدي لحقوق الإنسان، وعملية ضبط النظام المالي. ووفق هذا المفهوم، فقد أخطر مناصرو حقوق الإنسان بأن مسائل ضبط النظام المالي، تعد مسائل تقنية تماماً، ويجب تركها إلى الخبراء. بينما ينبغي لسياسات حقوق الإنسان وقضاياها، إما أن تحل بصورة مستقلة عن قضايا ضبط النظام المالي، أو أن تكون ببساطة محكومة بأي نهج يقرره الخبراء الماليون للتعامل مع هذه القضايا، ولكن الأزمة كشفت عن عيوب هذا النهج، وهو ما يشجع النقد القائم على حقوق الإنسان للتنظيم المالي. وفي الوقت الذي أصبح فيه هناك تفسيرات كثيرة حول مصادر الأزمة، نجد ثمة اتفاقاً واسعاً على أهمية عدد من الإخفاقات التي تعود إلى: التنظيم الذي يتصف بالتراخي، والإشراف على الأسواق المالية، والفاعلون القائمون

(1) كانت مسودة سابقة من هذا المقال بمثابة أساس لبيان أصدرته الشبكة الدولية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (ESCR-Net) بالتشاور مع عدد كبير من منظمات حقوق الإنسان. ويعبر المؤلف عن امتنانه للسيدة "نيكولاس لوزياني" Nicolas Lusiani التي ساعدت في إنهاء البيان، وأيضاً لعدد كبير من منظمات حقوق الإنسان التي قدمت تعليقات عليه وأضافت له. والمسؤولية عن أية أخطاء ترجع بالطبع للمؤلف.

ولا شك في أن الأرقام العامة تخفي الأثر الأكبر للأزمة على النساء وأطفالهن، وعلى الفقراء، والسكان الأصليين، والأقليات العرقية، والعمال المهاجرين. فإلى جانب زيادة البطالة، نجد الحماية الاجتماعية المشروطة، في بلدان كثيرة، بامتلاك عمل أو وظيفة، تنحدر هي الأخرى. فبالنسبة لمن هم لايزالون يمتلكون وظيفة، فإن مزيداً من البطالة يعني ضغوطاً أكبر على رواتبهم والتغطية الاجتماعية. فالأمن الاجتماعي للمواطنين المسنين قد تأثر بالأزمة أيضاً وبصورة شديدة، مع تسجيل أموال المعاشات خسارات وصلت في بعض الحالات إلى 50%⁽⁵⁾. كما أن التحول إلى نظم المعاش الأقل دعماً من الدولة في العقود الأخيرة، قد فاقم من حجم آثار الأزمة. وبالتالي فإن عوائد الدولة الضرورية لتعزيز الدعم المطلوب للتغطية الاجتماعية والمعاش، قد هبطت هبوطاً كبيراً، مما حد من مدى الخيارات المتوفرة أمام الحكومة. ومن المتوقع أن يزداد الفقر عالمياً بانضمام ما يصل إلى 53 مليون نسمة⁽⁶⁾. حتى هذا الرقم قد يعكس تفاقماً، كونه يستند إلى تعريف البنك الدولي للفقر، والذي يعد محل شك وإثارة لجدل واسع، وهو ما يعني أنه قد يقلل من تقدير العدد الحقيقي للفقراء⁽⁷⁾.

(4) المرجع السابق.
(5) البنك الدولي. الأزمة المالية ونظم المعاش الإلزامي للدول النامية:
World Bank. The Financial Crisis and Mandatory Pension Systems for Developing Countries. Washington.
(6) World Bank News, 12 February 2009
(7) تعرض التصنيف التعسفي للبنك الدولي الذي يصنف من يعيشون على أقل من دولارين

بالإدارة فيها، وآليات عملهم⁽²⁾. في الوقت نفسه، ليس من الصعب إيجاد تأكيد للمفهوم القائل بأن التمتع بحقوق الإنسان سيتأثر بصورة دالة بالأزمة في كل مكان. على سبيل المثال، إن الانحدار الشديد في الطلب الجماعي عالمياً، قد أسفر عن بطالة مكثفة، وتدمير لسبل العيش. وبعد سنوات من انحدار البطالة، سيكون هناك نحو 20 مليون آخرين من المتعطلين في 2009، مقارنة بما كان في 2007. وذلك وفق تنبؤات منظمة العمل الدولية⁽³⁾. وقد يتم تسريح 50 مليون شخص من أعمالهم، إذا جاءت الأزمة مضاهية لحجم البطالة السابق في تسعينيات القرن المنصرم⁽⁴⁾.

(2) للاطلاع على مسح تفصيلي للمصادر الرسمية الرئيسية (صندوق النقد الدولي، وبنك المستوطنات البشرية الدولية Bank of International Settlements، ومنتدى الاستقرار المالي Forum) والتي تبين التشابه الملحوظ في فهم الأسباب التقريبية للأزمة المالية، راجع: (2009) Caliri "تقدير الآثار التنظيمية العالمية لانحمار الرهن العقاري الأمريكي: الإشراف المصرفي الدولي وتنظيم هيئات معدل الائتمان" Assessing Global Regulatory Impacts of the U.S. Subprime Mortgage Meltdown: International Banking Supervision and the Regulation of Credit Rating Agencies "ورقة أعدت لندوة حول الأسواق المالية والمخاطرة المنتظمة: التوقع العالمية لانهيار الرهن العقاري الأمريكي، شارك في تنظيمها جريدة القانون عبر القوميات والمشكلات المعاصرة في جامعة أيوا كلية القانون، مع جامعة أيوا مركز المالية الدولية والتنمية.
(3) منظمة العمل الدولية. "الأزمة المالية والاقتصادية: استجابة العمل اللائق" ورقة نقاش، 2009:

ILO. "The Financial and Economic Crisis: A Decent Work Response". Discussion Paper, 2009 GB.304/ESP/2.

والانحدار في الوضع الغذائي والصحي وسط الأطفال، ممن يعانون نقصاً في الغذاء لا يمكن إيقافه. وتشير التقديرات الى أن أزمة الغذاء قد ازدادت بالفعل من عدد من يعانون من سوء التغذية بعدد 44 مليون نسمة⁽⁸⁾.

ومن المحتمل أيضاً أن تؤدي آثار الأزمة الى زيادة انعدام المساواة. فالفجوة بين الأسر الغنية والفقيرة، الآخذة في الاتساع منذ تسعينيات القرن المنصرم، ستصبح أكبر. كما أن الفجوة في الدخل بين أعلى 10% وأدنى 10% من أصحاب الأجر قد ازدادت بنسبة 70% في عينة من البلدان التي تم تقييمها ضمن تقرير لمنظمة العمل الدولية نشر في العام الماضي 2008⁽⁹⁾.

فإذا قوبل عدم الارتياح الاجتماعي والتعبيرات العامة عن اليأس والإحباط بالقمع والعنف، كما حدث بالفعل في بعض البلدان من قبل القوات الحكومية، فإن الحقوق المدنية والسياسية ستكون مهددة أيضاً بالأزمة الاقتصادية. كما يمكن لكرهية الأجانب أو أي مشاعر تمييزية أخرى، مما شوهد في أماكن عديدة حول العالم، أن

أمريكيين يومياً كفقراء، ومن يعيشون بأقل من دولار واحد في اليوم بصفتهم الأشد فقراً، تعرض إلى انتقادات متكررة كونه يخفق في الإلمام بواقع الفقر في بلدان مختلفة توجد بها خطوط مختلفة جداً للفقر، وإلى التباين الشديد في سلة السلع التي يمكن للدخول أن تشتريها في بلدان مختلفة. وفي عام 2008، قام البنك الدولي بتحديث حسابات معادل القوة الشرائية (PPP purchasing power parity) التي كان موغلة في القدم، وبناء عليه فإن الناس شديدي الفقر وفق تعريف البنك أصبحوا متمثلين في من يعيشون بأقل من 1.25 دولار يومياً، وهو ما زاد عددهم إلى 1.4 بليون، أي تقريباً أكثر 50% من التقدير السابق 1 بليون (انظر: تقرير الأمم المتحدة للأهداف الإنمائية للألفية 2009: 4-7).

(UN Millennium Development Goals Report 2009: 47-)

(8) البنك الدولي. سباحة ضد التيار: كيف تتلاءم البلدان النامية مع الأزمة العالمية.

World Bank. Swimming Against the Tide: How Developing Countries Are Coping with the Global Crisis. Washington, DC: World Bank. 2009

(9) ILO. World of Work Report 2008: Income Inequalities in the Age of Financial Globalization. Geneva: International Labour Organization (ILO).

يعرّض حقوق العمال المهاجرين والأقليات بصفتهم الأكثر عرضة للانتهاكات، يعرضهم للخطر.

وبالنظر الى هذه الآثار، وتقبل الاتفاق حول مصادر الأزمة، يمكن أن نخلص الى أن الخيارات التي تمت بصدد التنظيم المالي، لا شك لها تبعات ملموسة بالنسبة لمتع الناس بحقوقهم. والعكس صحيح: فالنهج الذي يسعى الى تعزيز معايير حقوق الإنسان، بشكل مستقل عن تناول آثار السياسات المالية والخيارات التنظيمية، سيثبت وبشكل كبير أنه نهج غير كافٍ وليس فعالاً.

ولكن الدليل الذي قدمته هذه الأزمة، لا يختلف عن الدليل الذي كشفته أزمات مالية أخرى ضربت وبشكل دوري أجزاءً مختلفة في العالم في القرن الماضي، وخصوصاً شرق آسيا في أواخر التسعينيات. فجميع هذه الأزمات تسبب صعوبات حادة ومعاناة شديدة لعامة المواطنين، لاسيما الفئات المهمشة والأكثر ضعفاً، في الوقت الذي لا تتم فيه مسالة المترجمين من المضاربات المالية على أعمالهم تلك. على سبيل المثال، شهدت السنوات الأخيرة استمراراً في زيادة انعدام المساواة في الدخل، ليس هذا فحسب، بل أيضاً زيادة في حجم الثروة التي يتحكم فيها "الأغنياء السوبر"⁽¹⁰⁾. وقد كانت هذه الظاهرة ممكنة من قبل، بفضل استراتيجيات الاستثمار المتعدية القراءة والمضاربة التي لاقت تيسيراً بفعل تدفقات رأس المال⁽¹¹⁾. والآن فإن الفئات منخفضة الدخل، وليس من ربحوا من الدفعة

(10) وفقاً لدراسة عام 2007 أعدتها مؤسسة "ميريل لينش" Merrill Lynch and Capgemini، "زاد عدد من يملكون 1 مليون دولار أو أكثر للاستثمار بنسبة 8% ليصل إلى 9.5 ملايين العام الماضي، وقد توسعت الثروة التي يتحكمون فيها إلى 37.000 بليون دولار. يوجد نحو 35% منها في أيدي 95.000 شخص فقط بأصول تزيد عن 30 مليون". انظر: "ثال لارسون P. Thal Larsen. "الأغنياء السوبر يوسعون الفجوة بمرزيد من المجازفات". "Super-rich Widen Wealth Gap by Taking More Risks". Financial Times, 28 June.

(11) ثال لارسون (راجع: الهامش السابق) يستشهد بمدير شركة ميريل لينش الذي ذكر أن الفرق بين الأغنياء والأغنياء السوبر يعكس "استعداداً لدى الأثرياء للقيام بمجازفات أكبر".

ما قبل الأزمة، هم من سيتأثرون بضرربة ما بعد الأزمة، بصورة غير متناسبة.

في هذا الصدد، تشير الأزمة المالية أيضاً في التشكيك في الاعتقاد بأن الثروة التي تم جمعها على أساس السوق "ستتسرب" الى كل الآخرين. وقد ذكر عالم الاقتصاد جوزيف ستيفليتز Joseph Stiglitz، الحائز جائزة نوبل مؤخراً، أن الأسواق المالية وفي الواقع نمو الناتج القومي كما هو مفاًس حالياً لا تمثل غايات في حد ذاتها، بل هي موجودة لخدمة الناس في تحقيق حسن العيش. والشئ الجيد بالنسبة للمالية ولنمو الناتج القومي وحده، ليس بالضرورة من أجل حسن العيش الاقتصادي للجميع. فهذا الانهيار المنظم يدعو لدور جديد للحكومات الوطنية في صنع السياسات الاقتصادية على المستوى المحلي، وبصورة متزايدة على المستوى الدولي.

استجابة حقوق الإنسان: المبادئ

إن الاستجابة للكساد المالي والاقتصادي التي تضع معايير حقوق الإنسان مركزاً لها، ليست ضرورية من زاوية أنها مسألة تتعلق بالعدالة فحسب، بل إنها أيضاً ستجعل إصلاحات النظام المالي والاقتصادي أكثر استدامة ومقاومة للأزمات المستقبلية.

والاستجابة للسياسات المالية القائمة على حقوق الإنسان، لا تفرّض مسبقاً نمطاً معيناً من النظام الاقتصادي. فهي تتخذ نقطة انطلاقها من إطار منظم عالمياً مجموعة من المعايير الموجودة في الآليات الجوهرية للقانون الدولي لحقوق الإنسان لتوجيه عملية وضع وتنفيذ سياسات وبرامج اقتصادية لمواجهة الأزمة. وحقوق الإنسان لا تضح حدوداً على القمع والتسلطية فحسب، بل أيضاً تفرض التزامات إيجابية على الدول؛ لاحترام وتعزيز حقوق اقتصادية واجتماعية وثقافية. وعلى الدول واجب احترام وحماية وإعمال حقوق الإنسان في كل الأوقات، خصوصاً في أوقات الأزمات.

ويتوجب على الحكومات ضمان المستويات الأساسية، وهي الحد الأدنى من التمتع بحقوق اقتصادية واجتماعية وثقافية كأولوية. ومن ثم تتحمل الحكومات التزاماً محدداً ومتواصلاً، بالتحرك بأكبر قدر ممكن من السرعة والتأثير، نحو الأعمال الكاملة

لحقوق. وتدعو معايير حقوق الإنسان للحكومات الى ضمان عدم اتخاذ تدابير تراجعية متعمدة مثل إلغاء برامج أساسية ما لم يتم تبرير هذا تبريراً كاملاً، بالإشارة الى شمولية الحقوق المنصوص عليها في المعاهدات الأساسية لحقوق الإنسان، وفي سياق الاستخدام الكامل للحد الأقصى من الموارد المتوافرة لضمان التطبيق الكامل للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، تطبيقاً يتحقق على نحو تقدمي على المديين القصير والطويل.

بالإضافة الى ذلك، فإن مبدأ عدم التمييز يتطلب من الدول، ضمان أن تتجنب التأثيرات المتباينة في جميع تدابيرها المتخذة استجابة للآزمة، وأن تتبني تدابير مقصودة ومستهدفة لضمان مساواة حقيقية في الوصول الى والحصول على الخدمات الأساسية على مستوى البلاد والفئات السكانية. ويجب أن تتوفر الحماية اللازمة لأعضاء المجتمع المحرومين كواحدة من الأولويات، حتى في أوقات المحدودية الشديدة للموارد.

وبالرغم من أن التزامات الدول بحقوق الإنسان الرئيسية، تقع ضمن تشريعاتها، فإنها مطالبة أيضاً بروح ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي المنطبق بالإسهام في التعاون الدولي في الإدراك الكامل لحقوق الإنسان. وعندما تعمل الدول في إطار المنتديات بين الحكومية مثل الأمم المتحدة، والبنك الدولي، والاجتماعات غير الرسمية لمجموعة العشرين، يجب عليها أن تضمن اتساق سياساتها مع، وتؤدي الى إدراك حقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، فإن تلك الدول التي كانت تتمتع بوضع أكثر قوة في عملية صنع القرار بصدد السياسات الاقتصادية العالمية، تقع على مسؤولية أكبر عن التسبب في هذا الانهيار العالمي، سواء بالأفعال أو الإغفال. وهو ما يعني ان هذه الدول تتحمل أيضاً مسؤولية أعظم عن تخفيف تبعات الأزمة، وعن اتخاذ الخطوات المطلوبة للتأكيد على الطريق العادل والمستدام الى الأمام. ففي ظل القانون الدولي، يجب على الحكومات أيضاً أن تضمن عملياً أن معايير حقوق الإنسان تأتي في الأهمية، قبل التجارة أو الاستثمار، أو الالتزامات المالية.

إن المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان تشمل المشاركة الاجتماعية، والشفافية، والوصول الى المعلومات، والحماية القضائية، والمساءلة. ويجب أن يكون الناس قادرين على المشاركة في الحياة العامة، والتفاعل تفاعلاً ذا مغزى مع عملية صنع القرار التي تؤثر عليهم، وهو ما يجعل العمليات المؤثرة في حياتهم مفتوحة للتنافس. فضلاً عن ذلك، يجب على الدول ضمان أن لا يعلو أحد فوق القانون. فالأفراد الذين تأثرت حقوقهم، يجب أن يتمتعوا بعلاجات متاحة وفعالة، سعيًا الى استعادة وضعهم. وعلى المسؤولين عن الأضرار، بمن فيهم الفاعلون على مستوى القطاع الخاص، يجب أن يقدموا الى العدالة، ويجب منع أي أنشطة يمكن أن تؤثر على حقوق الإنسان في المستقبل.

اصلاح عمليات صنع القرار بصدد السياسات الاقتصادية

إن الأزمات التي نواجهها اليوم توفر فرصة تاريخية، وفي الحقيقة مسؤولية جلية، لإعادة التفكير في الأسلوب الذي تتم به عملية صنع القرار بصدد السياسات الاقتصادية حتى الآن. ويدعو النهج الحقوقي الى إصلاح هياكل الحكم، لضمان اتساق تنفيذ جميع السياسات الاقتصادية على المستويين المحلي والدولي مع المضمون المحلي الذي توفره منظومة حقوق الإنسان.

ومن الأمور الغالبة في هذا الصدد، أن القرارات الرسمية في ما يتعلق بتنظيم وضبط تدفقات رأس المال في المجال المالي، على سبيل المثال أو الحاجة الى التصرف فيها تتم على يد حفنة من "الخبراء"، غالباً ما تتضمن ممثلين لصناعات القطاع الخاص نفسها. وهذا النهج في جوهره يخلق الطرق أمام المشاركة العامة في السياسات الأساسية، والنقاشات القانونية التي تؤثر على الجميع، بتأثيراتها الخاصة على المهمشين والمستضعفين. والاستجابة للسياسات القائمة على حقوق الإنسان، من شأنها تحويل الآلية التي تتم بها هذه العملية، بضمانها مشاركة جميع المستويات، وعرض القرارات للتمحيص العام، وممارسة الشفافية والمساءلة في كل خطوة من خطوات صنع القرار.

فالمساءلة والمشاركة في صنع السياسات الاقتصادية، تتعرض للعطب أيضاً، عندما تقدم فيها الشروط السياسية للمؤسسات المالية الدولية والمانحين، أو بحكم وجود قواعد غير مرنة في التجارة واتفاقات الاستثمار. وينبغي تمكين الدول للتأكيد على أن التزاماتها بحقوق الإنسان، لها الأولوية عن التزاماتها الاقتصادية، أو حقوق المستثمرين.

وهذه المبادئ نفسها لحقوق الإنسان، يجب أن تستلهم على المستوى الدولي، حيث يعد التعاون في بلوغ هذه الحقوق، التزاماً على جميع الدول، وخصوصاً الدول المسؤولة منها عن الضرر. وبالرغم من التبعات بعيدة التأثير لتدابير السياسات المالية، فإن الهيئات ما بين الحكومية تضع أجندة، وتصمم إصلاحات مالية، مثل لجنة بازل بصدد الإشراف المصرفي، ومنتدى الاستقرار المالي، ومجموعة العشرين، تحد من مشاركة معظم البلدان. ومازال صندوق النقد والبنك الدوليين، من جانبهما، تحكمهما مبادئ لصنع القرار تهمش دور البلدان المتقدمة، وبشفافية محدودة. وعلى الدرجة نفسها من الأهمية، فإن مؤسسات أخرى دولية تتمتع بمهمة التعبير عن حماية حقوق الإنسان، مستبعدة من وضع استجابة السياسات في هذه المنتديات..

وتعتبر الأمم المتحدة، حارس الإطار القانوني الدولي، المنتدى الأكثر ملاءمة وشرعية لمناقشة الإصلاحات الضرورية، وإعادة بناء النظام الاقتصادي والمالي على أساس حقوقي. ومن ثم فإن دورها سيتلقى تقوية وتعضيداً، من خلال تأسيس مجلس التنسيق الاقتصادي العالمي، كما أوصت به لجنة الأمم المتحدة للخبراء⁽¹²⁾. هيئة كهذه تعمل تحت مبدأ التمثيل القائم على القاعدة الشعبية، وعلى مستوى مماثل للجمعية العامة ومجلس الأمن، من شأنه أن

(12) الجمعية العامة للأمم المتحدة. "توصيات لجنة الخبراء لرئيس الجمعية العامة حول إصلاح النظام النقدي والمالي الدولي.

United Nations General Assembly. "Recommendations of the Commission of Experts of the President of the General Assembly on Reform of the International Monetary and Financial System". April 2009 29. 838/A/63

يكون ذا تأثير أكبر، والتمثيل والشفافية في صنع القرار؛ لمواجهة السياسات الاقتصادية المرتبطة بأولويات التنمية، بما يتجاوز الرؤية الضيقة للمستقبل، أو الوزارات المالية أو الاقتصادية.

تنظيم القطاع المصرفي والمالي

من الجوانب البارزة في الأزمة، مدى استطاعة الكيانات المالية نقل عبء المجازفة، غير المسؤولة، إلى أكثر الفئات استضعافاً في المجتمع. وقد مكنتهم من ذلك سياسات حكومية محددة، وضعت لإلغاء النظامية عن النظام المالي ككل. ومن ثم يجب على الحكومات مالياً وبالتنسيق مع الآخرين أن تتبنى تدابير لحماية حقوق الإنسان لشعوبنا، من خلال تنظيم قوي للقطاع المصرفي والمالي. ويجب أيضاً أن تقوى المساءلة، وحكم القانون بكبح السلوك الإجرامي. فعندما تكون هناك أفعال معينة لا ينظر إليها في الوقت الحالي بصفتها جرائم (مثل "التهرب الضريبي" في بلدان معينة)، أو كاعتداءات تشير المسؤولية القانونية، ينبغي وقتئذٍ تمرير وإنفاذ تشريعات ملائمة. فضلاً عن ذلك، فإن الحكومات يجب أن تتخذ إجراءات جادة لضمان أن هؤلاء الأفراد، وتلك البلدان التي تأثرت بدون سبب اقترفته، سيجدون علاجاً لما لحق بهم من أضرار.

تعد البنوك هي الأكثر تنظيمًا بين جميع كيانات القطاع المالي. ولكن سلوك البنوك قد أصبحت، وعلى نحو متزايد، تحكمه مبادئ الإشراف التي تعتمد على آلياتها الداخلية الخاصة لإدارة المخاطر، بدلا من معايير موضوعية خارجياً يصوغها مشرفون على المستوى الوطني. واستجابة لضغوط البلدان الصناعية، فقد تبنت بلدان فقيرة كثيرة، وعلى نحو متصاعد، هذه المبادئ نفسها، وهو ما يرجع جزئياً إلى اغواء بإمكانية جذب بنوك دولية. وقد وافقوا أيضاً للسبب نفسه، على الانتقال غير المقيد للرأس مال عبر هذه البنوك. ولكن إلغاء الضبط لجذب البنوك الأجنبية، لم يؤت في أغلب الحالات ثماره المرجوة. وتبين الأدلة العملية عدم وجود صلة بين الحسابات الرأسمالية المحررة، والنمو الاقتصادي المتزايد.

فالوصول إلى الائتمان، خصوصاً من قبل الفئات الأكثر تهميشاً، أظهر تحسناً طفيفاً، فيما عمدت البنوك الدولية الكبرى إلى إلغاء القطاع المصرفي المحلي الذي كانت تعتمد عليه أكثر فئات المجتمع احتياجاً. واليوم نجد أن تلك البلدان الأكثر انفتاحاً في اعتمادها على البنوك الأجنبية، هي الأسوأ تأثراً بالأزمة المالية، حيث تتقهقر هذه المؤسسات عائداً إلى أوطانها، وترفض الإقراض في ظل اقتصاديات أصبحت هشة.

وينبغي لإصلاحات القطاع المصرفي، أن تشمل مساحة للحكومات الوطنية لضبط الخدمات التي يقدمها أي بنك، وذلك لصالح ضمان الوصول الواسع إلى الائتمان، وغيره من الوظائف الاجتماعية الرئيسية. فإذا ما اعتبرت الخدمات المصرفية، المقدمة من الدولة، خياراً أفضل لضمان الحقوق، إذن لا بد من مزاولتها.

وقد تركت المحافظ الوقائية، وصناديق السندات الخاصة، وهيئات تحديد معدل الائتمان لمنظومة التنظيم الذاتي. فقد سمح للمحافظ الوقائية بأن تصبح، في بلدان كثيرة، الآلية السائدة لعامة المواطنين لحفظ مدخراتهم، مما عرض إمكانية وصول المواطنين للأمن الاجتماعي للخطر. وقد تسببت المحافظ الوقائية، وصناديق السندات الخاصة في بطالة مفاجئة، وانتهاكات أخرى لحقوق العمل، وذلك من خلال نفوذها الزائد عن الحد، على عمليات صنع القرار في إعادة هيكلة الشركات حول العالم. وقد تعززت الأرباح الاستثنائية أيضاً بفعل الاستراتيجيات الرافعة التي اعتمدت على الإعفاءات الضريبية لأموال الدن، ومن ثم وضع موارد العائدات العامة في خطر، وهو ما حد من إمكانيات التوسع المالي لكثير من الحكومات، في الوقت الذي احتاجت فيه إلى هذا التوسع لتشجيع فرص العمل، وتقوية تدابير الحماية الاجتماعية.

وبإقرار الدول بالتأثيرات العميقة والقابلة للقياس لأنشطة هذه الهيئات المالية على حقوق الإنسان، يجب على هذه الدول ألا تتصل من واجها تجاه الحقوق. وينبغي على الحكومات أن تعمل معاً لتبني جميع التدابير اللازمة لمنع المحافظ الوقائية، وصناديق السندات الخاصة، والآليات

المشتقة، وهيئات تحديد معدل الائتمان، من التأثير الضار على حقوق الإنسان. إن تحرير رأس المال، وخلق حمايات ضريبية لا يمكن خرقها، جعلت الانخراط في فرض ضرائب تصاعديّة على تدفقات رأس المال أكثر صعوبة، وأثرت في تآكل القاعدة الضريبية في بلدان في الشمال والجنوب، عن طريق تسهيل نقل الأرباح من أماكن المنشأ، إلى أماكن أخرى تتخفّض أو تتعذر فيها الضرائب تماماً. وقد كان لهذا نتائج سلبية على العائدات العامة التي تمثل أهمية حرجة للحكومات، كي تكون قادرة على تلبية التزاماتها بحقوق الإنسان. ويجب أن ترتقي الحكومات إلى مستوى تادية واجباتها نحو شعوبها، بحمايتها للعائدات العامة، بطريقة تتسم بالشفافية والقابلية للمساءلة، وذلك يحدث بوقف الحميات الضريبية، واتخاذ التدابير الملائمة للتحكم في حركة رأس المال، وتقوية الحسابات المالية.

إن البنوك المركزية التي تعد في جزء منها هيئات عامة، كجزء من الحكومة، تتحمل التزامات هي الأخرى تجاه حقوق الإنسان. ومبدأ "استقلال البنك المركزي" غالباً ما قصد به الاستقلال عن المصالح الخاصة، والحقوق الاجتماعية وحقوق الإنسان عامة. ولكن مبدأ استقلال البنك المركزي، لم يعن التحرر من تدخل جماعات المصالح المالية الخاصة. وعلى البنوك المركزية أن تقر بأن استقلالها لا يعني التنصل من مسؤوليتها تجاه خدمة مصالح المجتمع ككل. وعليها أن تحقق التوازن بين حاجتها إلى تحقيق معدل ثابت ومنخفض من التضخم، وبين التزاماتها بمحاربة التفاوت في الدخل، وتحقيق الاستقرار لوظائف الناس، وسبل العيش، من خلال اعتمادها لآليات ائتمانية ورقابية مختلفة.

الأزمة وحقوق الإنسان في الجنوب

قد يكون مدى ما يمكن أن تحققه الأزمة من توافق مع تحقيق الالتزامات بحقوق الإنسان، أكثر وضوحاً في الجنوب. فالبلدان النامية التي ظلت لزمن طويل، تتلقى توجيهات بضرورة الاعتماد على النمو القائم على التصدير، وسياسات السوق الحرة، ها هي الآن أكثر البلدان معاناة؛

بسبب هبوط الطلب الخارجي جراء الأزمة. وكان ينبغي السماح لهذه البلدان بمرونة خاصة، بحيث يمكنها أن تضع في الاعتبار التزاماتها بحقوق الإنسان، فيما تطوره من سياسات تجارية، يمكن أن تتعامل مع الأزمة، وتفي اقتصادياتها من هشاشة التصدير في المستقبل. ولا شك في أن حقية واستراتيجية التصدير التي تختارها دولة ما، والتوازن فيها بين الصادرات واحتياجات السوق المحلي، ينبغي أن توجه بعناية بواسطة التزاماتها بحقوق الإنسان، خصوصاً حاجتها إلى ضمان عدم التمييز، والتحقيق التقدمي لإدراك الحقوق. وقد تصاعدت مستويات الدين أيضاً في بلدان نامية. ولن تتسبب الأزمة في تدهور وضعها التجاري والمالي فحسب، وهو ما يخلق ضرورة أكبر للاقتراض، بل إن الاستجابة الفعالة للأزمة التي لا تحول العجز في الإنفاق إلى تسريع الحل والتعافي، من المحتمل أن تقوض المستويات الجوهرية الدنيا لحسن العيش. ولكن لا يمكن تجاهل تبعات وأثار حقوق الإنسان بالنسبة إلى مستقبل الاقتراض. فجزء من زيادة الدين يرجع إلى تكاثر الخطوط السريعة للائتمان، من قبل مؤسسات مالية متعددة الأطراف، تشمل البنك الدولي، المفترض فيها أن تساعد البلدان النامية في التغلب على الأزمة. فهذه الخطوط الائتمانية تتفق مبالغ من المال، مع فرصة ضئيلة أو معدومة لسيطرة المواطن والمساءلة العامة، مع مخاطرة حقيقية بالتجاوز الكامل للضمانات الاجتماعية والبيئية. ويأتي جزء من زيادة مستويات الدين، نتيجة وجود بلدان لديها ديون إعادة تمويل في أسواق رأسمالية خاصة مضغوطة، حيث أصبحت الأموال نادرة، فيما تسعى الدول النامية بلا جدوى إلى التنافس مع بلدان صناعية، من أجل إصلاح قطاعاتها البنكية المضطربة، وتطبيق خطط إنعاش.

وفي الوقت الذي قد تكون فيه هذه الخطوط الائتمانية، ضرورية للسماح للحكومات بتحقيق الاستقرار في الإنفاق، فإن مبادئ حقوق الإنسان تحدد: (1) الاقتراض الضروري جداً الذي يجب الشروع فيه، (2) المطالب التي ينبغي تلبيةها من خلال مالية امتيازية وليس اقتراضاً، (3) مبادئ

المساءلة والشفافية التي تتضمن أن يكون القرض الجديد تم بطريقة مسؤولة، مع السيطرة الاجتماعية الملائمة، بحيث يتم درء توليد ديون غير شرعية، تجبر الأجيال القادمة على تسديدها. ويتنبأ البعض بأن الاستقطاعات في الموازنة التي أثارها الأزمة، وتحويل الأموال إلى حزم مالية إنعاشية، سيؤدي بالدول المانحة إلى التراجع عن مساعداتها التنموية. ومع وجود التمتع بحقوق الإنسان لدي كثير من الناس على المحك بسبب الأزمة المالية، فإن الحكومات المانحة يجب ألا تتراجع عن التزاماتها بالمساعدات الدولية، كأن تقوم باستقطاع المعونات التنموية، بأي طريقة كانت.

حزم اقتصادية إنعاشية ذات توجه حقوقي

إن مخطط النهج الحقوقي للأزمة، لن يكتمل بدون الإشارة إلى الدور الخاص لمعايير حقوق الإنسان، الذي يجب أدائه في الحزم الاقتصادية الإنعاشية المحلية. والشيء ذو الصلة الخاصة في هذا الصدد، هو المبادئ التي ذكرناها آنفاً، والخاصة بعدم التمييز والشفافية والمساءلة والمشاركة. ويجب ألا تكون الحزم الاقتصادية التنشيطية تمييزية بأي حال من الأحوال. فينبغي على الحكومات أن تقيم التبعات الخاصة بتوزيع الحزم عبر المجتمع كله؛ لضمان أن المنافع المتكافئة تمر عبر خطوط تتعلق بالنوع الاجتماعي والعرقية والتوجهات الجنسية والطبقة. وقد يتطلب الأمر اتخاذ تدابير إضافية، لتعزيز التكافؤ الحقيقي لمن تم تهميشهم تاريخياً، وخصوصاً المستضعفين. فالسياسات التي تراعي التكافؤ بين الجنسين، على سبيل المثال، ضرورة مشاركة المرأة في وضع وتنفيذ الحزم التنشيطية. كما يجب أن تكون القرارات الدائمة، والخاصة بالحزم التنشيطية، مفتوحة للتساؤل وقائمة على المشاركة والشفافية؛ بهدف تدعيم المساءلة العامة. وينبغي أن يكون تحقيق الاستقرار، وتقوية نظم الحماية الاجتماعية للجميع خاصة المستضعفين، ضمن أولويات الحكومات عند وضعها للحزم المالية التنشيطية.

فالحق في الأمن الاجتماعي، منصوص عليه في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وفي كثير من المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان. وتلتزم جميع الدول بنظام أساسي للحماية الاجتماعية، وتوسيعه على نحو تقدمي على مدار الزمن، وفقاً لمواردها المتاحة. وتقوية مثل هذه النظم، إنما يحقق واجب الحكومات قصير المدى، وهو حماية الناس من الانهيارات الاقتصادية، ويساهم في الوقت نفسه في الأولوية الاقتصادية طويلة المدى للاستثمار في الناس.

ولكن في الوقت الحالي ليست كل الدول قادرة على إثارة حزم اقتصادية تنشيطية، وذلك بهدف تجنب التدابير التراجعية في إنجاز الحقوق وتعزيز اقتصادها الوطني. ففي الوقت الذي تضمن فيه الحكومات تلبية مثل هذه الحزم لمعايير حقوق الإنسان الأساسية، فإنها بالمثل ينبغي أن تعزز التزاماتها بالتعاون الدولي بسد الفجوة المالية في الجنوب.

وفي جهد يهدف إلى تحقيق الاستقرار في العمل وسبل العيش، يصبح من الأهمية ألا توسع الحزم التنشيطية من مطالب تخص أنماط استهلاك متهالكة، وغير ضرورية، في كل من البلدان الغنية والفقيرة على حد سواء. فاستمرار الاقتصاد المنتج لنسبة عالية من الكربون، باستنزاف موارد الأرض وزيادة انبعاث غاز الصوبات، سيضاعف لا محالة، من التحديات التي تواجهها بلدان كثيرة بالفعل في مساعيها لاحترام معايير حقوق الإنسان.

ملاحظات ختامية

علينا أن نتوقع ميراً غائماً للأزمة المالية المستمرة، أكثر من أي أزمة أخرى شهدتها الجيل الحالي. ولكن بجانب هذا، هناك ميراث من الأفكار المهمة التي لا يمكن رفضها بعد اليوم. وينبغي أن تكون في قلب إعادة بناء النظام الاقتصادي العالمي. والأهمية التي لا يمكن إنكارها للالتزامات بحقوق الإنسان في ما يخص خيارات السياسات المالية والاقتصادية والتي صادق عليها المجتمع الدولي منذ عام 1947 تمثل واحدة من هذه الأفكار المهمة. والنصيحة الملحة للإنسانية هنا هي ألا تتسى الثمن الذي دفعته لصياغة الآليات الحديثة لحقوق الإنسان.

المساواة بين الجنسين والأزمة المالية

كان ينبغي أن تكون المساواة بين المرأة والرجل العنصرَ الرئيسي، في تطوير تدابير وسياسات مضادة للأزمة. حيث إن الأزمة المالية تبدأ في قطاعات تهيمن عليها العاملات، فيما تتزايد معدلات العنف ضد النساء. والتحليل الجندري مطلوب لفهم عمق ومدى الأزمة، وأيضاً لوضع الاستجابات الملائمة لها. ولكن، فضلاً عن التحديات، فإن الأزمة الاقتصادية تقدم أيضاً فرصاً لتمكين النساء وقيادتهن، كما حدث بالفعل في بلدان تولت المرأة فيها مناصب قيادية.

بإعادة ملء صندوق النقد الدولي. فمثل هذا القرار من شأنه أن يدعم استمرار السياسات النيوليبرالية الفاشلة، والأشكال المعتادة من انعدام المساواة؛ وهو ما يزيد بدوره استئدانة البلدان النامية. وهذا السيناريو يعني استمرار النهج البالي غير العادل للدول الغنية التي تعمل نيابة عن دول كثيرة ذات ظروف متباينة. وتدعو مجموعة عمل النساء "المالية من أجل التنمية" الى حلول وعلاجات للأزمة المالية، من خلال عملية واسعة وبناءة وشاملة بعيداً عن رحاب صندوق النقد الدولي، بل داخل الأمم المتحدة حيث تقنن حقوق المرأة ولكل دولة من الدول الأعضاء صوت على المائدة⁽²⁾.

(2) يتم تنسيق مجموعة عمل النساء حول المالية من أجل التنمية من خلال بدائل التنمية مع نساء لعهد جديد Development Alternatives for a New Era (DAWN) وتشمل الشبكات والمنظمات الآتية: African Women's Development and Communication Network (FEMNET), Arab NGO Network for Development (ANND), Association for Women's Rights in Development (AWID), Feminist Task Force-Global Call to Action against Poverty (FTF-GCAP), Global Policy Forum (GPF), International Council for Adult Education (ICAE), International Gender and Trade Network (IGTN), International Trade Union Confederation (ITUC), Network for Women's Rights in Ghana (NETRIGHT), Red de Educación Popular entre Mujeres para America Latina y el Caribe (REPEM), Third World Network-Africa (TWN-Africa), Women's Environment and Development Organization (WEDO), and Women in Development Europe (WIDE).

الأزمة المالية الولايات المتحدة وأوروبا أولاً، في معظم القطاعات المالية والتصنيعية التي يهيمن عليها الرجال، فإن آثارها بدأت في الظهور على القطاعات التي تهيمن عليها النساء، أي في صناعة الخدمات وتجارة التجزئة.

وتعد النساء في العالم النامي محرومات من الميزات، على نحو خاص، بسبب الأزمة المالية. فقبطتهن الضعيفة على الممتلكات والموارد، وتمثيلهن المرتفع في العمل المؤقت والهش، ومكتسباتهن المنخفضة، وضعف مستوى حمايتهن، ومسؤولية أطفالهن.. الخ، كل هذا يجعلهن أقل صموداً أمام الأزمة المالية. والنتيجة أن النساء يعانين أوضاعاً اجتماعية واقتصادية أكثر هشاشة من أوضاع الرجال، في ما يتعلق بقدرتهن على التعايش مع الركود. فالنساء قد يضطررن الى العمل لساعات أطول، والاستمرار في أعمال إضافية مختلفة، في حين يتحملن مسؤولية الرعاية الأسرية الرئيسية.

وقد لاحظت "مجموعة عمل النساء المعنية بتمويل التنمية The Women's Working Group on Financing for Development" أن الأزمة المالية توفر فرصة حيوية ودرجة لتغيير البنية المالية، بحيث تصبح بنية تلتزم بالمبادئ المالية والاقتصادية القائمة على الحقوق والمساواة. وتدعو المجموعة الى تبني بديل آخر عن قرار مجموعة العشرين الخاص

(1) راجع: منظمة العمل الدولية. تيارات العمالة العالمية للنساء. جنيف: مكتب العمل الدولي، 2009. ILO. Global Employment Trends for Women. Geneva: International Labour Office, 2009.

نانسي باروني

التحالف النسائي الكندي للتحرك الدولي.

ميريانا دوكماتوفيك

جمعية التكنولوجيا والمجتمع، صربيا والمرأة في تنمية أوروبا.

جونيفيفا تيشيفا

مؤسسة بحوث النوع الاجتماعي/الجندر البلغارية، وجمعية الشراكة البلغارية الأوروبية.

إميلي سيكازوي

نساء من أجل التغيير.

ليس انعدام المساواة بين الجنسين ظاهرة جديدة؛ ولكن الأزمة الاقتصادية الحالية فاقت من انعدام المساواة بين الجنسين على مستوى العالم. ففيما يجري التفاوض بين الحكومات وقطاعات الصناعة الخاصة، على كفالات الإنقاذ المالية، وقروض السندات؛ تتخذ الحكومات خطوات متزايدة في سبيل خصخصة الخدمات العامة من أجل "حماية" خزاناتها. ويتم في الوقت نفسه استقطاع الضرائب المفروضة على الشركات، لمنفعة هذه الشركات والأثرياء. وفي كل هذا، تصبح المرأة بما لا يدع مجالاً للشك أكثر حرماناً بفعل الكساد العالمي، ومع مثل هذه الاستجابات المحلية للأزمة.

وتفيد الأمم المتحدة أنه في الوقت الذي بدأت فيه زيادة نسب فقدان الرجال لوظائفهم، بمعدلات أسرع من النساء، فإن معدل فقدان عمل الرجال بدأ في الانخفاض، فيما تواصل معدل فقدان النساء لوظائفهن في ارتفاع. وعلى المستوى العالمي قد يصل معدل البطالة بين النساء الى 7،4% مقارنة بنسبة 0،7% بين الرجال⁽¹⁾. فبينما ضربت

تكون المساواة بين المرأة والرجل عنصرًا رئيسيًا في وضع تدابير وسياسات مضادة للآزمة. ويجب أيضًا تشجيع مشاركة المرأة في تولي مناصب قيادية في القطاع الخاص. ويجب على قطاعات الأعمال أن تتبنى سياسات رفيقة بالأسرة. ومن الضروري والملازم أن يتم الاستثمار في تعليم وتدريب المرأة. فضلًا عن ذلك، فقد ألقى الضوء على أهمية قوانين وآليات المساواة بين الجنسين، في وقت التغيير.

تقوية حقوق المرأة أثناء الأزمة

ثمة مبادرة مهمة أعلنها مؤخرًا المدير العام لمنظمة العمل الدولية "خوان سومافيا" Juan Somavia، وهي وضع اتفاقية لوظائف عالمية طارئة، من أجل الترويج لاستجابة على مستوى السياسات لازمة الوظائف العالمية وزيادة البطالة، والفقراء العاملين، والعمالة المستضعفة أو المهشة⁽⁴⁾. وهذه الاستجابة تستهدف تفادي الركود الاجتماعي العالمي، وتخفيف آثاره على الناس. وسوف تساعد هذه الاتفاقية كلا من التدابير التنشيطية الاستثنائية، الى جانب السياسات الحكومية الأخرى التي تواجه على نحو أفضل حاجات الناس الى الحماية والعمل. وذلك بغرض الإسراع في الإنعاش الاقتصادي، والعمل معًا.

وقد أطلقت منظمة العفو الدولية مؤخرًا، حملة المطالبة بالكرامة Demand Dignity للكفاح من أجل الحقوق التي تهددها الأزمة الاقتصادية. ومن أجل من سقطوا ضحية التجاهل في الاستجابات لهذه الأزمة. وتتمثل القضية الرئيسية لهذه الحملة في تمكين الناس الذين يعيشون في فقر. وتركز الحملة على تقوية أصواتهم الى جانب الشفافية الحكومية ومساءلتها. بحيث يمكنهم إلزام الحكومات بالمسؤولية عن تنفيذ التزاماتها بالنسبة للمساواة بين الجنسين وحقوق المرأة. ومن ثم المشاركة في القرارات التي تؤثر في مسار

شديدة الأهمية التي لم تتلقَ الاهتمام والموارد التي تحتاجها. ومنها الفقر والحقوق الإنجابية، والعنف ضد المرأة. فالحكومات تستثمر في ما يعيد السوق الى مسارها ثانية، ولكن السوق لا تهتم بمشكلات حقوق الإنسان! فيما مضى استخدمت الحكومات الأمن كوسيلة لتقويض حقوق الإنسان، والآن تنتج الأزمة الاقتصادية ذريعة أخرى للحكومات، وما هي مرة أخرى تتجاهل حقوق الإنسان.

إن ردود الأفعال تجاه الأزمة الاقتصادية، تتضمن استقطاعات في تمويل آليات المساواة بين الجنسين، وتطبيق التشريعات الخاصة بها. وهو ما سيعرض المكتسبات التي تحققت في هذا السياق الى الخطر. ومن ثم سيدعم، لا محالة، النمطية الموجودة تجاه النوع الاجتماعي/الجندر. ونجد الدليل ذا الصلة على ذلك، في انخفاض الدعم المالي للمنظمات الداعمة للمرأة، وهي المنظمات التي تمثل جزءًا أساسيًا في الحركة العالمية للمرأة.

لقد تم تحديد بعض التيارات الإقليمية العاملة على الأثر الجندري للآزمة الاقتصادية، في مؤتمر للاتحاد الأوروبي حول "المساواة بين الرجل والمرأة في زمن التغيير" (15-16 حزيران/يونيه 2009). وتشبه المشكلات التي تم تحديدها التيارات العالمية: في أوروبا، نجد المرأة تمثل حضورًا زائدًا بشكل ملحوظ في وظائف غير آمنة، ومؤقتة وقصيرة المدة. وهو ما يرجع في جزء كبير منه الى التوزيع غير المتناسب لمسؤوليات الأسرة والرعاية، والتي تتحمل النساء فيها النصيب الأكبر، إن لم يكن مسؤوليتها كاملة. وعلى الرغم من معايير الاتحاد الأوروبي، في ما يتعلق بالمساواة بين الجنسين في العمل. فإن مشكلة عدم المساواة في الأجور بين النساء والرجال، والحاجة الى تحقيق التوازن بين العمل والحياة الأسرية، تظل هي العوامل الحاكمة في المسألة. وبالرغم من أن الأزمة قد أثرت في كل من المرأة والرجل على حد سواء في أوروبا، فقد كان التأثير مختلفًا على الطرفين.

ومن بين الأمور التي خلص إليها المؤتمر، الحاجة الى مزيد من التدابير لتشجيع المرأة على المشاركة في سوق العمل. إذ يجب أن

إن مقاربات الحكومات لتناول الأزمة الاقتصادية والمالية، لا تقوم في معظمها على مبادئ حقوق الإنسان أو المساواة. فكثير من بلدان النصف الشمالي تفاوضت على كفالات إنقاذ مالية ضخمة، مستخدمة في ذلك أموالًا عامة لانتشال صناعات رئيسية من كبوتها. وثمة كثير من أيضًا يستثمرون في مشاريع بنية أساسية، ويركزون في الأساس على تجارة يهيمن عليها الرجال (البناء، النقل، إلخ) بدلًا من الاستثمار في بنية أساسية لينة. حيث يمكن للنساء، كما هو معتاد تقليديًا، أن يكن المنتفعات الأساسيات (الرعاية الصحية، رعاية الأطفال، تدعيم الدخل، إلخ). كما أن تأمين البطالة في أي مكان، يغطي عمومًا العمال المتفرغين الذين يعملون كل الوقت، ونادرًا ما يضع في حسابه القوة العاملة المؤقتة، التي تشهد عادة حضور المرأة فيها بصورة سائدة. وتزداد تقارير العنف ضد المرأة، نظرًا لافتقادها الأمن الاجتماعي والاقتصادي، فإنها تواجه مزيدًا من الصعوبة في الإفلات من عدة أوضاع عنيفة.

يذكر التقرير الصادر حديثًا عن وزارة الخارجية الأميركية، حول الإتجار بالبشر⁽³⁾، أن الأزمة الاقتصادية العالمية تساهم في زيادة تجارة العمالة والجنس. حيث إن ارتفاع معدلات البطالة والفقر، يجعل الناس أكثر استضعافًا وهشاشة أمام المتاجرين، مع تزايد الطلب على السلع والخدمات الرخيصة. ويتنبأ التقرير بأن الأزمة الاقتصادية سوف تدفع بمزيد من أصحاب الأعمال الى العمل تحت الأرض، بغرض تجنب دفع الضرائب، وتفادي قوانين حماية العمال. حيث سيؤجرون عمالة لا تنتمي الى اتحادات، وهو ما سيزيد من استخدام عمالة الأطفال الرخيصة والمجبرة، للعمل في شركات متعددة القوميات تعاني نقصًا في الأموال.

ووفقًا لمنظمة العفو الدولية، فإن الأزمة الاقتصادية تثير المشكلات الموجودة، الخاصة بحقوق الإنسان وبعض القضايا

(3) US State Department. Trafficking in Persons Report. Washington, DC, 2009. Available at: <www.state.gov/g/tip/rls/tiprpt/2009>

(4) تشير تقديرات منظمة العمل الدولية للفقراء العاملين في أرجاء العالم إلى أن 200 مليون من العمال يعانون مخاطر الانضمام إلى صفوف من يعيشون بأقل من دولارين يوميًا بين عامي 2007 و2009. راجع:

ILO. Global Employment Trends Update, May 2009.

حياتهم. وقد كان هناك تأكيد خاص على حقوق المرأة، ومشاركتها في صنع القرارات المتعلقة بتلك الحقوق.

والى جانب هذه المبادرات، فقد خصّصت تحديات وفرض الأزمات العالمية، بالنسبة الى تمكين المرأة وقيادتها، باهتمام خاص. فنحن نشهد أمثلة إيجابية لظهور النساء، كقائدات رفيات المستوى، نتيجة للأزمة الاقتصادية والمالية العالمية. والمثال الأكثر بروزاً في هذا السياق، حالة رئيسة وزراء آيسلندا، ورئيسة لتوانيا الجديدة. وقد تم انتخاب الاثنتين في الغالب بسبب الإحباط الذي أصاب الناخبين مع فشل السياسات الاقتصادية التي أسهمت في إبراز أثر الأزمة في كلا البلدين.

ووفقاً لمجموعة عمل "المرأة لتمويل التنمية" فإن الاستجابة القائمة على الحقوق لهذه الأزمة، تتطلب من بين أشياء أخرى، إصلاحاً فورياً للبنية المالية العالمية، للإدارة الفعالة لعيوب السيولة، واضطرابات ميزان المدفوعات، وضمان عدم تحميل الاستجابات السياسية حمل الرفاه الأسري، وتوفير الخدمات الى اقتصاد الرعاية. وتناصر مجموعة عمل المرأة إيجاد تدابير وعمليات وطنية وإقليمية ودولية، تحترم مساحة السياسات الوطنية، وتتسق مع المعايير والالتزامات المتفق عليها دولياً، في ما يتعلق بحقوق المرأة والمساواة بين الجنسين. حيث ينبغي على السياسات والاتفاقات التجارية أن تمكن البلدان من السير قدماً بعيداً عن اضطراب التوازنات في نظام منظمة التجارة العالمية WTO، وجولة الدوحة الفاشلة. فضلاً عن ذلك، فإنه ينبغي لهذه التدابير أن تكون مصحوبة بإلغاء الديون غير الشرعية الملقاة على عاتق البلدان النامية، وخلق آلية لمحو الديون بمشاركة الحكومات الدائنة، وجماعات حقوق المرأة، وغيرها من منظمات المجتمع المدني.

وفي مؤتمر الأمم المتحدة رفيع المستوى، حول "الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، وأثرها على التنمية" (24-26 حزيران/يونيه 2009) ذكرت مجموعة عمل "المرأة لتمويل التنمية" الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، بأن المرأة لا يمكنها الانتظار، وأن الوقت قد حان للتحرك الى الإصلاح الأساسي

والجذري للبنية المالية العالمية⁽⁵⁾. وبالرغم من الدعوة الى التحرك التي أطلقتها منظمات المجتمع المدني، وتم الاتفاق عليها بالإجماع، فإن الوثيقة الختامية التي صدرت عن هذا المؤتمر، لم تكن على مستوى التوقعات. فبفرض تأمين الإجماع الهش، لم تبد الدول الأعضاء سوى التزام هزيل بإصلاح البنية المالية، في الوقت الذي تلاشى فيه تقريباً الدور المركزي للأمم المتحدة في الحكم الاقتصادي (ما يسمى بمجموعة الـ192 "G192").

لقد رُحِبَ مناصرو حقوق المرأة بلغة الوثيقة التي أقرت بأن المرأة تواجه "مخاطر عظيمة تتعلق بالدخل ومزيد من الأعباء الخاصة بالرعاية الأسرية" (الفقرة الثالثة)، واعترفت بأن المرأة والأطفال تعرضوا بشكل خاص الى إفقار بفعل الأزمة (الفقرة السابعة). كما ذهبت الوثيقة الى أبعد من ذلك، في اعترافها بأن استجابات الأزمة تحتاج الى منظور متعلق بالنوع الاجتماعي/الجنس (الفقرة العاشرة)، وينبغي للتدابير الخاصة بالهجرة أن تضع في الاعتبار المساواة بين الجنسين، من بين أمور أخرى (الفقرة الحادية والعشرون)، كما يجب الاعتبار في التوازن النوعي/الجنس، في ما يتعلق بالتعيينات في مناصب المؤسسات المالية الدولية (IFIs) (الفقرة التاسعة والأربعون).

وقد كانت خيبة الأمل الكبيرة في الافتقار الى أي التزام قوي بالمتابعة، وتمثل الإشارة المتواصلة على مدار النص لـ "نظام الأمم المتحدة للتنمية"، تقليصاً لدور الأمم المتحدة الى مجرد مساحة محدودة من المساعدات الإنسانية، والتعاون في مجال التنمية. وقد كانت النتيجة التي خلصت إليها مجموعات المجتمع المدني، أن الوثيقة الختامية قد مثلت محاولة واضحة لاستبعاد مجموعة الـ192 من نظام الحكم الاقتصادي.

ولكن بالتطلع الى الأمام، فقد ركزت مجموعة عمل المرأة بأنها ستواصل المطالبة

(5) Women's Working Group on Financing for Development (WWG-FfD). "Time to Act: Women Cannot Wait. A call for rights based responses to the global financial and economic crisis", June 2009.

بعدالة اقتصادية، وعدالة بين الجنسين في ساحة الأمم المتحدة. بالرغم من مقاومة هذا المستمرة من قبل المؤسسات المالية الدولي ومجموعة العشرين، لوضع الناس، بدلاً من الأرباح، في مركز التنمية. وبالرغم من فشل المثبت لتوجهات السياسات النيوليبرالية، ونظام الحكم المالي غير المسؤول لكل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، إلا أنهما مازالا يروجان لسياستهما الخاطئة ويفرضان الشروط على البلدان النامية. فيما يدل على أنهما يعملان لا كهيئات متخصصة تابعة للأمم المتحدة، بل كما لو كانت الأمم المتحدة هيئتهم الخاصة. وفي نظام الأمم المتحدة الذي يفترض أن تكون الدول الأعضاء فيه متكافئة، نجد أن بعضهم وصولوا مؤخرًا الى عشرين دولة يعدون أكثر تكافؤاً من الـ172 الباقيين.

ويعلن بيان مجموعة عمل المرأة معارضته الشديدة لهذه الممارسة. وتطالب المجموعة بأن يكون لجميع الدول الأعضاء أصوات متكافئة، وحقوق متكافئة والتزامات متكافئة على مائدة صنع القرار.

وتدعو منظمات المجتمع المدني، بما فيها منظمات وشبكات المرأة الى نهج حقوقي للتنمية. وتبين المراجعة لتطبيق هذا النهج من قبل الأمم المتحدة، أنه يمكن أن يكون فعالاً في مكافحة الفقر، وتنمية الديمقراطية وحقوق الإنسان، وتدعيم الفئات الهشة أو المستضعفة، خصوصاً النساء، في المشاركة في صنع القرار⁽⁶⁾. وتطبيق هذا المفهوم، يساهم في تحقيق الدول الأعضاء لالتزاماتها المنبثقة عن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW)

(6) Inter-Agency Standing Committee, Growing the Sheltering Tree, Protecting Rights through Humanitarian Action, Programmes & Practices Gathered from the Field, UNICEF; Moser, C., Norton, A. (2001) To Claim Our Rights: Livelihood Security, Human Rights and Sustainable Development, Overseas Development Institute, London OECD (2006). Integrating Human Rights into Development: Donors approaches, experiences and challenges. OECD OHCHR, Draft Guidelines: A Human Rights Approach to Poverty Reduction Strategies, UN, 10 September 2002.

آثار النوع الاجتماعي/الجندر على الأزمة في أفريقيا جنوب الصحراء

في الوقت الذي تلقت فيه الشركات في البلدان الصناعية كفالات الإنقاذ المالية، أدت الأزمة في الجنوب إلى تكثيف الخصخصة، وتراخي العائدات العامة من المستثمرين الأجانب. ففي كثير من بلدان إفريقيا جنوب الصحراء، استفادت الشركات من الميزات التي وفرها الوضع، بمزيد من تجميد زيادات الأجر وتسريح العمالة، بل وغلق مصانع/عمليات أحياناً، تحت مسمى تقليل النفقات الزائدة. ففي زامبيا، على سبيل المثال، وبهدف مواجهة آثار الأزمة المالية العالمية، أزلت الحكومة في البداية الضرائب الإضافية على التنجيم. وذلك في عرض منها لمنع المستثمرين في قطاع التنجيم من وقف أعمالهم. وقد ضيقت كل هذه الإجراءات من تجميع العوائد. وبالتالي، واصلت الحكومات في الجنوب استقطاع المخصصات للخدمات الاجتماعية، مثل التعليم والصحة.

وفي الوقت الذي زاد فيه خفض الإنفاق على قطاع الصحة، من عبء الرعاية الملقَى على كاهل المرأة، خصوصاً لمن يعانون الإصابة بمرض نقص المناعة المكتسبة/الأيدز، ظلت المرأة أول من يخسر وظائفه وأعماله؛ ليجد أنفسهم منخرطات وعلى نحو متزايد في تجارة صغيرة غير رسمية، في الخضروات والطماطم، كآلية للتغلب على وطأة الأزمة. أيضاً بتزايد أعداد الفاقدين وظائفهم وأعمالهم، تزايدت معدلات العنف الموجه للمرأة.

والأمر الأكثر مدعاة للقلق، هو غياب أصوات المرأة في المقترحات المتعلقة بحلول الأزمة. حيث ما زالت القرارات المنحازة للرجال هي التي تتخذ لحل الأزمة، بغرض خدمة مصالح الرجال أولاً. ولذلك فهناك حاجة إلى زيادة مشاركة المرأة في عملية صنع القرار، بغرض تضمين قضاياها في التدابير التي تتخذ على المستوى الوطني لمواجهة الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية.

وبرنامج عمل بकिन.

ولكن، ثمة حاجة إلى تحسين هذا النهج بغرض التعاطي الفعال مع حاجات المرأة، وتحسين العلاقات المتكافئة بين الجنسين. وثم عدد من العيوب التي تنتبثق عن التعميم الزائد، وآليات التطبيق الضعيفة، والتطبيق غير الكافي لمفهوم حقوق الإنسان. فالنهج الحقوقي للتنمية يقوم على مبادئ المشاركة والمسؤولية، وعدم التمييز، والتكافؤ، والاهتمام الخاص بالفئات المستضعفة، والتمكين، والارتباط بمعايير حقوق الإنسان، والإعمال التدريجي، وعدم التراجع، وحكم القانون. ولكن هذا النهج، برغم كل ماسبق من مبادئ، لا يستهدف تفكيك العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تقوم على التمييز والتوزيع غير المتكافئ للثروة والقوة والموارد. كما أن الإطار الحقوقي ليس كافياً في حد ذاته لتغيير الأيديولوجية النيوليبرالية التي تقوّض، وعلى نحو دال، فرض إعمال حقوق الإنسان وحقوق المرأة. حيث إن أغلبية معايير حقوق الإنسان ليست ملزمة، ولا يوجد حتى يومنا هذا آلية واضحة للإلزام الدول بتنفيذ هذه المعايير.

ويبين التحليل الجندي أن نهجاً كهذا، يتطلب تطوير أدوات تحليلية جيدة لفهم أشكال انعدام المساواة، المتأصلة في اقتصاد السلوك النيوليبرالي، وفي العلاقات بين الجنسين. وقد قامت عالمات اقتصاد نسويات بتحليل أشكال انعدام المساواة بين الجنسين، في صنع السياسات في الاقتصادات الكبرى. وقمن بتطوير أدوات مثل مؤشرات خاصة بالنوع الاجتماعي، وتحديد الموازنة بالاستجابة للنوع الاجتماعي، والإحصاءات ذات الحساسية الجندرية لاستخدامها إلى جانب النهج الحقوقي من أجل تقوية عوامل تمكين المرأة في عملية التنمية، والمطالبة بمسؤولية مشتركة من قبل المؤسسات المالية الدولية.

الآثار الجندرية للأزمة في أوروبا الشرقية

بالعملة، وأي تخفيض إضافي يمكن أن يمزق السلام الاجتماعي في البلاد. كما تتزايد معدلات البطالة (ينبغي ملاحظة أن البطالة غير المسجلة تعد مساوية بل وتتجاوز المسجلة) وسيكون تأثيرها الرئيسي على الشباب ممن يفتقدون إلى سجل عمل، وعلى العمال منخفضي المهارة، والعمال المسنين وذوي الإعاقات والنساء.

وفي صربيا، قبلت الاتحادات العمالية مقترح الحكومة، بتأجيل تطبيق العقد العام للتفاوض الجماعي، وتأجيل بعض الالتزامات المالية لأصحاب الأعمال نحو مستخدميهم. بما في ذلك تسديد منافع العمال، وذلك "لمساعدة القطاع الخاص في الخروج من الأزمة الاقتصادية". وقد تم انتهاك حقوق العمال انتهاكا صريحا، بحجة الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي. في الوقت الذي تتمتع في الشركات الكبرى، وكبار أصحاب الأعمال، بحرية الإقلاع عن دفع الضرائب، والرواتب وغيرها من منفعات، وقد أعلن مؤخرا أن المحافظة على الترتيبات الجديدة الجاهزة مع صندوق النقد الدولي، والتي تقدر بمبلغ 3.96 بلايين دولار، ستؤدي إلى استقطاعات في المعاشات، والتعليم والرعاية الصحية. وهو ما سيزيد من تدهور الوضع الاجتماعي للمرأة. وفي سلوفاكيا، وبالرغم من التنبؤات الأولية التي ترى أن البلاد لن تتأثر، فقد بلغت التقديرات الرسمية لفقدان الوظائف إلى 30.000 وظيفة في نيسان/إبريل 2009. وفي ظل هذه الظروف، يتزايد بالطبع التمييز ضد المرأة في سوق العمل.

وتشكل المرأة في بلدان منطقة شرق ووسط أوروبا، أغلبية العمالة المؤقتة والموسمية والتعاقدية، وأيضا العمالة منخفضة المهارة، اللائي من غير المحتمل أن يتمتعن بتغطية البطالة غير الرسمية، أو منظومات الحماية الاجتماعية. وكما يجدر تقرير التنمية والتحول الصادر في تموز/يوليو 2009، من أن الأزمة يبدو أنها ستؤثر على النساء في مجالات العمل وشبكات الأمان الاجتماعي، والرعاية غير مدفوعة الأجر، والتعليم، والهجرة، وزيادة العنف ضد المرأة. على سبيل المثال، في كازاخستان، نجد أن الإمكانية المحدودة للوصول إلى الموارد المالية اللازمة لأنشطة العمل الرسمية، تدفع بالنساء إلى ممارسة أنشطة التشغيل الذاتي، والأنشطة التجارية صغيرة الحجم في القطاع غير الرسمي. وقد تتعمق هشاشة واستضعاف المرأة بتضاعف الأزمة. فحجم هجرة العمالة النسائية، غالبا ما يقلل من تقديرها. فضلا عن أثر ذلك على الأسر المعتمدة على أجورهن. ومن ناحية أخرى، فقد تجد النساء أنفسهن في وضع أكثر هشاشة، عندما يعدن إلى أوطانهم، حيث ترفضهن مجتمعاتهن وأسرهن، ويتعاملون معهن كعاهرات⁽¹⁾.

تميز التيارات العالمية لأثر الأزمة العالمية على المرأة أيضا بلدان في أوروبا الشرقية، وذلك وفق ما ورد في تقارير وطنية، تضمنها هذا الإصدار من تقرير المراقبة الاجتماعية. ففي جمهورية التشيك، على سبيل المثال، جاءت إصلاحات المالية العامة، من قبيل تخفيض الضرائب على الأغنياء، ورفع الضريبة على القيمة المضافة للمواد الأساسية، لتضع النصيب الأكبر من العبء على كاهل أكثر الفئات حرمانا، ومن بينها النساء. وقد حدث الشيء نفسه مع إدخال رسوم الخدمات ومحاولات تخفيض ضرائب التأمين الاجتماعي، لاسيما لدافعي الضرائب الأغنياء. وحتى قبل الأزمة، ظلت قضايا التسديد غير المتكافئ، والتمييز القائم على النوع الاجتماعي والسن من أهم القضايا المطروحة. وتعود المشكلات الإضافية الخاصة بالمساواة بين الجنسين في جمهورية التشيك إلى سياسات الحكومة المحافظة، ونقص الدعم لمؤسسات رعاية الطفل. وقد تفاقم نتيجة للأزمة أيضا التمييز ضد المهاجرات، خصوصا الآسيويات.

وفي المجر، إحدى بلدان أوروبا الشرقية الأكثر تأثرا بالأزمة، وافقت الحكومة الجديدة على عدد من الإجراءات، تشمل استقطاعات المعاش، وعلاوات القطاع العام، ودعم الأمومة، والدعم الخاص بالرهن العقاري، والطاقة، والنقل العام كشرط لحزمة الإنقاذ المقدمة من صندوق النقد الدولي لمواجهة آثار الأزمة الاقتصادية. وسوف تؤثر كل هذه الإجراءات على النساء، وتزيد من العبء الخاص بتوفيرهن الرعاية. حيث سيتم أيضا التخطيط لإجراءات إضافية، تشمل تخفيضات في دعم رعاية الطفل ومنافعها، وأيضا مساعدة الأزواج الشبان ذوي الأطفال.

في بولندا، يتسبب انخفاض دخل الأسرة الناتج عن الأزمة الاقتصادية، في خطر إفقار جميع الفئات الاجتماعية. خصوصا وسط الطبقات الدنيا والمتوسطة. ومن المحتمل جدا أن يكون هذا بدوره أكثر تأثيرا على المرأة، نظرا لأنهن المسؤولات التقليديات عن حسن عيش الأسرة. ووفقا لبعض التحليلات، فإنه من المحتمل أيضا أن تعظم الأزمة من المنطقة الرمادية/الاقتصاد اللارسمي، في الاقتصاد البولندي. حيث يسعى كثيرون، خصوصا صغار المقاولين إلى تقليل تكاليف العمالة إلى حدها الأدنى، والتهرب من الضرائب، وغيرها من التكاليف المرتبطة بالعمالة غير الرسمية. وبالتالي، يبدو من المحتمل جدا أن يؤثر نمو الاقتصاد الرمادي على المرأة أكثر من الرجل، نظرا لأنهن أكثر انخراطا في الأعمال منخفضة الأجر، خصوصا في قطاع الخدمات الخاصة (مثل البيع بالتجزئة). وتتمثل القضايا الأخرى المرتبطة بالمساواة بين الجنسين، في: تقليص القطاع الذي تسيطر عليه العمالة النسائية والتركز المحدود لسوق العمل بسبب التكاليف المرتفعة للسكن، في البلدات الصغيرة وفي المناطق التي تعاني كسادا اقتصاديا. في بلغاريا، لن تتفق المنظمات غير الحكومية والاتحادات العمالية، مع ما ينظر إليه هناك كتحول في السياسات الحكومية، نحو قبول الحاجة إلى تقليل النفقات الاجتماعية في أوقات الأزمة. فقد كانت هذه النفقات بالفعل شحيحة في بداية الترتيبات الواسعة الخاصة

Sperk L. "The Crisis and its consequences for women", in Development & Transition, No.13, 2009 (1)

أزمة أسعار الغذاء العالمية

في البلدان النامية ينفق الفقراء ما يصل إلى 50% من دخلهم على الطعام، وينفق الأكثر فقراً ما يزيد عن 80%. وارتفاع أسعار الغذاء لم تزد من الفقر فحسب، بل زادت أيضاً من انتشار الجوع. ومن بين العوامل التي أثرت في زيادة أسعار السلع الزراعية، ندرة الموارد المائية، وارتفاع تكاليف الإنتاج، والجفاف، والتغير المناخي. ومن ثم فنحن في حاجة إلى نظام غذائي جديد، يحترم الحقوق السياسية والاجتماعية والثقافية والبيئية، وأيضاً الإغلاء من شأن الأهمية الاقتصادية للزراعة. وتحتاج الحكومات إلى دمج احترام الحق في الغذاء ضمن التخطيط للسياسات الاقتصادية.

صوفيا مورفي

المستشار الرئيسي، برنامج التجارة والحكم العالمي
معهد السياسات الزراعية والتجارية.

الناس من حياة قوامها صحة فقيرة، ومقدرة ذهنية منخفضة. إن الجوع المزمن شيء يمكننا كحكومات، ومجتمعات، ومنظمات مجتمعية، ومواطنين أن نمحوه.

لماذا حدث هذا؟

تتغير الأسعار علاقة بين العرض والطلب، تعقدتها قيمة العملة، والمضاربات حول ما يحمله المستقبل. فهناك عرض وطلب، وعوامل مؤسسية تجعل فعلها.

إن نقص العرض جزء طبيعي من الزراعة. ومن الطبيعي أيضاً أن يشد نقص العرض إنتاجاً متزايداً من خلال أسعار أعلى. حيث تتم الاستعانة بمزيد من الفلاحين لزراعة المحصول الذي يسبب زيادة الأسعار. فهناك عموماً بطء (تستغرق المحاصيل وقتاً لتتضح) وغالباً ما يكثر العرض ويقل الطلب المحتمل، بحيث يكون هناك أنماط شائعة في الزراعة تتدر فيها طفرات الأسعار بفترات من تزايد الطلب والهبوط النسبي في الأسعار وهو ما يمتد أكثر من امتداد ارتفاع الأسعار. وترتبط هذه الظاهرة بما يسميه الاقتصاديون "الطلب غير المرن": فالناس لا بد أن يأكلوا ليعيشوا. ولكنهم بمجرد أن يحصلوا على طعامهم، فإنهم ينصرفون لإنفاق أموالهم في أمور أخرى. وكلما ازداد الناس ثراءً قل نصيبهم المخصص من الدخل للإنفاق على الطعام. وهذا أيضاً ما يعرف بقانون إنجلز Engels' Law نسبة إلى اقتصادي شهير في القرن التاسع عشر، كان هو أول من كتب حول هذا السلوك.

في القرن الحادي والعشرين، باتت الأمور مختلفة نوعاً ما. ومن بينها، أن هناك مصدراً جديداً، غير محدود نظرياً، من الطلب على

وظلت أعلى مما كانت عليه قبل ذلك بستين أو ثلاث سنوات. فقد رصدت أعلى الأسعار في 10 بلدان وتبين أنها سجلت أعلى أرقام قياسية. وتشير منظمة الأغذية والزراعة إلى أن الأسعار المستمرة في الارتفاع، تظهر أكثر وضوحاً في أفريقيا جنوب الصحراء، حيث تواجه كل دولة من الدول المرصودة أسعاراً مرتفعة للارز، تفوق ما كانت عليه قبل 12 شهراً. كما أن أسعار الذرة بأنواعها، ارتفعت بنسبة 89% في بلدان أفريقية، مقارنة بأسعارها منذ عام مضى. ويذكر المصدر نفسه، أن مناطق أخرى أيضاً تأثرت، خصوصاً في أسعار الأرز في آسيا، والذرة والقمح في أمريكا الوسطى والجنوبية.

وفيما ينفق الفقراء ما يصل إلى 50%، والأكثر فقراً أكثر من 80% من دخلهم على الطعام، فقد جعل هذا من الزيادة الأخيرة في أسعار الغذاء أمراً لا يمكن تحمله. والنتيجة ليست في الفقر المتزايد فحسب (لا يوجد مال للإنفاق على الرعاية الصحية، والتعليم، والإنتاج، أو أي شيء آخر)، بل أيضاً في الجوع المتزايد، وهو ما يعني نقصاً متزايداً في الإنتاج، وتدهوراً في النمو البدني والذهني للأجنة، والمواليد، والأطفال، بما يؤدي في النهاية إلى الوفاة. ولا مفر من حدوث هذه الوفيات.

ولنتذكر أنه في عام 1966 واجه فرد من كل ثلاثة أفراد الجوع المزمن. وهناك ما يصل إلى 35% من سكان العالم يسقطون في فخ الجوع يوماً بعد يوم. وفي عام 2005 كان العدد أقرب إلى واحد من كل سبعة، أي نحو 15%. ويعود هذا الانخفاض الملحوظ في نسبة الجوع، مع النمو السريع لسكان العالم: كان الأثر الخالص هو إنقاذ بلايين

منذ بداية العام 2005 وحتى ذروتها في تموز/يوليو 2008، بلغت أسعار كثير من السلع الزراعية في الأسواق العالمية أعلى معدلاتها خلال ثلاثين سنة مضت. بل لقد سجلت الأسعار أرقاماً قياسية جديدة في بعض المناطق. فقد قفزت الأسعار خلال عام واحد، منذ آذار/مارس 2007 وحتى آذار/مارس 2008 إلى 74%، معظمها كان في أسابيع قليلة من شهر آذار/مارس 2008. فقد ارتفع سعر القمح إلى أكثر من الضعف، مرتفعاً إلى 130% أثناء الفترة نفسها من العام، بين مارس/آذار 2007 ومارس/آذار 2008⁽¹⁾.

إذن، مع انهيار أسعار النفط (من ذروته عندما وصل إلى 150 دولاراً للبرميل في حزيران/يونيه 2008 إلى 40 دولاراً بعد بضعة شهور)، هبطت أيضاً أسعار السلع الزراعية في الأسواق العالمية. وعلى الرغم من ذلك، وكما دأبت منظمة الأغذية والزراعة FAO وغيرها بتذكيرنا، فإن أسعار الغذاء هبطت بشدة في كثير من البلدان النامية،

(1) كانت زيادات الأسعار أكثر حدة بالدولار الأمريكي الاعتباري nominal أكثر من العملات الأخرى. ومنذ عام 2002، ارتفعت أسعار الذرة 143% بالدولار الاعتباري، ولكن فقط 37% فقط باليورو الحقيقي (أي الثابت). وقد شهدت البلدان النامية الكثيرة التي تشتري الصادرات الغذائية بعملة مربوطة بالدولار الأمريكي، قفزة أسعار أعلى بكثير مما شهدته تلك البلدان الأكثر استقلالاً، أو المرتبطة عملتها باليورو.

السلع الزراعية. يأتي من قطاع الوقود الحيوي، الى جانب تحميل الضغط على جودة ومساحة التربة والمياه المتوافرة، وعدم اليقين من كيفية تأثير التغير المناخي في ظروف نمو النباتات. وثمة دليل مزعج أن نشير الى أن الخمسين سنة الماضية من التحسين المستقر للإنتاج الزراعي قد يكون قد وصل الى نهايته.

وتوجد تغيرات هيكلية، ذات تطبيقات مأسوية بالنسبة للسياسات العامة التي تكفل الأمن الغذائي، والإنتاج الزراعي في المستقبل. فإذا كانت أزمة الغذاء تدور حول المشكلات قصيرة المدى، أو القابلة للحل (مثل القانون السيئ، الحاجة الطارئة الى سيولة مالية، الحاجة الى دعم المخصبات) فسوف تقوم الحكومات بعمل أشياء مختلفة للغاية، عما لو كانت الأزمة مفهومة على أنها تتعلق بمشكلات أكثر عمقا في الغذاء، ونظم الزراعة.

وفي ما يأتي مراجعة سريعة لأسباب الزيادة الحادة والمفاجئة في أسعار السلع الزراعية. وما زال الجدل مستمرا حول مدى أهمية كل من هذه العناصر، ومدى استمرار أهميته.

أولاً، على مستوى العرض:

1. المياه. تستحوذ الزراعة المروية على ما يصل الى 70% من استخدامات مياه العالم. وتنتج الزراعة المروية 40% من الغذاء العالمي، على 20% من الأراضي الزراعية في العالم. وهي بذلك تعد عالية الإنتاج، ولكن كمية المياه المستخدمة غالباً ما تكون غير قابلة للاستدامة، حيث تفيد التقديرات بأن 1,4 بليون نسمة يعيشون في مناطق تعاني ندرة في إمدادات المياه. فالنظام الغذائي الغني باللحوم ومنتجات الألبان، وهو الشائع في معظم البلدان المتقدمة وبصورة أكثر شيوعاً في عديد من دول الجنوب، يسبب مزيداً من الضغط على إمدادات المياه على مستوى العالم، أكثر مما يسببه نظام غذائي قائم على البروتين النباتي.

2. المخزون الاحتياطي. تناقص المخزون الاحتياطي العالمي من الغذاء الى النصف منذ عام 2002. وتشير التقديرات الى أن العالم لا يمتلك من الاحتياطي سوى ما يكفيه شهرين فقط. وهو الحد الأدنى الذي توصي به منظمة الأغذية والزراعة، في حالة الخلل في العرض. والاحتياطي المنخفض من الغذاء

يعني أن تكون التغيرات الطفيفة في العرض ذات أثر كبير على الأسعار. ولم تكن نسب الاحتياطي من الحبوب منخفضة بهذا القدر منذ 1972 و1973. فلم يكن احتياطي القمح خصوصاً بهذا الانخفاض أبداً. فقد وثقت الحكومات والشركات الخاصة، بأن المخزون المنخفض محلياً يمكن تعويضه بالوصول الى سوق عالمية في ظل اتفاقات التجارة الحرة. لذلك فإن الهبوط في الاحتياطي لم يشد على الفور ارتفاع الأسعار، مثلما حدث في إحدى المرات. فعندما أضر الطقس السيئ بالمومنين العالميين الرئيسيين في وقت متزامن، وعلى مدار سنوات عديدة، لم يكن أحد مستعداً للحماية الملائمة، وبدأت الأسعار في التصاعد؛ في استجابة متأخرة، وسريعة في التصاعد.

وثمة بعض النقاشات حول ما إذا كانت المستويات المنخفضة في المخزون الاحتياطي بهذه الأهمية. على سبيل المثال، يشير "ديفيد داوي" من منظمة الأغذية والزراعة، الى أن جزءاً كبيراً من هذا الانخفاض يعود الى الصين وحدها، والتي قررت تخفيض مخزونها، بالغ الأهمية، الى مستوى أكثر قابلية للتحكم والإدارة⁽²⁾.

ومن هنا فمن الممكن التأكيد أنه كلما كانت الصين (التي تضم أكثر من 15% من سكان العالم) أكثر اعتماداً على الأسواق العالمية، ازدادت أهميتها كمخزون قوي. لأن الصين وحدها تحتاج الى طعام كثير للمحافظة على أمنها الغذائي المحلي. ويشير "داوي" أيضاً الى أن مخزون بعض المحاصيل، مثل القمح قد شهد انخفاضاً على مدار عقود. وهنا أيضاً يطرح السؤال: الى أي مدى يعد الانخفاض شديداً؟ فما زال القمح أساسياً للأمن الغذائي. فهل هناك مرحلة سيصل فيها، وببساطة، مخزون القمح في الأسواق العالمية، الى حد من الندرة، بحيث ينبغي على كبار المصدرين أن يواجهوا حصاداً فقيراً؟

3. تكاليف الإنتاج. ارتفعت أسعار الأسمدة، والنفط، والمبيدات، والبذور بسرعة شديدة في ما بين عامي 2007 و2008. فقد ارتفعت أسعار الأسمدة أكثر

من أي مجموعة سلع أخرى (بما في ذلك النفط) منذ عام 2007، ومنذ عام 2000 (أي على المستويين القصير والطويل المدى). وقد كانت الزيادات في أسعار النفط مسؤولة عن كثير من تضخم أسعار الغذاء في البلدان المتقدمة، فيما ألحقت الأذى بالبلدان الفقيرة أيضاً. ولا شك أن التكلفة الأعلى في المدخلات تجعل إنتاج الغذاء أكثر غلاءً، وتقلل من الدخول الصافية للفلاحة، في المناطق الريفية التي تعتمد في زراعتها على مدخلات خارجية.

4. الجذب/الجفاف. يتكرر حدوث الجذب، وينتشر اليوم على مستوى العالم أكثر من أي وقت مضى في التاريخ الحديث. وتتفاقم الظاهرة بحكم ما يشهده الكوكب من تصحر، وإزالة الغابات، والتخيط الحضري السيئ، والاستخدام الزائد عن الحد لإمدادات المياه الجوفية. في عام 2007 عانت معظم الدول كبار مصدري القمح، بما فيها أستراليا والأرجنتين والولايات المتحدة، من مشكلات حصاد تتعلق بالطقس. وكانت النتيجة نقص الكميات المطروحة منه في الأسواق.

5. التغير المناخي. يؤثر التغير المناخي في هطول الأمطار ودرجة الحرارة. وهما عاملان حيويان بالنسبة للإنتاج الزراعي. حتى التغير من درجة مئوية واحدة الى درجتين (العتبة التي يتوقع معظم الخبراء أننا نتجاوزها) يمكن أن يقلل من الإنتاج الغذائي في المناطق الاستوائية وتحت الاستوائية. ويتنبأ الخبراء بأن 75-250 مليون نسمة في أفريقيا سيتأثرون بالتغير المناخي، مع فقدان الإنتاج الزراعي في بعض المناطق التي تعيش على الأمطار، لنصف قدراتها، بحلول عام 2020. وفي وسط، وجنوب، وجنوب شرق آسيا ستقل مستويات هطول الأمطار من الري، وبالتالي المخرجات. وتقدر منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة أن 65 دولة تضم ما يقرب من نصف سكان العالم ستشهد انهياراً في إنتاج الحبوب بسبب التغير المناخي⁽³⁾.

ثم على مستوى الطلب:

6. السكان. يضاف كل عام 78 مليوناً آخرين

(3) UN Food and Agricultural Organization (FAO). Falling prices in perspective, 2009. Available at: <www.fao.org/docrep/011/ai474e/ai474e13.htm>

(2) Dawe, David. "The Unimportance of 'Low' World Grain Stocks for Recent World Price Increases", ESA Working Paper No.0901, Geneva, February 2009.

الى سكان كوكب الأرض. وقد تم تقليل النمو، ولكننا نتوقع أن نصل تقريباً الى 9 بليون نسمة قبل أن يستقر عدد سكان الأرض في 2050.

7. النظام الغذائي. الأكثر أهمية في هذا الصدد، وهو أن ما يأكله الناس يتغير. ففي كل عام، يزيد عدد الناس الذين يأكلون على نمط الأغنياء الغربيين. بمعنى آخر، إنهم يأكلون سرعات حرارية كثيرة، خصوصاً الدهون والسكريات، ويأكلون أطعمة معالجة ومنقولة؛ باستخدام مياه و طاقة كثيرة جداً. في البلدان المتقدمة، ثمة تقديرات بأن نصف الأطعمة تُفقد، ومعظمها يُلقى به من قبل الأسرة، أو في المحال التجارية، أو المطاعم التي يعد نصيبها في هذا الفاقد كبيراً للغاية⁽⁴⁾. فالنظم الغذائية الغربية تخلق نظماً بيئية متدهورة، وتسفر عن صحة سيئة، والتغيير في ما يأكله الأغنياء، يجعل النظام الغذائي للفقراء أكثر غلاءً، بحكم انخفاض مساحة الأرض المتاحة لمنتجات تقليدية، مثل نبات الكاسافا cassava^(*)، والذرة، والقمح، والخضروات المحلية.

8. الوقود الحيوي. يتمثل الوقود الحيوي (يدعى أيضاً بالوقود الزراعي) في وقود سائل، يصنع من مادة نباتية. ومعظم الوقود الحيوي التجاري اليوم يصنع من قصب السكر، والذرة، والكانولا canola^(**)، وزيت النخيل، أو زيوت الصويا. وقد خصصت مساحة كبيرة من الأراضي لزراعة نبات الجاتروفا jatropha الغني بالزيوت والذي يمكن استخدامه لإنتاج البيوديزل. ومنذ عام 2006 تزايد نمو العرض والطلب على الوقود الحيوي بصورة سريعة. ويعتقد

(4) تقدر المؤسسة السويدية الدولية للمياه أن العالم النامي يفقد أيضاً نصف الغذاء الذي يزرعه، بسبب تركه في الحقول، أو سوء تخزينه، أو عدم إمكانية نقله لنقص الطرق المناسبة وغيرها من البنية الأساسية للنقل.

(x) شجيرة خشبية موطنها أمريكا الجنوبية، تزرع على نطاق واسع كمحصول سنوي في المناطق الاستوائية وشبه الاستوائية. وهي مصدر رئيسي للكربوهيدرات، وفي الحقيقة الكاسافا هو ثالث أكبر مصدر للكربوهيدرات للغذاء الإنساني في العالم، وأفريقيا أكبر مركز إنتاج لها. لمزيد من المعلومات والصور، انظر:

<http://en.wikipedia.org/wiki/Cassava> (المترجم)

(xx) نبات تستخدم بذوره في إنتاج زيوت طهي صحية لأسباب عديدة، انظر:

<http://en.wikipedia.org/wiki/Canola> (المترجم)

أن الوقود الحيوي قد استهلك ما يزيد عن 7% من بذور الزيوت على مستوى العالم، ونحو 4% من محاصيل الحبوب العالمية في عام 2007. وتتراوح التقديرات الخاصة بمدى تأثير هذا الطلب على أزمة الغذاء العالمية من 10 الى 70%. وتعتمد النتائج على افتراضات. ولكن، على الرغم من ذلك، فإن توقعات النمو المستمر في الطلب على الوقود الحيوي، مدعوماً بأهداف طموحة للاستخدام في الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، أمواج الأسعار المضاربة العالية في أسواق المستقبل، ووسع من إنتاج المخزون المغذي للوقود الحيوي، بما في ذلك الأراضي الحساسة بيئياً، مثل مستنقعات النبات الميت peat bogs في أندونيسيا، وسيرادو في البرازيل.

وأخيراً، تمثل الأسواق التي تتوسط العلاقة بين العرض والطلب، العنصر الثالث الذي يجب وضعه في الاعتبار. فقد تغير حكم السوق بدرجة ملحوظة في السنوات العشرين الأخيرة. حيث لعبت التجارة الجديدة، والاستثمار، وترتيبات تبادل السلع دورها في الأزمة العالمية للغذاء.

9. المضاربات. تتم التجارة لمعظم السلع الزراعية على أساس التبادلات الدولية. وحتى وقت قريب، كانت تبادلات السلع (معظمها في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة) تحكمها قوانين تحد من مشاركة الفاعلين الذين لم يقصدوا شراء أو بيع السلع في حد ذاتها، بل كانوا مهتمين فقط بالمضاربة في الأسعار. ومن هنا فقد حكمت القوانين مستوى نشاط المضاربة. وقد تم تغيير هذه القوانين تدريجياً، بداية من ثمانينيات القرن المنصرم. ففي بورصة الحبوب على سبيل المثال، تم وضع حدود على المضاربيين بـ11 مليون بشل^(xxx) bushel من الحبوب. وفي 2008 اتخذ أكبر صندوقين لمؤشر المال موقفاً جمعاً فيه أكثر من 5،1 بليون بشل. ومع تراخي اللوائح المنظمة، نمت الاستثمارات من المضاربيين بسرعة كبيرة، من 13 بليون دولار في 2003 الى 260 بليون دولار في آذار/مارس 2008. وتؤثر أسعار سوق السلع مباشرة في قدر الغذاء الذي يمكن للحكومات أن تتحمل

(xxx) مكيال للسلع الجافة يعادل غالباً من الذرة الجافة. انظر:

<http://en.wikipedia.org/wiki/Bushel> (المترجم).

نفقات استيراده، وما إذا كان الناس لديهم ما يكفيهم من طعام.

10. الاستثمار. قامت الحكومات على مستوى العالم، بتحرير قوانين الاستثمار بصورة ملحوظة منذ إدخال برامج التكيف الهيكلي، وانتشار الاتفاقات التجارية الإقليمية والثنائية. فقد قللت بلدان كثيرة من، أو ألغت من الأساس، القوانين التي تمنع الملكية الأجنبية للأرض. فيما قللت بلدان أخرى المطالب التي تفرض على الشركات الأجنبية إعادة استثمار الأرباح في البلد المضيف، مقللة بذلك المنفعة المحتملة من الاستثمار التي يفترض أن يعود على اقتصاد البلد المضيف. وقد أصبح هناك مؤخراً زيادة واضحة في استئجار أو شراء الأراضي في الخارج، لزراعة محاصيل غذائية أو للوقود لإعادة تصديره الى البلد المستثمر، أو للتصدير الى حيثما يكون الطلب، عندما تكون المؤسسات الخاصة مشتركة. على سبيل المثال، استأجرت شركة كائنة في لندن (شركة أفريقيا الوسطى للتجيم والاستكشاف) 30.000 هكتار في موزمبيق لزراعة قصب السكر. وفي كينيا، وقعت الحكومة اتفاقاً مع قطر لتأجير 40.000 هكتار لزراعة فاكهة وخضروات تصدر الى قطر. وهذه الاتفاقات تزيد من الضغط على الأراضي، والمياه، والبنية الأساسية، وتشكل خطورة على توافر المنتج الغذائي للأسواق المحلية.

11. التجارة. غيرت الاتفاقات التجارية العالمية والإقليمية طريقة تفاعل الأسعار العالمية مع أسواق الغذاء المحلية. فمع رفع الحواجز أمام التجارة، أصبحت الأسعار العالمية أكثر ارتباطاً وبصورة أكثر مباشرة عما كان من قبل، بالأسعار المحلية ليس من الضروري أن تكون دائماً (أو حتى في الغالب) نفس الأسعار، ولكنها ذات تأثير أعظم على الأسعار المحلية. وغالباً ما يروج للأسواق العالمية كوسيلة لتوفير إمكانية الوصول الى ساحة العرض العالمية. ولكن الجانب الذي لم يختبر في هذا الدمج، هو خلق تنافس عالمي وسط المستهلكين. فبدون حماية سيخسر المستهلكون الفقراء الصراع لا محالة، سامحين للعلومة بسحب مزيد ومزيد من الأرض لإنتاج الوقود، وغذاء الحيوانات بدلاً من غذاء الإنسان.

أسباب بنوية

من الجدير بنا أن نكون بعيدي النظر إلى بعض القضايا التي تعد أساساً للضرورة. على سبيل المثال، هناك اتفاق واسع الانتشار، على الحاجة إلى الاستثمار في القدرة الإنتاجية المتزايدة. فقد هبطت نسبة المساعدات التنموية الرسمية، المتدفقة لتدعيم الزراعة في البلدان النامية من 11.5% في ثمانينيات القرن الماضي إلى نحو 3% في السنوات الأخيرة. وقد هبط الاستثمار المحلي أيضاً، خصوصاً في البلدان النامية. ويحتاج هذا التيار إلى إصلاح، وثمة إشارات واعدة بأن هذا يحدث. ولكن يظل السؤال: استثمار في أي نوع من التقنيات والنظم الإنتاجية؟ حكومة الولايات المتحدة ومؤسسة "جيتس"، وعدد من بيوت الخبرة والمؤسسات الخاصة، يدفعون في سبيل التكنولوجيا الحيوية بوصفها السبيل إلى زيادة مخرجات في البلدان النامية. وكان الشعاع الذي رفعه "ثورة خضراء جديدة لأفريقيا". وقد تم بالفعل تجريب الثورة الخضراء في أفريقيا. وفشلت، فإذا كان يُنظر إلى المشكلة بوصفها مشكلة تكنولوجيا ومدخلات فحسب، فإنه من المقدر إذن للجهود الجديدة أن تفشل أيضاً.

وقد شجع البنك الدولي، من بين آخرين، بلداناً على تحرير أسواق الأسمدة، وحتى لتدعيم الحصول على الأسمدة والمبيدات (على الرغم من الموارد الوطنية والتبرعات الدولية). وهذا ليس نموذجاً للاستدامة. فالسياسات تجعل صفار المنتجين أيضاً معتمدين على المدخلات التي يتم شراؤها (وفي الغالب استيرادها)، مما يزيد من اعتمادهم على الاقتصاد النقدي، والتقليل من قوتهم السوقية.

توجد بدائل. على سبيل المثال، إمكانات البيئة الزراعية تعد إمكانات هائلة، وموثوقة للغاية أيضاً. ففي 1988 ألحقت الفيضانات أضراراً واسعة بمنطقة الشمال الغربي من دكا في بنغلاديش، وتدعى تانجيل Tangail. وتعمل منظمة "البحوث السياسية لبدائل التنمية" Policy Research for Development Alternatives المنظمة غير الحكومية في بنغلاديش بالفعل، مع النساجين في المقاطعة، وتقدم لهم يد المساعدة. وقد التقى العاملون في هذه المنظمة بالنساء اللاتي شكهن من أن

المبيدات المستخدمة في الزراعة، كانت تدمر صحتهم وصحة أطفالهم، وتقتل النباتات الورقية غير المزروعة، والأسمك التي يعتمد عليها في الغذاء. وقد بدأ القرويون في العمل على مشروع لتطوير نظام إنتاج زراعي، لم تستخدم فيه المدخلات الكيماوية. وقد نما المشروع، ويعرف الآن بـ"ناياكريشي أندولون" Nayakrishi Andolon، وتعني باللغة البنغالية "حركة الزراعة الجديدة". وتتضمن الحركة ما يربو على 170.000 أسرة مزارعة في 15 مقاطعة مختلفة عبر بنغلاديش. وقد أعلنت بعض الحكومات المحلية في الوقت الحالي تشريعها للتخلص من المبيدات⁽⁵⁾.

يذكر مشروع التقييم الدولي للمعرفة الزراعية، والعلوم والتكنولوجيا للتنمية (IAASTD) وهو مشروع استمر على مدى أربع سنوات، وشارك فيه 400 خبير، وصادقت عليه 58 حكومة حتى اليوم، "إن المعرفة الزراعية والعلوم والتكنولوجيا، يجب أن تواجه حاجات صفار الفلاحين في نظم بيئية مختلفة، وتخلق فرصاً حقيقية لتنميتهم، حيث تتخفف إمكانية إنتاجية المنطقة المحسنة، وحيث يمكن أن يكون للتغير المناخي تبعاته المختلفة"⁽⁶⁾.

النفط والوقود الحيوي

يساعد فهم أهمية النفط، كمكون مركزي للزراعة الصناعية، في استيعاب الأسباب البنوية الأعمق لازمة الغذاء. ولقد استخدمت الثورة الخضراء التريية والتكنولوجيا النباتية لتعظيم التركيب الضوئي النظام الزراعي القائم على الطاقة الشمسية الذي أطعم الإنسانية، وكل الكائنات الحية على كوكب الأرض مع الوقود الحفري.

(5) See Mazhar, F. et al. Food Sovereignty and Uncultivated Biodiversity in South Asia, Academic Foundation: New Delhi; International Development Research Centre: Ottawa, 2007 pp.34. Available at: <www.idrc.ca/openebooks/3379-/>

(6) International Assessment of Agricultural Knowledge, Science and Technology for Development (IAASTD). 'Executive Summary, Synthesis Report', 2008. Available at: <www.agassessment.org/docs/SR_Exec_Sum_280508_English.pdf>

وقد اعتمدت الثورة الخضراء على بذور تمت زراعتها استجابة لمستويات أعلى من الأسمدة غير العضوية، والمياه. وقد حققت نتائج استثنائية، مع عائدات أكبر لكل نبات. وكانت ثورة تكنولوجيا مبكرة قد أحلت قوة العمل البشرية والحيوانية في المزارع، بماكينات تعمل بالنفط. ومع الثورة الخضراء، بدأ الوقود الحفري أيضاً في توفير أسمدة، ومبيدات وكهرباء لمضخات الري.

ومن تطبيقات النمو في النفط كمكون حيوي للإنتاج الغذائي، أن أصبحت الزراعة مصدرراً رئيسياً لانبعاثات الغازات الدفيئة greenhouse gas. وثاني التطبيقات أن أصبحت الزراعة معتمدة على مصدر محدود. والتطبيق الثالث أن الاقتصاديات المعتمدة على الزراعة، تحولت مع إلال المدخلات الناتجة عن المزرعة (الطاقة، والبذور، والأسمدة، ومكافحة الآفات) بمدخلات يجب شراؤها. ولكثير من المزارعين في الشمال والجنوب، فإن المدخلات المشتراة مستوردة، وهو ما يجعل من الصعب التنبؤ بأسعارها.

وتبين الأرقام الحديثة الواردة من الولايات المتحدة، أن الارتفاعات التي شهدتها تكاليف الزراعة في عامي 2007 و2008 كانت أكبر زيادات سنوية مسجلة: 20.5 بليون دولار في 2007 و36.2 بليون دولار في 2008. ومن المتوقع أن تهبط إلى 22.7 بليون دولار في 2009، ولكنها مازالت أعلى بنسبة 9% عما كانت عليه في 2007⁽⁷⁾. وقد ساهمت أسعار الوقود والغذاء والأسمدة في ارتفاع التكاليف.

ومازال الجدل دائراً حول دور الوقود الحيوي في أزمة الغذاء. ولا أحد ينكر أن الطلب على الوقود الحيوي لعب دوراً في الأسعار المرتفعة للغذاء. ولكن بأي قدر؟ خصوصاً أن مدى تأثيره مازال محل خلاف. ويعتبر ارتفاع الأسعار ضرورة بالنسبة لمعظم المزارعين. وفي الوقت نفسه، فإن مصالح المستهلكين الفقراء، بمن فيهم صفار المزارعين الذين غالباً ما يكونون مجرد مستهلكين للطعام، يجب أن يتمتعوا بحماية. ولكن الأسعار المرتفعة بالنسبة للمزارعين، تمثل جزءاً فقط من الإجابة.

(7) See: <www.ers.usda.gov/Briefing/FarmIncome/nationalestimates.htm>. Accessed on 7 May 2009. Numbers updated regularly

والتحدي هنا هو كيفية ضمان تقدير أكثر مساواة لقيمة السلع وسط الفلاحين، والمعالجين، وتجار التجزئة. والتحدي أمام صناعات السياسات يكمن في مواجهة قوى السوق المتباينة لشركات الغذاء.

استثمارات الأراضي في الخارج

لقد أبرزت أزمة الغذاء ظاهرة مقلقة، تتمثل في انفجار للمصلحة وسط المستثمرين في شراء الأراضي في الخارج، أو تأجيرها. وقد نعتت الصحافة هذه الظاهرة بـ "التكويش" على الأراضي. وقد قامت منظمة غير حكومية في برشلونه تدعى GRAIN قائمة في تشرين/أكتوبر 2008 لنحو 180 صفقة مقترحة، في مراجعتهم الإلكترونية، للقضية التي لقت بلقب المصادرة! خطف الأراضي في 2008 للغذاء والأمن المالي. كما يقدر تقرير معهد البحوث للسياسات الغذائية حول القضية، والمصدر في نيسان/إبريل 2009، حجم الأراضي التي تم بيعها بعشرين مليون هكتار منذ عام 2006 من خلال نحو خمسين صفقة، معظمها في أفريقيا⁽⁸⁾.

المحركان الكبيران هما قضايا الأمن الغذائي والطلب على الوقود الحيوي. والدول المستوردة للطعام، مثل السعودية وكوريا الجنوبية، لا تثق في أن الأسواق العالمية تعد ضماناً كافياً للعرض. وفي الوقت نفسه، فإن الالتزامات وأهداف تحقيق الحد الأدنى من دمج الوقود الحيوي في سياسات الطاقة، خصوصاً في الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، بل وفي بلدان أخرى حول العالم، قد خلق مصلحة وسط مستثمري القطاع الخاص، في زراعة المخزون المغذي للوقود الحيوي (متضمناً فول الصويا، وزيت النخيل، والجاتروفا الديزل الحيوي biodiesel؛ وقصب السكر والذرة للأيثانول الحيوي bioethanol).

وتعد هذه الصفقات مثيرة للمتاعب من عدة زوايا. فعلاقات القوة غير متناسقة. حيث تتعامل المؤسسات الكبرى (وفي الغالب) بلدان غنية مع بلدان صغيرة وغالباً فقيرة،

(8) Van Braun and Meinzen-Dick. Van Braun, J. and Meinzen-Dick, R. "Land Grabbing by Foreign Investors in Developing Countries: Risks and Opportunities", IFPRI Policy Brief, 13 April 2009.

كثير منها لديه مؤسسات حكم ضعيفة⁽⁹⁾. وتشمل البلدان المضيفة السودان وباكستان وإثيوبيا ومدغشقر وزيمبابوي. وبعض البلدان المستهدفة للاستثمار، تتلقى مساعدات أغذية من برنامج الغذاء العالمي، تشمل كمبوديا، والنيجر، وتنزانيا، وإثيوبيا، وبورما⁽¹⁰⁾.

الحق في الغذاء

يذكر التعليق العام حول الحق في الغذاء، أن "جذور مشكلة الجوع، وسوء التغذية، ليسا نقصاً في الغذاء، بل نقص في الحصول على الغذاء المتوافر"⁽¹¹⁾. كما يذكر تقرير حديث لمعهد السياسات الزراعية والتجارية أن "الولايات المتحدة تتمتع بامن غذائي. ولكن الحكومة تفشل في حماية حق شعبيها في الغذاء. وتذكر وزارة الزراعة الأميركية أن نحو نسبة 11% من الأسر الأميركية (و18% من الأطفال الأميركيين) تفتقد لإمكانية الحصول على الغذاء المناسب، في فترة معينة من السنة. ويمثل هذا الإحصاء 12.6 مليون نسمة. ولكن، حتى بعد التصدير، فإن العرض المحلي للغذاء في الولايات المتحدة يمكن أن يغذي جميع من في الدولة مرتين أكثر"⁽¹²⁾.

ويذهب التقرير إلى مقارنة الولايات المتحدة بنيبال، أحد أفقر بلدان العالم، "تتخذ نيبال.. خطوات لإعمال الحق في الغذاء. وقد ضمنت الحكومة الجديدة التي تشكلت بعد نهاية عقد من الحرب الأهلية، الحق في السيادة الغذائية في دستورها. وفي 25 أيلول/

(9) Cotula, L., Dyer, N. and Vermeulen, S. Bioenergy And Land Tenure: The Implications Of Biofuels For Land Tenure And Land Policy. International Institute for Environment and Development (IIED) and FAO: London and Rome, 2008.

(10) World Food Programme Operations List. Available from: <www.wfp.org/operations/list.

(11) Cites in Smaller, C. and Murphy, S. "Bridging the Divide: A Human Rights Vision for Global Food Trade", 2008. Available at: <www.tradeobservatory.org/library.cfm?ReflID=104458>

(12) Cotula, L., Dyer, N. and Vermeulen, S. (op.cit).

سبتمبر 2008، تقر المحكمة العليا في نيبال هذا الحق، وأمرت حكومة نيبال بتوفير الطعام على الفور لـ 32 مقاطعة تعاني نقصاً في الغذاء".

ماذا يفعل المجتمع الدولي؟

في نيسان/إبريل 2008، شكل الأمين العام للأمم المتحدة "بان كي مون" مجموعة عمل، أو قوة مندوبة رفيعة المستوى، لمهمة مباشرة أزمة الغذاء. وقد كان الهدف المذكور هو "تعزيز استجابة موحدة لتحدي تحقيق أمن غذائي عالمي"⁽¹³⁾. وقد قصد بتشكيل مجموعة العمل التنسيق بين الأمم المتحدة وهيئات "بريتون وودز" Bretton Woods لخلق استجابة جماعية لأزمة الغذاء. وتشمل مجموعة العمل نحو 15 هيئة من هيئات الأمم المتحدة ومكاتب وبرامج، فضلاً عن البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية. وهي تفتقر إلى الموارد. وليس من الواضح بعد ما الدور الذي يمكن أن تقوم به.

أنتجت مجموعة العمل رفيعة المستوى إطار العمل الشامل في تموز/يوليو 2008⁽¹⁴⁾. وتعكس الوثيقة مواطن القوة والضعف للتركيبة المعقدة: فهي تقوم بعمل جيد، من تحديد الأسباب المتعددة التي ساهمت في الأزمة، بالإضافة إلى بعض التوصيات المهمة. ومن ناحية أخرى، تروج مجموعة العمل لسياسات اقتصادية كبيرة، تقوض توصياتها⁽¹⁵⁾. على سبيل المثال، تبرز المجموعة أهمية الاستثمار في المزارعين الصغار. والحقيقة أنه لو كان هناك مكسب من أزمة الغذاء، بداية من التقرير العالمي للتنمية لعام 2008، والذي يصدره البنك الدولي، فإن هذا المكسب يتمثل في قبول أهمية الصوت السياسي لصغار الفلاحين، في حوار متعدد الأطراف. ويشدد إطار العمل الشامل على هذه النقطة.

كما تذهب الوثيقة أيضاً إلى حث الحكومات على استكمال مفاوضات التجارة متعددة

(13) See: www.un.org/issues/food/taskforce/

(14) Available from: <www.ransa2009.org/docs/Comprehensive_framework_for_action_ransa2009.pdf>

(15) For a critical perspective on the CFA, see also Foodfirst Information & Action Network (2008).

السريعة، فإن السيطرة على الضغط المتولد من الطلب على الوقود الحيوي (مثل إنهاء أهداف الوقود الحيوي، أو الإصرار على معايير أصبغ تلقى قبولاً عاماً)، مساعدات إنسانية أكثر وأفضل، تعطي الأولوية للاستثمار في القدرة الإنتاجية المحلية والإقليمية، وتنظيم الطلب في سياق المضاربات في مستقبل السلع الزراعية، ومراجعة القيود المحلية على التجارة الزراعية، وزيادة الإنتاج الزراعي... كلها أعمال مهمة وممكنة.

والمجموعة الثانية من الأعمال التي سوف تستغرق وقتاً أطول ليكون لها تأثير، تعد مهمة أيضاً. فهي يجب أن تقود الطريق نحو تغيير النموذج الزراعي الصناعي، ليكون أكثر إنصافاً، وأكثر استدامة بيئياً، وأكثر سيطرة محلية، وهذه التدابير للتحرك الأبطأ تشمل الاستثمار في البنية الأساسية والقدرة الإنتاجية التي تحترم الإنتاج المحلي والمعالجة، والاستثمار في البحوث والتوسع، والتركيز على ثقافة غذائية محلية وأنماط الاستهلاك، وتقوية المؤسسات (تشمل الإجراءات القانونية والمساءلة السياسية) وإعادة تقييم لسياسات التجارة الزراعية، وتنظيم أقوى لقوة السوق (خصوصاً للشركات متعددة الجنسيات، النشطة في النظام الغذائي)، وتأسيس احتياطات للحبوب مسؤولة أمام الشعوب، والاستثمار في الطاقة المتجددة، وإنهاء الفاقد الهائل من الطعام يعد أيضاً ذا أهمية حرجة. ففي الجنوب يتزايد الفاقد بسبب التخزين السيئ، والطرق، وغيرها من عوامل البنية الأساسية السيئة. وفي الشمال يتزايد بسبب النظام الغذائي الذي يتمتع بفائض يوجد في كل مرحلة من الإنتاج، ومعالجة الطعام وتوزيعه. وفي كل الحالات يمكن، بل ويجب، كبحها.

إن أزمة الغذاء تخطت الآن كونها مشكلات قصيرة المدى قابلة للحل. ومن ثم فإن الحكومات في حاجة إلى إيجاد شبكات أمان للجوع، وعلى نحو متزامن، وأن تستثمر في الوقت نفسه في الإنتاج الزراعي المستدام، وأن تبدأ في حل مشكلة عدم حصول الناس إلى الغذاء، وهي المشكلة التي تمثل لب المسألة من منظور الحق في الغذاء، ولب الأزمة الحقيقية للغذاء التي تصيب عالمنا كالباء.

محاربة الجوع، على المستويين المحلي والعالمية.

وتتميز مبادرة الشراكة العالمية بما تحمله من إمكانات، ولكن توجهها لا يزال غامضاً. فالفكرة الأولية التي اقترحها ساركوزي، صورت مبادرة ذات توجه سياسي بعيد المدى. من شأنها، فضلاً عن توليد تمويلات جديدة، أن توفر مساحة للحكومات لتضع استراتيجية عالمية للأمن الغذائي، تقوم على التوجيه بواسطة مجموعة ذات سلطة من الخبراء الدوليين. وقد مالت النقاشات حول هذا الأمر إلى التركيز على زيادة التنسيق بين الممولين، مع وضع النقاشات الخاصة بالسياسات على الهامش. كما يوجد خلاف حول ما إذا كانت المبادرة ستمضي قدماً عن طريق مجموعة الثماني، أو في إطار الأمم المتحدة. وحتى يومنا هذا، لا تتوافر رزمة خاصة بالأمر، أو مؤشّر للدعم المالي المتوفر لتيسير العملية التي تم تحديدها.

ما الذي يمكن أيضاً عمله؟

إن الفشل في مكافحة الجوع هو نتيجة خيارات سياسية. فنحن نعرف كيف نمارس زراعة أكثر استدامة، ونعرف كيف ننظم الأسواق بصورة أفضل. ونعرف أن الأمن الغذائي يجب أن يبنى على قاعدة محلية قوية. وأنه ينبغي للنظم الزراعية والغذائية أن تعزز النزاهة البيئية، والسيادة الديمقراطية، والمسؤولية خارج الحدود. وأنها يجب أن تعطي الأولوية للحاجات المحلية، وينبغي أن تحمي المساواة وأيضاً الفاعلية في تبادلات السوق⁽¹⁶⁾.

ولا يوجد طريق واحد بسيط لإنهاء أزمة الغذاء، وتغيير القطاع الزراعي؛ ليحمي الناس من الجوع. فثمة حاجة إلى اتخاذ تدابير على المدى القصير والمتوسط والبعيد. وتحتاج الأعمال والتكرارات أن تتضمن مدى واسعاً من الأطراف المعنية، فهي في حاجة إلى النظر في عدد من القطاعات، تشمل الزراعة، والطاقة، والمالية، والتجارة، والبيئة، والبحوث والتنمية. وفي ما يتعلق بالنتائج

(16) See: De la Torre Ugarte, D. and Murphy, S., "The Global Food Crisis: Creating an Opportunity for Fairer and More Sustainable Food and Agriculture Systems Worldwide". Ecofair Trade Dialogue Discussion Papers, 11, 2008. Misereor & the Heinrich Böll Stiftung: Germany.

الأطراف لجولة الدوحة، ودعمت مزيداً من المساعدات لتمويل التجارة. ولم يكن لدى أجددة الدوحة شيء حقيقي لتقديمه إلى البلدان التي تواجه أزمة في أسعار الغذاء⁽¹⁶⁾. فالأجددة نتاج وقت آخر، برغم حداثتها. وتبدو على نحو متزايد، خارج السياق في واقع متغير من العرض الضيق للسلع، وعدم التوازن في ما يتعلق بالتجارة وسط مصدري الغذاء الرئيسيين، وتحطيم خطير للائتمان، يساهم فيما تتوقع منظمة التجارة العالمية أن يكون التقلص الأكبر في أحجام التجارة العالمية، منذ الحرب العالمية الثانية⁽¹⁷⁾.

وقد خرج الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي بفكرة أخرى، هي "الشراكة العالمية للزراعة والأمن الغذائي" أذيعت للمرة الأولى في حزيران/يونيه 2008 في "قمة منظمة الأغذية والزراعة" حول أزمة الغذاء. وقد تلقف أعضاء مجموعة الثماني الفكرة في الشهور اللاحقة، ونالت دفعة من الحكومة الإسبانية التي وزعت وثيقة تدعى "عملية مدريد: نحو شراكة عالمية شاملة في الزراعة والأمن الغذائي" قبل الاجتماع رفيع المستوى للأمن الغذائي للجميع في مدريد في يناير/كانون الثاني 2009. وهذا يوضح جهداً متعدد الأطراف مبذولاً لزيادة فعالية

(16) See Institute for Agricultural and Trade Policy (IATP) "Can Aid Fix Trade? Assessing the WTO's Aid for Trade Agenda", 22 September, 2006. Available at: www.iatp.org/tradeobservatory/genevaupdate.cfm?messageID=120812

"Seven Reasons Why the Doha Round Will Not Solve the Food Crisis", May, 2008. Available at: www.iatp.org/iatp/publications.cfm?refid=102666. Also Trocaire. Briefing Paper: Implementing Aid for Trade (Aft) to Reduce Poverty, March 2009. Available at: www.trocaire.org/uploads/pdfs/policy/implementingaidfortrade.pdf; and Caliar, A. "Civil Society Perspectives on the Aid for Trade Debate", in Njinkeu, D. and Cameron, H. (eds.), Aid for Trade and Development, Cambridge University Press: New York, 2007.

(17) World Trade Organization (WTO). "WTO sees 9% global trade decline in 2009 as recession strike", WTO Press release, 23 March 2009. Available at: www.wto.org/english/news_e/pres09_e/pr554_e.htm

العدالة لتبريد الكوكب

ربما ينتهي الكساد العالمي الحالي بأن يكون نعمة للعالم ولكنها متخفية خلف قناع. حيث إن انخفاض النمو يعني انخفاضاً في الضغط على البيئة، والحاجة الواضحة إلى التقليل من الانبعاثات. فالأزمة تطرح فرصة ذهبية للعدالة الاجتماعية والبيئية. إن التعامل الأكثر إنصافاً هو وحده الذي سيقود إلى استدامة وكفاءة إنقاذ لمكافحة الفقر العالمي، وإعادة تأهيل البيئة، وتحقيق الاستقرار للمناخ أمر إلزامي في هذا. ولكن لن يكون من الممكن، وإلى أن يغير الأغنياء من طريقة إنتاجهم واستهلاكهم، وتعلم العيش في إطار حدود مستدامة. وفي الوقت نفسه ينبغي على الدول النامية أن تتجنب مساراً اتخذته الدول الصناعية، وأن يتحولوا إلى الإنتاج النظيف والاستهلاك على النحو الصحيح.

إيساجاني سيرانو

الراصد الاجتماعي الفلبيني
PRRM/Social Watch Philippines
Isagani R. Serrano

وصل بالفعل إلى 315 جزيئاً. وعندما أطلق عالم وكالة ناسا للفضاء "جيمس هانسن" James Hansen أول إنذار حول التغير المناخي في أواخر الثمانينيات من القرن المنصرم، وضع حد الـ 350 جزيئاً كأعلى مستوى يمكن تحمله "إذا رغبت البشرية في المحافظة على الكوكب شبيهاً بما كان عليه، عندما تطورت عليه الحضارة، وتكيفت عليه الحياة على الأرض"⁽⁵⁾.

ولكننا نتجاوز اليوم هذه المرحلة. فالنسبة اليوم تصل إلى 380 جزيئاً ثاني أكسيد الكربون في الجو، ويقال إنها تزداد بمقدار جزيئين في المليون كل عام. والحقيقة أنه لا يوجد بعد اتفاق حول مستوى الأمان. فالبعض يقول 450 جزيئاً في المليون، وآخرون يقولون إنها ينبغي أن تكون أقل بكثير. وفي مؤتمر بوزنان للاحزاب Poznan Conference of the Parties في كانون الأول/ديسمبر 2008، حاول نائب الرئيس السابق آل غور، دون توفيق، أن يصل إلى اتفاق حول حد الـ 350. وقد ذكر "راجندرا باشوري" Rajendra Pachauri رئيس اللجنة الحكومية للتغير المناخي أنه بدون إصلاحات أساسية، بحلول عام 2012 قد نجد النظام المناخي يفلت من إطار السيطرة، وأن انبعاثات ثاني أكسيد الكربون العالمية يجب أن تبدأ في الانحدار بحلول عام 2050⁽⁶⁾.

(5) Hansen, J. Testimony to the US Congress, 23 June 1988.

(6) McKibben, B. "Think Again: Climate

تبين بعد ذلك بقليل أن هذا البيان يعتريه سوء تقدير لمدى الانحدار في البحر الجليدي، وأنه من المتوقع أن يفقد المحيط المتجمد بحر الجليدي الصيفي، في وقت أقرب من ذلك⁽⁴⁾. من الواضح أن شيئاً ما يجب أن يكون هنا، قبل تجاوز العتبة. حيث يكون التغير المناخي مشكلة غير قابلة للحل. ولكن لن يمهّد أي من الجانبين الطريق. فلا البلدان الغنية ستفعل ذلك، لأنها تعتقد أنها وقعت تحت ضغط تلبية أهداف صعبة وملحة، قبل أن تفعل البلدان الفقيرة أي شيء. ولا البلدان الفقيرة أيضاً لاعتقادها بأنها مطالبة بالالتزام بالأهداف نفسها مثل البلدان الغنية، قبل أن تواتيها الفرصة للإمساك بها.

هل انتهت اللعبة؟

في ثمانينيات القرن التاسع عشر، وبعد أن بدأنا في حرق الوقود الحفري، وبنينا ما لدينا اليوم من مجتمع صناعي كان تركيز ثاني أكسيد الكربون في الجو 280 جزيئاً في المليون. وبحلول خمسينيات القرن العشرين

(3) IPCC. "Climate Change 2007: Synthesis Report". Fourth Assessment Report of the Intergovernmental Panel on Climate Change. Geneva: International Panel on Climate Change.

(4) Lovett, R. "Arctic Ice Melting Much Faster Than Predicted". National Geographic News, 1 May 2007. Available at: <news.nationalgeographic.com/news/2007070501-05/arctic-ice.html>.

أصبحت البصمة الإنسانية على التغير المناخي أكثر وضوحاً. فكيف نحل ما قد أصبح بالفعل أمراً واقعاً، وتجنب الكارثة؟ هذا ما تدور حوله اتفاقية إطار العمل حول التغير المناخي للأمم المتحدة (UNFCCC)⁽¹⁾، وبروتوكول ومعايير كيوتو⁽²⁾ Kyoto Protocol المشتقة منها. ولكن وبالرغم من الحاجة إلى القيام بتحرك، فإن الخلاف بين البلدان المتقدمة والنامية، يتواصل مع عدم وجود أي إشارة لنهايته. في الوقت نفسه، نجد أنه حتى أفضل العلماء يقللون من تقديرهم لسرعة التغير المناخي. ففي الوقت الذي أشار فيه تقرير التقييم الرابع للجنة ما بين الحكومات حول التغير المناخي (IPCC)، مثلاً، إلى أن المحيط المتجمد سيحتفظ ببعض النوبات الجليدية السنوية حتى عام 2050 تقريباً⁽³⁾،

(1) United Nations. United Nations Framework Convention on Climate Change. 1992. Entered into force 1994. Available at: <unfccc.int/resource/docs/convkp/conveng.pdf>.

(2) United Nations. "Kyoto Protocol to the United Nations Framework Convention on Climate Change". 1998. Available at: <unfccc.int/resource/docs/convkp/kpeng.pdf>.

ولكن لجنة الحكومات للتغير المناخي تتجنب التعليمات، وتقيد نفسها بعرض حقيية من السيناريوات لصناع السياسات. ومنذ عام 1990 وضعت اللجنة ما يصل الى 40 سيناريو، تقوم على أربعة خطوط رئيسية. وتصنف هذه السيناريوات وفقاً لما إذا كان المستقبل سيركز على التنمية الاقتصادية (أشير إليه بالسيناريو أ) أو التنمية البيئية (سيناريو ب) وما إذا كان موجهاً على المستوى العالمي (رقم 1) أو الإقليمي (رقم 2). إذن، (أ 1) هو السيناريو الاقتصادي العالمي، و(أ 2) الاقتصادي الإقليمي، و(ب 1) البيئي العالمي، و(ب 2) البيئي الإقليمي. وقد تم تقسيم سيناريو (أ 1) الى ثلاثة سيناريوات مختلفة: وقود حفري مكثف (أ 1 ح)، والتوازن بين الوقود الحفري وغير الحفري (أ 1 ب). والانتقال الى الوقود غير الحفري (أ 1 غ). أما سيناريو الأعمال المعتادة (أ ك م) الذي يفترض عدم القيام بأي شيء حيال تخفيض انبعاثات الغازات الدفيئة، بالطبع خارج النقاش.

في الوقت نفسه تزداد الإشارات التي تفيد بأن السيناريو الأسوأ قد يحدث مكرراً عما هو متخيل. فالأحداث العنيفة مثل العواصف، والفيضانات، والجفاف، لها آثار مدمرة على الموارد المائية، والأمن الغذائي، والزراعة، والنظم البيئية، والتنوع الحيوي، والصحة الإنسانية. وقد شهد شهر آب/أغسطس عام 2003 موجة حارة في أوبورا قتلت ما يقرب من 15 ألف نسمة في فرنسا، و35 ألفاً آخرين في تسع بلدان أوروبية أخرى. وقد اندلعت مؤخراً حرائق هائلة في غابات كاليفورنيا وأستراليا، الى جانب فيضانات غير مسبوقة في أماكن أخرى. ومثل هذه الأحداث كانت متوقعة، ومحسوبة في جميع تقديرات لجنة الحكومات حول التغير المناخي. ولكنها تحدث الآن في كل مكان وبصورة شائعة وبأقل توقعات. وقد تسببت موجات الجفاف في بلدان رئيسية منتجة للغذاء في انحدار من -20% إلى 40% في إنتاج الغذاء عام 2009. كما أن أمراضاً كانت قد شهدت تقدماً، مثل الدرن/السل، والملاريا، والحمى الصفراء،

Change". Foreign Policy, January/ = February 2009. Available at <www.foreignpolicy.com/story/cms.php?story_id=4585>.

قد عادت بقوة في أماكن كثيرة. وقد تفاقمت ظاهرة إزالة الغابات المسؤولة عن نحو 17% من انبعاثات الغازات الدفيئة، بسبب زيادة الطلب على الوقود الحيوي. فقد فقدت غابات أساسية بمعدل 6 ملايين هكتار في السنة بين عامي 2000 و2005، وانحدر التنوع الحيوي بصورة ثابتة مع زوال هذه الغابات.

العدالة في المناخ

إن عالماً أكثر مساواة وتكافؤاً لكفيل بتوفير فرصة أفضل للبقاء، والتكيف مع التغير المناخي. ووضع حدود للنمو (بغض النظر عما إذا كانت الحدود المرهوبة قد تم تجاوزها أم لا) وإرساء المساواة بين الأمم والمجتمعات ودخلها، وبين المرأة والرجل، والأجيال الحالية والمستقبلية، ينبغي أن يصنع عالم أكثر مرونة.

ينبثق مبدأ العدالة المناخية مباشرة عن اتفاقية إطار العمل للتغير المناخي للأمم المتحدة، والتي تحدد المادة 3-1 منها، أن الدول ينبغي أن تعمل "على أساس المساواة ووفق مسؤولياتها المشتركة والمختلفة وقدراتها المختلفة". ويكمل هذا المبدأ مبدئين آخرين في إعلان ريو حول البيئة والتنمية، في الأجنحة 21 التي نتجت عن قمة الأرض في عام 1992 "الاحتياط والملوثون يدفعون". يقول المبدأ الأول إن لم تكن متأكدًا من منفعة وعواقب ما ستقوم به، فلا تفعله. والثاني واضح في حد ذاته. وقد ذكرت العدالة المناخية صراحة أو ضمناً في كثير من إعلانات الأمم المتحدة واتفاقياتها الأخرى.

وبالرغم من أن التغير المناخي لا يرحم أحداً، غنياً كان أو فقيراً، فإن له تأثيراً أكبر على الفقراء، بالرغم من أنهم أكثر براءة، إذا نظرنا إلى المسؤولية عن حدوثه. فالبلدان النامية أو المسماة بالبلدان غير الأعضاء في الملحق 1^(x)، كانت إسهاماتها أقل بكثير في

(x) هذا هو الاصطلاح المستخدم للبلدان الصناعية الاربعة والعشرين التي انضمت في عام 1992 إلى عضوية منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية والبلدان الأربعة عشر التي كانت في ذلك الوقت تمر بمرحلة انتقالية للتحول من الاقتصاديات الحاصفة للتنظيم المركزي إلى اقتصاد السوق، بما يشمل بلدان الكتلة الشرقية سابقاً. كما يندرج الاتحاد الأوروبي ضمن هذه المجموعة. وأعقب ذلك انضمام عديد من البلدان، بحيث أصبح عدد البلدان

انبعاثات الغازات الدفيئة، مقارنة بالبلدان المتقدمة أو المسماة ببلدان الملحق 1، ولكن قدر لها أن تكون أثر معاناة. أما البلدان الأقل تنمية، والتي ساهمت بأقل قدر من التلوث، فسوف تكون الأكثر معاناة. وكثير من الدول النامية على الجزر الصغيرة، قد تختفي تماماً يوماً ما من على الخريطة.

والتشارك في الجهود من أجل تحقيق الاستقرار في تركيزات الغازات الدفيئة في الجو، وفق ما قد تقررته سيناريوهات استقرار الانبعاثات 350-، 450، 550، 650 جزيئاً في المليون- فإنه يجب أن يقوم على نصيب متباين في المسؤوليات عما حدث، وما زال يحدث، وأيضاً على أساس المستويات المختلفة من التنمية. فبلدان وشعوب العالم يمكن تقسيمها الى ثلاث مجموعات: مستهلكون مكثفون أصحاب النسب العالية من الانبعاثات؛ والمستهلكين المنخفضون، أو أصحاب النسب المختلفة من الانبعاثات، والمحافظون أو من يعيشون في حدود يمكن استدامتها. ويتفق هذا التصنيف على التوالي مع (أ) البلدان الصناعية؛ جميع أعضاء منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD)، و(ب) البلدان الأقل تنمية، بما يشمل معظم بلدان القارة الإفريقية، (ج) البلدان النامية المتقدمة، مثل البرازيل والصين والهند، وبعض دول شرق وجنوب شرق آسيا.

في كل دولة، غنية أو فقيرة، سيكون هناك بعض ممن لا يتناسبون مع هذه الفئات: فلبيني ثري مثلاً، لديه نمط حياة مشابه لقرينه الأمريكي. ومن ثم القدر نفسه من مستوى انبعاث ثاني أكسيد الكربون. والستمائة مليون أو ما يقارب من غير الفقراء، أو الطبقة المتوسطة والأغنياء من الصينيين والهنود، سيكونون خليطاً من المحافظين والمستهلكين بنسب مرتفعة. والمستبعدون من المستهلكين بنسب منخفضة، أو أصحاب النسب المنخفضة

في هذه المجموعة 41 (بما فيها الاتحاد الأوروبي). البلدان غير الأعضاء في الملحق 1: وتكون عادة بلداناً نامية تولت التصديق على الاتفاقية. لمزيد من المعلومات، انظر: مؤتمر الأمم المتحدة للتغير المناخي، 18-7 ديسمبر 2009: <http://ar.cop15.dk/about+cop15/information+for/researchers/show+a+rticle?articleid=260> (المترجم)

الى هذا المستوى، ونجحت البلدان الفقيرة في الوقت نفسه في الوصول إليه، وحتى إذا سارت حياتنا على خليط من الوقود الحفري والطاقة المتجددة، تخيل ما يعنيه هذا من قدر الطاقة والكربون، خصوصاً إذا وضعنا في الاعتبار تقديرات عدد سكان العالم التي تصل الى 7.6 بليوناً نسمة في 2020 و 9.1 بليوناً في 2050.

وعلى خلفية هذا المستوى من الدخل، فإن الغايات التي وضعت في إطار الأهداف الإنمائية للألفية (MDGs) تبدو غير ملائمة حتى إذا تحققت في عام 2015 (شيء لن يكون من الممكن تحقيقه بالمعدل الحالي). فالبلدان النامية يجب أن تتجنب مسار البلدان الصناعية غير المستدام والاحتمالي. وكلما بكروا في التحول الى انتاج واستهلاك طاقة نظيفة، كلما كان ذلك افضل بالنسبة لكوكبنا ولنا جميعاً. ومع الزراعة ومصايد الأسماك المستدامة، والمحافظة على موارد الغابات، وتنمية الطاقة المتجددة، وتخفيف حدة الفقر، وعدم المساواة، فسيكون لها حظ في التكيف، ووفق التغيير المناخي. فالثورة الخضراء الحقيقية في الزراعة ومصايد الأسماك، وتجنب إزالة الغابات، يمكن أن تساهم في التحكم في الكربون، وتقليل معدل البصمة الكربونية.

وقد تم استثناء البلدان غير الأعضاء في الملحق 1 من الالتزامات الخاصة بالتخفيف. ولكنها تستطيع المساعدة، على سبيل المثال من خلال فرض ضرائب كربونية تصاعديّة على أغنيائها ممن يستهلكون نسباً زائدة، والانتقال مبكراً نحو الطاقة اللينة ومسارات التنمية منخفضة الكربون. وينبغي أن يكون الالتزام بقدراتها التحملية⁽⁸⁾ هدف كل أمة. كما ينبغي أن تكون المحافظة على استقرار السكان في مستويات مستدامة، محل اهتمام خاص لبلدان مثل الفلبين، التي تنبأت بنمو سكاني يصل الى ما يزيد عن 100 مليون في 2020 وما يقارب 150 مليون في 2050.

وتنصر الدول ذات نسب الانبعاث العالمية، على أن تراكم مستويات الانبعاث أدى الى

بتخفيض انبعاث غازاتها الدفيئة، بمعدل أكثر حدة وعمقاً من مستوياته السابقة في 1990، وأن تدعم البلدان النامية بأموال "لينة" وتكنولوجيا نظيفة. إن تخفيض الانبعاث المطلوب، يعد تخفيضاً ضخماً، أي كان السيناريو المتفق عليه لتحقيق الاستقرار في مستوى الانبعاثات. وسوف يتراوح هذا التخفيض بين 25-50% أو أكثر بين عامي 2020 و 2050. ويغطي التخفيض أنواع الغازات الستة الواردة في بروتوكول كيوتو، وهي: ثاني أكسيد الكربون، والميثان (CH4)، وأكسيد النيتروز (N2O)، والميدروفلوروكربون (HFC)، والبيرفلوروكربون (PFC) والميكسفلورايد (SF2). وتتحول الى ما يعادل أطناناً من ثاني أكسيد الكربون (CO2) في قائمة الغازات الدفيئة لكل بلد.

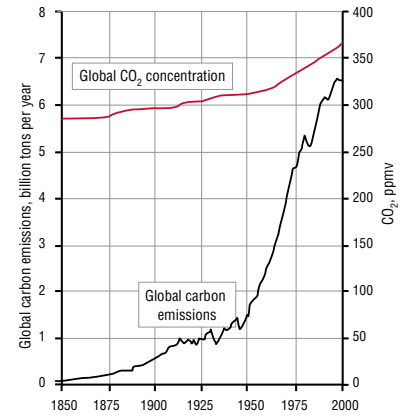
ولا ينبغي للبلدان النامية أن تعتبر حقها في التنمية رخصة لتلويث البيئة. ففي ظل مبدأ العدالة المناخية، يرتبط الحق في التنمية بنمو الاقتصاد، والأهم من ذلك أنه يرتبط بإشباع الحاجات الأساسية التي تؤدي الى مستوى لائق من الأمن وحسن العيش للجميع. ويشير مؤلفو إطار حقوق التنمية الدفيئة Greenhouse Development Rights Framework الى دخل سنوي مقداره 9 آلاف دولار للفرد، كمستوى يمكن لكل الدول أن تتلاقى عنده⁽⁷⁾. وهو ما يعني أن جميع البلدان النامية التي تقع تحت هذا الخط، ينبغي منحها حقوقاً في نقل وتحويل (المساعدات التنموية الرسمية، والتكنولوجيا، إلخ) والسماح لها بزيادة نسب الانبعاث لديها، في سعيها لتحقيق هدفها المتعلق برفع الدخل.

ولكن كم معادل هذا الدخل 9 آلاف، من البصمة الكربونية لكل شخص؟ إنه ما يعادل تقريباً 9 أطنان من ثاني أكسيد الكربون لكل شخص سنوياً. فحتى إذا وافقت البلدان الغنية على تخفيض نسب الانبعاثات لديها

(7) Baer, P., Athanasiou, T., Kartha, S. and Kemp-Benedict, E. The Greenhouse Development Rights Framework: The Right to Development in a Climate Constrained World. 2nd Edition. Berlin: Heinrich Böll Foundation, 2008. Available at: <www.ecoequity.org/docs/TheGDRsFramework.pdf>

(8) عدد الأفراد الذي يمكن دعمهم في منطقة ما في إطار حدود الموارد الطبيعية، وبدون تدهور في البيئة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية للأجيال الحادية والمستقبلية. انظر: www.carryingcapacity.org

الشكل 1: الانبعاثات العالمية السنوية للكربون من الوقود الحفري، وإنتاج الأسمت 1850-1999 وتركيز ثاني أكسيد الكربون في الجو، جزيء لكل مليون 1850-2000



المصدر: "تاتز" P. Tans، الرصد المناخي والمختبر التشخيصي، إدارة المحيطات والاجواء الوطنية، الولايات المتحدة. Climate Monitoring and Diagnostics Laboratory, National Oceanic and Atmospheric Administration, USA.

في الانبعاثات، سيزيدون عن بليوناً نسمة يعانون فقر التغذية والتعليم، والافتقار الى العمل والأصوات والرعاية الصحية، والمياه والصرف الصحي، ويعيشون في بيئة متدهورة. ومن ثم يجب أن تكون لهم الأولوية في الحق في التنمية، وينبغي أن يكونوا المنتفعين الرئيسيين من تحويل الموارد بين البلدان وداخلها. ولدرك الكارثة، فإن الصففة عادلة وبسيطة: يجب على الأغنياء في البلدان الغنية والفقيرة، أن يتوقفوا عن حصد المزيد بحيث يمكن للفقراء ولنا جميعاً أن نحيا حياة مستدامة.

التخفيض، قلب العدالة

ثمة مقترحات كثيرة مطروحة، تتعلق بمبدأ "النصيب العادل"، مثل حقوق التنمية الخضراء، تقارب مشترك ولكن متباين convergence contraction and 2050 بحلول عام 2050 convergence by 2050، وغيرها. وكلما تدور أساساً حول الاستقرار المناخي. على البلدان ذات الانبعاثات العالية، أن تقوم

التخفيض والتلاقي، يجب أن تسفر عن منع ارتفاع متوسط الحرارة العالمية أكثر من درجتين مئويتين بحلول عام 2020. وهي العتبة التي ننصح باحترامها لئلا، أو دونها الموت. وعام 2020 ليس بعيداً، كما هو واضح.

التكيف أو الاحتضار

إن البلدان الفقيرة لا يمكنها أن تتحمل أعباء انتظار حدوث جهود التخفيض. فقد تحضر قبل أن تحصل على العدالة. وبالمساعدة أو بدونها، يجب أن تجد طرقاً للتكيف مع التغير المناخي قبل فوات الأوان.

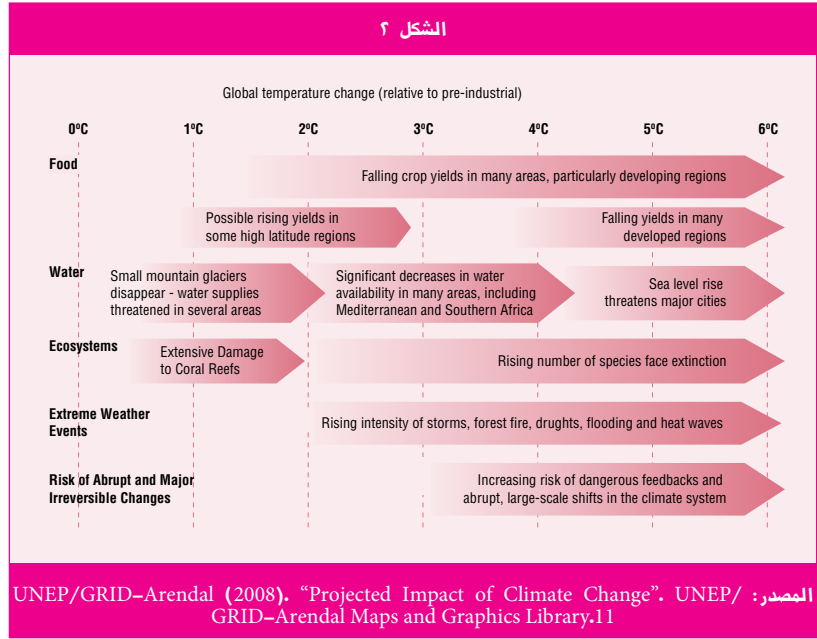
ويشير مفهوم التكيف الوارد في تقرير التقييم الثالث للجنة الحكومات حول التغير المناخي، والمؤصل في العهد الخاص بالهيئة منذ عام 1988، إلى تعديلات في النظم البيئية أو الاجتماعية أو الاقتصادية؛ استجابة للمنبهات المناخية الفعلية أو المتوقعة وآثارها⁽¹⁰⁾. فهو يشير إلى تغييرات في العمليات، أو الممارسات، أو في الهياكل البنوية لتخفيف أو وقف الأضرار المحتملة، أو الإفادة من الفرص المرتبطة بتغيرات المناخ. وتتضمن تعديلات لتقليل هشاشة المجتمعات والمناطق أمام التغير المناخي وتبعاته.

مرجع المستخدم حول إطار العمل لسياسات التكيف User's Guidebook on the Adaptation Policy Framework لمرفق البيئة العالمي التابع للبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، يعرف التكيف بأنه "عملية يتم بمقتضاها تعزيز وتطوير وتنفيذ استراتيجيات، للتخفيف من، والتغلب على، تبعات التغير المناخي بما فيها المتغيرات المناخية"⁽¹¹⁾. ويشمل إطار العمل لسياسات التكيف، سبعة

(9) World Bank. World Development Report 2006: Equity and Development. Washington, DC.

(10) IPCC. "Climate Change 2001: Impacts, Adaptation, and Vulnerability". Contribution of Working Group II to the Third Assessment Report of the Intergovernmental Panel on Climate Change. Cambridge: Cambridge University Press.

(11) Available at: <maps.grida.no/go/graphic/projected-impact-of-climate-change>.



من بين كل ستة أعضاء في الأسرة البشرية، داخل مكان صغير نسبياً على هذا العدد الهائل من السكان. ومع ذلك قد يطرح المرء سؤالاً حول ثمن الحقيقة القائلة إن منتجات الصين رخيصة للجميع. وسؤال آخر، لماذا لا تستطيع بكين التحول مرة واحدة إلى إنتاج نظيف وتصنيع سلع أكثر استدامة. فإذا كانت الصين يمكنها إنقاذ الاقتصاد العالمي بما لديها من فائض أموال، لماذا لا تتفقه في تنظيف فوضاها، وتنتقل إلى مسارها الأقل كربوناً في التنمية؟

وانبعاثات الولايات المتحدة التي تمثل ربع إجمالي انبعاثات العالم، تظل مرتفعة جداً. حيث شهدت انخفاضاً طفيفاً للغاية يكاد لا يذكر منذ 1990. وقد وردت النسبة في تقرير التنمية العالمية 2006: المساواة والتنمية مقدرة بـ19.8 طنًا/للفرد في ذلك العام⁽⁹⁾. وبالرغم من نجاح دول أوروبا واليابان ودول صناعة أخرى، في التخفيض إلا أن جهودهم مازالت أسفل معايير الحد الأدنى للانبعاثات، وفق بروتوكول كيوتو. وعمومًا، فإن انبعاثات ثاني أكسيد الكربون العالمية السنوية لم تتخف منذ 1990. وهو أمر يعني للبعض إشارة على الرخاء، كمؤشر على أن الاقتصاديات مازالت تنمو. ويعني للبعض الآخر نذير سوء، حيث يضعنا بالقرب من المرحلة التي لا يمكن عندها العودة ثانية. ومن ثم فإن جهود

مزيد من التقدم للبلدان النامية، حيث ترتفع المستويات سريعاً. وفي المؤتمر الثالث عشر لأعضاء في بالي، أندونيسيا، في عام 2007، أشير إلى أن أهداف التخفيض الملزم للانبعاثات، ينبغي أن يطبق بالتساوي على الصين والهند. وهذه قضية صعبة وإشكالية، وتتطوي على كثير من التعقيدات الخاصة بـ"التفاوض" على العدالة. ومن الحقيقي أن انبعاثات الصين تتزايد سريعاً بحكم مستويات نموها السريع، واعتمادها على الفحم الملوث. ولكن التركيز الحالي للكربون في الجو كان نتيجة لتراكم من البناء المتواصل على مدى أجيال، وكان للصين أو الهند نصيب قليل في هذا (على الرغم من أن بصمتهما الكربونية ستظهر لاحقاً بسبب نموها السريع حالياً).

فضلاً عن ذلك، فإن متوسط مستوى الانبعاثات لدى الصين مازال أقل بكثير من مثيله في الولايات المتحدة على مستوى نصيب الفرد. فالصين تستخدم مواد خام العالم، ولكنها أيضاً تقبل جبالاً من النفايات التي لا تريد بلدان أخرى الاحتفاظ بها في أراضيها. فهي تعيد تدوير نفايات العالم وتقوم بزراعة مستدامة، واستزراع أشجار بكميات هائلة. والحقيقة، أنه من المحتمل أن تكون الصين أعلى قدرة على التحمل من أي مكان آخر في العالم، فهي ترعى واحداً

بتحقيق عدالة اجتماعية وبيئية؛ كشرط ضروري ولازم لتأمين مسار الاستدامة.

العدالة في نقل الأموال والتكنولوجيا

تشير اتفاقية إطار العمل المعنية بالتغير المناخي، الى أن البلدان الغنية ملزمة بواجب عمل تحويلات الى البلدان النامية. ولكن هذا لا يعني أن نكون متساويين. فإذا تحول الفلاحون الفقراء الى الزراعة العضوية، أو قام الصيادون على مستوى البلديات بإدارة مواردهم الساحلية بطريقة سليمة، فإنهم سيقومون بهذا ليس من أجل أنفسهم فحسب، بل من أجلنا جميعًا. فإذا اهتم بلد فقير بتنوعه الحيوي، فإنه يقوم بخدمة جلية للبشرية جمعاء. وهذه الجهود تستحق أن تعوض، أو أن يتم مبادلتها بطريقة ما، مثلًا من خلال فرض ضريبة كربون على الأغنياء، ومساعدات تنموية رسمية موحدة، وإلغاء غير مشروط للديون، وشرط تجارة أكثر إنصافًا، ونقل للتكنولوجيا أو أي أشكال أخرى من الموارد.

إن تمويل الاستقرار المناخي يتطلب أموالاً ضخمة. وقد ذكرت مؤسسة أوكسفام الدولية⁽¹⁵⁾ أن تمويل الاستقرار المناخي في البلدان النامية، سيتكلف على الأقل 50 بليون دولار سنويًا، بالإضافة الى المستوى الحالي من مساعدات التنمية الرسمية، والتي تشمل تمويل الالتزامات الخاصة بالأهداف الإنمائية للألفية. ومع ذلك ففي عرضه لتقرير التقييم الرابع في بالي، ذكر رئيس لجنة الحكومات المعنية بالتغير المناخي "باشوري" أن "تكلفة التخفيض لا تصل الى هذا المبلغ الكبير" حيث تقدر سنويًا بأقل من 1% من إجمال الناتج القومي العالمي. وبما أن البلدان الغنية تتكفل بإنقاذ البنوك الكبرى التي تسببت في الفوضى المالية العالمية الراهنة، فمن المنصف للبلدان النامية أن تطلب كفاية إنقاذ مساوية

والغابات، وإدارة توزيع المياه، وإدارة النفايات البيئية، هي مسارات التكيف التي يمكن أن تساعد في تبريد الكوكب. كما أن ضمان الأمن الغذائي يستدعي تغييرًا راديكاليًا في الطريقة التي يتم بها هذا الإطار. وهي رؤية لاقت مناصرة دائمة من حركات الفلاحين على مستوى العالم. وقد نال هذا دفعة داعمة قوية من التقييم الدولي للمعرفة الزراعية، والعلوم والتكنولوجيا للتنمية (IAASTD) في مؤتمر عقد في نيسان/أبريل 2008 في جوهانسبرج بجنوب أفريقيا. وقد أقرت هذه المنظمة بالعيوب التي تعترى تكنولوجيا الثورة الخضراء، واعترفت بالدور الحرج للمعرفة الأصلية والزراعة المستدامة، في تحقيق الأمن الغذائي. وقد أصدرت المنظمة تقريرًا يشير الى أن الزراعة الحديثة ستضطر الى التغير بصورة راديكالية، من نموذج الشركات المهيمن، إذا أراد العالم أن يتجنب الانكسار الاجتماعي والانهييار البيئي⁽¹³⁾.

وينتقد التقرير أيضًا عارضته أستراليا، وكندا، والولايات المتحدة التعديل الوراثي، وتحويل أراضي الزراعة الى حقول لإنتاج الوقود الحيوي. وقد ذكر أن ما يسمى بالتعديل الوراثي، لم يكن الطريقة المناسبة لتغذية فقراء العالم. وأن تزايد حقول الوقود الحيوي، لتغذية السيارات، على الأراضي التي يفترض أن تستزرع لإطعام الناس، سوف يزيد بلا شك الطين بلة، في ما يتعلق بالجوع على مستوى العالم، وبوضع الأمن الإنساني الذي أصبح بالفعل شديد الهشاشة⁽¹⁴⁾.

وبالرغم من ظهور التكيف كمسألة سياسية رئيسية في المفاوضات حول التغير المناخي، فلم تحظ القضية حتى الآن بتناول أو مواجهة قوية في التخطيط لتطوير السياسات على جميع الأصعدة. وبناء قدرة تكيفية، أو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، يختلف تمامًا عن نمو الاقتصاد، والعمل على التنمية كالمعتاد. فالأمر يتعلق

عناصر: تحديد مجال المشروع، وتقييم الهشاشة الحالية، ووصف وتعيين المخاطر المستقبلية، وتطوير استراتيجية تكيف، ومواصلة عملية التكيف، وإشراك الأطراف المعنية، وتعزيز القدرة التكيفية. وتعتمد القرارات الخاصة بكيفية استخدام هذا الإطار، على العمل السابق للدولة، وحاجاتها وأهدافها ومواردها⁽¹²⁾.

وفقًا للميئة الحكومية الدولية المعنية بالتغير المناخي IPCC تشمل المتطلبات التي يجب تلبيتها لبلد ما كي يكون ذا قدرة تكيفية عالية: اقتصاد مستقر ورخاء، ودرجة عالية من التكنولوجيا على جميع المستويات، وأدوار ومسؤوليات بعيدة عن النمط الخطي لتطبيق استراتيجيات التكيف، ونظم للبحث وتداول المعلومات حول التغير المناخي والتكيف على المستوى الوطني والإقليمي والدولي، وتوزيع متكافئ للموارد. وهذا في الأساس باستبعاد البلدان غير الأعضاء في الملحق 1.

وقد تم التعامل مع الاهتمام والقلق المتزايد حول التكيف عبر قرارات من قبل هيئة مؤتمر الأطراف (COP). وقد حددت اتفاقات مراكش التي خرج بها مؤتمر الأطراف في دورته السابعة أدوات وآليات لتدعيم التكيف، تشمل: خلق ثلاثة صناديق دعم جديدة: أ) الصندوق الخاص بالتغير المناخي، تحت مظلة اتفاقية إطار العمل للتغير المناخي للأمم المتحدة UNFCCC لتدعيم "تطبيق أنشطة التكيف، حيث تتوافر المعلومات الوافية". ب) صندوق البلدان الأقل تنمية، المكرس لإعداد وتطبيق برامج عمل التكيف الوطنية (NAPAs) و"سيتعامل مع أنشطة أولوية تواجه الحاجات والقضايا الملحة والمباشرة، للبلدان الأقل تنمية، في ما يتعلق بالتكيف مع آثار التغير المناخي الضارة". ج) صندوق التكيف، وقد تأسس تحت بروتوكول كيوتو. ويتلقى المشورة من المرفق البيئي العالمي في عملياته.

وتعتبر الزراعات والمصايد المستدامة،

(15) Oxfam International. "Adapting to Climate Change: What's Needed in Poor Countries and Who Should Pay". Oxfam Briefing Paper 104, May 2007. Available from:

<www.oxfam.org/sites/www.oxfam.org/files/adapting%20to%20climate%20change.pdf>.

(13) IAASTD. Agriculture at the Crossroads: Global Report. Washington, DC: Island Press. 2008.

(14) Vidal, J. "Change in Farming Can Feed World-Report". The Guardian, 16 April 2008.

(12) Dougherty, B. and Spanger-Siegrfried, E. User's Guidebook on the Adaptation Policy Framework. Boston: Stockholm Environment Institute US and United Nations Development Programme (UNDP), 2005.

لمكافحة الفقر العالمي، وإعادة تأهيل البيئة واستقرار نظامها المناخي. وبالرغم من أن أطراف الملحق 1 يتفقون على أن التغير المناخي يمثل التهديد الأكثر خطورة للتنمية المستدامة، فإن أعمالهم حتى يومنا هذا، وببساطة، جاءت مخيبة للآمال. فالقرارات التي اهتمت حقيقة بمكافحة الفقر، ومواجهة البؤس العالمي التي تأخذ وقتًا طويلاً جداً، غالباً ما تنتهي بعدم الكفاية، أو حتى بتحويلات صافية سلبية ملحقة بتوابع ثقيلة، فضلاً عن ذلك، فإن الأغنياء أنفسهم يجب أن يبدأوا في تغيير جاد وجذري للطريقة التي يرون فيها العالم، وكيفية إنتاجهم واستهلاكهم. بمعنى آخر، يجب أن يقلعوا عن نمط حياتهم غير المستدام.

الكبح ببرد الأرض

ما السيناريو الذي يمكنه أن يبرّد كوكبنا كالأرض، تزداد درجة حرارته، فينقذنا من كارثة سيناريو: 350 جزيئاً كربوناً، أم 450؟ أيّاً كانت الإجابة، ينبغي لحجم العمل أن يكون هو نفسه في الحالتين: يجب أن نكبح جماحنا. وإذا توخينا الحزم والحسم، فإن السيناريوات ليست تنبؤات. إنها تمثل مجالاً من الإمكانيات التي يمكن أن تقود إلى بدائل مختلفة للمستقبل. وبما أن المستقبل في طبيعته غير قابل للتنبؤ، فإنه لا يوجد يقين حول ما سوف يعود علينا من قيامنا بسياريوات كثيرة. ومع ذلك فإن السيناريوات مفيدة، لأنها تمثل أحد أسباب عدم إمكانية التنبؤ وعدم اليقين، وهو القيام بعمل إنساني أو إمكانية القيام به لتغيير مسار الأحداث. والمستقبل يتشكل

بواسطة ما نعتقد أنه سوف يكون، وبواسطة ما نقوم به كي نجعله يحدث فعلاً. والغريب في الأمر، أن الكساد العالمي الحالي قد يتحول إلى نعمة مَقْنَعَة. وربما كلما تعمقت خسائره، وطالت، كلما كانت أفضل بالنسبة لنا جميعاً. فنمو أقل يعني انبعاثات أقل، وضغوطاً أقل على البيئة. والإنتاج النظيف والتخفيض العالمي لاستهلاك الفرد، يعني بصمة كربونية أقل، وربما حياة أكثر صحة. وربما ستحدث كل هذه الأشياء بغض النظر عما ستأتي به المفاوضات المناخية في كوبنهاجن وما بعدها. فهل لدينا وقت لإنقاذ أنفسنا؟ قد تكون الإجابة: نعم، ولا. ولكن في كل الحالات، لبيتنا لا نجيب بأن جيلنا لم يفعل ما يكفي من أجل العدالة.

تحديات الطاقة في أوروبا

إلينا تريفونوفا

Elena Triffonova

جمعية الشراكة البلغارية الأوروبية

Bulgarian European Partnership Association

وسويسرا، والمملكة المتحدة.
2. بلدان متوسطة الاعتماد، بنسب تتراوح بين 20% و40%: فرنسا، وإيطاليا، وألمانيا.
3. بلدان شديدة الاعتماد: أكثر من 50%: النمسا، وجمهورية التشيك، واليونان، والمجر، وبولندا، ورومانيا، وسلوفاكيا. وبعض الدول تعتمد اعتمادًا كليًا على الغاز الروسي، هي: بلغاريا، وكرواتيا، وفنلندا، ولاتفيا، وليتوانيا، وصربيا، وسلوفاكيا. ومن هنا، فقد أثر النزاع على الغاز بين روسيا وأوكرانيا في أوائل كانون الثاني/يناير 2009 تأثيرًا مباشرًا على 17 دولة أوروبية. وفي خطاب القاه في منتصف 2009، أشار رئيس الاتحاد الأوروبي "جوسي مانويل باروسو" إلى هشاشة وضع عدة دول⁽⁶⁾ في هذا السياق، من بينها بلغاريا وسلوفاكيا. تمثل بلغاريا المشتري الوحيد للطاقة، فعلى مدار العقد الأخير وقعت بلغاريا عدة عقود حصرية مع مجموعة "غازبروم" الروسية. ونتيجة لذلك ازداد اعتمادها على الغاز الروسي إلى نسبة 90%. ومن ناحية أخرى، فقد ظلت الحكومة البلغارية، ومنذ عام 1956 تفضل استخدام الطاقة النووية. فقد تم بناء مفاعل أولي للأبحاث هو IRT 2000، ثم وقعت اتفاقية في عام 1966 مع الاتحاد السوفييتي من أجل وحدات تجارية لتوفير الأساس لبرنامج الطاقة للبلاد.

وكرشط للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، قامت بلغاريا بإغلاق مفاعلين نوويين. و ينتج المفاعلان الباقيان نحو 35% من الكهرباء على مستوى البلاد⁽⁷⁾. وقد ازداد استهلاك الكهرباء منذ عام 1980. وتعتبر بلغاريا أيضًا من مصدري الطاقة الرئيسيين. ففي عام 2006، انتجت الشركة الوطنية للكهرباء (46 NEK) بليون كيلوواط/ساعة، وصدرت 7.8 منها إلى اليونان، ومقدونيا، وصربيا، وتركيا⁽⁸⁾.

أما في حالة سلوفاكيا، فبالرغم من السوق الصغيرة التي تمتلكها لتوليد وتوزيع الطاقة الكهربائية، مقارنة ببلدان أوروبية أخرى، إلا أن التنبؤات تشير إلى أنها ستحتاج إلى توسيع نظام الطاقة لديها، لتلبية الطلب المتزايد. ويعتمد توليد الكهرباء في سلوفاكيا اعتمادًا رئيسيًا على المصادر الهيدروكهربائية والنووية، مع وجود توازن نوعًا ما من خلال محطات الطاقة

يعتبر الاتحاد الأوروبي مستهلكًا ضخمًا للطاقة. ففي عام 2006 استهلكت الدول الأعضاء⁽¹⁾ في الاتحاد 1.722.8 مليون طن من معادل النفط (mtoe). جاء ثلثا هذا القدر تقريبًا من الهيدروكربونات: 706.3 ملايين طن من النفط (14.9 مليون برميل في اليوم) و420.6 مليون طن من معادل النفط (476.4 بليون متر مكعب) من الغاز الطبيعي. وجاءت النسبة الباقية، وهي 34.6% من الفحم والمصادر النووية والمتجددة⁽²⁾. وتشير بعض التنبؤات إلى أن معدل استهلاك الطاقة في الاتحاد الأوروبي سيزداد بنسبة بنسبة 15% بحلول 2030⁽³⁾. ولكن الاتحاد الأوروبي لا يمتلك سوقًا متكاملة للطاقة. فانقسام هذا القطاع يعود إلى سبعينيات القرن الماضي، عندما استجاب عدد من الدول، وعلى نحو فردي، إلى أزمة النفط. فقد بنى بعضهم، مثل ألمانيا، احتياطات استراتيجية للغاز، واستثمروا في تطوير البنية التحتية، بينما عملت دول أخرى مثل المملكة المتحدة على استكشاف احتياطياتها الخاصة.

وتعتبر روسيا أكبر منتج للغاز في العالم، وهي توفر حاليًا نحو 30% من إجمالي احتياجات الاتحاد الأوروبي من الغاز⁽⁴⁾. ويمكن تقسيم بلدان الاتحاد الأوروبي إلى ثلاث مجموعات، بمستويات اعتماد مختلفة على واردات الغاز الروسية⁽⁵⁾:

1. بلدان تعتمد اعتمادًا منخفضًا جدًا، يبلغ نحو 15%: بلجيكا، وإيرلندا، ولوكسمبورغ، وهولندا، والبرتغال، وإسبانيا، والسويد،

(1) انضمت بلغاريا ورومانيا إلى الاتحاد في عام 2007، وإجمالي الدول الأعضاء حاليًا 27 دولة.

(2) Data from BP, "BP Statistical Review of World Energy", June 2007, pp. 11-12, 27-28, and 41, at: <www.bp.com/productlanding.do?categoryId=6848&contentId=7033471> (Accessed on 20 August 2007).

(3) European Commission, Directorate-General for Energy and Transport, European Energy and Transport: Trends to 2030-Update 2005, 2006. Available from: <.europa.eu/dgs/energy_transport/figures/trends_2030_update_2005/energy_transport_trends_2030_update_2005_en.pdf>.

(4) Gas relations date back to 1968, when the Soviet Union first supplied gas to Austria.

(5) The present classification is taken from "Russia and Europe: Mutual Dependence in the Energy Sector", by Antonio Sánchez Andrés, 2007. Available from: <www.realinstitutoelcano.org/wps/portal/rielcano_eng/Content?WCM_GLOBAL_CONTEXT=/Elcano_in/Zonas_in/International+Economy/DT+252007->.

(6) Barroso, J.M. "Statement of President Barroso at European Council Press Conference". 19 June 2009. Available from: <europa.eu/rapid/pressReleasesAction.do?reference=SPEECH/09/format=HTML&aged=0&language=EN&guiLanguage=en>.

(7) Data from the National Electrical Company (NEK). See: <www.nek.bg/cgi?id=1000>.

(8) World Nuclear Association. "Nuclear Power in Bulgaria", 2009. Available from: <www.world-nuclear.org/info/inf87.html>.

الحرارية (الفحم، والغاز الطبيعي والنفط). ويتصف سوق الغاز في سلوفاكيا بمستوى الاعتماد المرتفع على التزويد الروسي، وهيمنة الشركة المملوكة والمدارة من قبل الدولة. وتقوم سلوفاكيا بدور مهم في شبكة الغاز الأوروبية، حيث تمثل دولة مرور مهمة لنقل الغاز الطبيعي لأوروبا الوسطى والغربية. وعمومًا، يعد نقل الغاز من خلال بلدان تمثل طرفًا ثالثًا أحد التحديات التي تواجه علاقات الطاقة بين روسيا والاتحاد الأوروبي. وعلى الرغم من عزو أوروبا "ضعفها" في هذا المجال إلى روسيا، إلا أن جزءًا من هذه المشكلة كما كان الحال مع روسيا البيضاء في أوائل 2007 ومع أوكرانيا في أوائل 2006 و2009 يكمن دائمًا في بلدان المرور.

في كانون الثاني/يناير 2009، أبرزت أزمة الطاقة نقص السياسات المتكاملة للاتحاد الأوروبي في الطاقة. وهذا على الرغم من تصديق الاتحاد على الحاجة إلى سياسات تخص هذا الجانب، بالإضافة إلى المقترحات المختلفة التي تم تقديمها. وينعكس الانقراض إلى مثل هذه السياسات في حقيقة أن الطاقة الواردة من روسيا، لا تتدفق بكميات متساوية إلى المنطقة ككل. فضلًا عن ذلك، فإن مشكلة الاعتماد المتبادل تمثل عقدة خاصة. فليس من الصعب أن نفهم لماذا كان الاتحاد الأوروبي عاجزًا عن تنسيق رؤية مشتركة، ولماذا حاولت بعض الدول، منها فرنسا وألمانيا وإيطاليا، تطوير علاقاتها الخاصة من الاعتماد على الطاقة. فعلى الحكومات الوطنية أن تقرر موقفها حيال التوازن بين الاعتماد والتنويع، وأيضًا بصدد بدائل للمستقبل.

أثناء العقد الأخير، نالت مناصرة صناعة الطاقة المتجددة دفعة في الاتحاد الأوروبي. وكان أحد المقترحات في سياسات الطاقة الأوروبية في عام 2007 يتمثل في دمج حد أدنى، قوامه 10% من الوقود الحيوي، في إجمالي وقود النقل بحلول 2020، ليكون

مصحوبًا بإدخال منظومة مستدامة للوقود الحيوي. وتحدد اللوائح الموجودة هدفها بمقدار 5.75% في عام 2010⁽⁹⁾. كما تم اقتراح هدف ملزم لتحقيق 20% للنصيب الإجمالي من الطاقة المتجددة، على أن يتم تقاسم الجهود بطريقة صحيحة بين الدول الأعضاء. وتتمثل الأهداف الرئيسية التي يجب إنجازها عبر تطبيق استراتيجية أوروبية مشتركة؛ لترويج الوقود الحيوي، في هدفين هما: 1) زيادة تأمين الطاقة، حيث تؤثر زيادة أسعار النفط تأثيرًا سريعًا في تكلفة الطاقة، وتقلل من القدرة الشرائية للمواطن الأوروبي؛ 2) تخفيض انبعاثات الغازات الدفيئة (GHG) المحدد الرئيسي للتغير المناخي. والارتفاع في درجة الحرارة والتغيرات في أسباب سقوط الأمطار التي قد تؤثر في الموارد المائية والإنتاج الزراعي.

ويطرح مستقبل مصادر الطاقة البديلة مسألة التغذية، ومستقبل السياسات الزراعية والمشاركة للاتحاد الأوروبي. فتتبع مصادر الطاقة، والاستثمار في مصادر الطاقة البديلة، تعد الأكثر تحملاً لدى الدول القدامى الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. وثمة إمكانية محدودة للطاقة المتجددة لدى الأعضاء الجدد في الاتحاد الأوروبي، وسط مطالب بتقليل حقول طاقة الفحم لأسباب بيئية، ومقاومة تطوير الطاقة النووية.

وإدارة الخلاف السياسي في العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وروسيا في ما يتعلق بالغاز، والمخاطر الخاصة المرتبطة بتأمين تزود دول وسط وشرق أوروبا بالغاز، ينبغي على الاتحاد الأوروبي أن يجعل دمج سوق الغاز كأولوية في سياساته الاستراتيجية للطاقة⁽¹⁰⁾. وثمة خطوات أخرى أيضًا يجب اتخاذها نحو تعزيز تطوير أمن الطاقة، تشمل الكفاية في الطاقة ومصادرها المتجددة، وإدارة الطلب عليها.

(10) Noël P. "Beyond Dependence: How to Deal with Russian Gas". Policy Briefs: European Council on Foreign Relations (ECFR), November 2008. Available from: <ecfr.3cdn.net/c2ab0bed62962b5479_ggm6banc4.pdf>.

(9) European Parliament and the Council of the EU. "Directive 200330//EC on the Promotion of the Use of Biofuels or Other Renewable Fuels for Transport". Official Journal of the European Union, 17 May 2003. Available from: <ec.europa.eu/energy/res/legislation/doc/biofuels/en_final.pdf>.

مساءلة الشركات متعددة الجنسيات عن التزامات حقوق الإنسان: دور المجتمع المدني

تقوم منظمات المجتمع المدني بإعمال مناهج وطرق مختلفة، لمساءلة الشركات عن تلبية وتحقق التزاماتها، تجاه حقوق الإنسان عمومًا، وحقوق العمل على نحو خاص. وتهدف هذه المبادرات والآليات إلى حماية وتعزيز حقوق الإنسان والعمل الأساسية، بدرجات مختلفة في الفاعلية. وعلى الرغم من أنها تمثل محاولة أولية لمواجهة جوانب الضعف المتأصلة في النموذج الأحادي والطوعي للمسؤولية الاجتماعية للشركات، فإن الحل الوحيد الفعال حقيقة، سيكون في تغيير نماذج إطار الشركات لحقوق الإنسان، والنموذج الاقتصادي عمومًا.

استثمارية وتجارية خاصة، ثنائية ومتعددة الأطراف مشاريع متعددة الجنسيات حقوقًا محددة، يمكن إنفاذها في محاكم البلد المضيف، أو هيئات التحكيم الدولية⁽²⁾. على سبيل المثال، تسمح نصوص الفصل الحادي عشر من اتفاقية التجارة الحرة، في أمريكا الشمالية، للمستثمرين برفع دعاوى مباشرة ضد الدول المشاركة، في حالة انتهاك نصوص الاستثمار الواردة في الاتفاقية. وبالمثل، تشمل اتفاقيات عديدة خاصة بالاستثمار، آليات تتيح للشركات إقامة الدعاوى القانونية ضد الدول الموقعة، أمام هيئات التحكيم المختصة، مثل المركز الدولي لفض النزاعات في مجال الاستثمار، حول مصادرة الممتلكات، والخسائر التي تحدث نتيجة للاضطرابات المدنية، والقيود على جبر أضرار رأس المال وغيرها من الأمور⁽³⁾.

وتعد التطبيقات العملية لهذه المواد القانونية عميقة. فمنذ عام 1995، تم توقيع أكثر من 370 اتفاقية تجارية ثنائية ومتعددة الأطراف، من بينها أكثر من 1500 اتفاقية ثنائية للاستثمار، تضمنت في حقيقة الأمر كل اقتصاديات العالم الرئيسية⁽⁴⁾. وتمنح هذه الاتفاقيات حقوقًا للشركات الكبرى، تتجاوز حدود الدولة،

خلال مشاريع الشركات متعددة الجنسيات في البلدان النامية على مدى العقود الماضية، كان له آثار اجتماعية وبيئية عميقة، إلى حد أن بعض هذه الشركات تورط في ارتكاب انتهاكات صارخة لحقوق إنسانية واجتماعية وعمالية وبيئية أساسية.

الشركات متعددة الجنسيات والتزامات حقوق الإنسان

تمثل المشاريع التجارية، خصوصًا الشركات متعددة الجنسيات، والمنتمية إلى القطاع الخاص بطبيعة الحال، كيانات غير حكومية لا تخضع سوى للقوانين الوطنية. سواء في البلد التي يقع فيها المقر الرئيسي للشركة، أو في البلدان التي تستضيف استثماراتها. وعلى الرغم من هذا، فإن هذه الشركات تتمتع بحضور دال في عديد من البلدان. فهي من الناحية الفنية ليست ذات مكانة قانونية دولية، تلك المكانة المقصورة على الدول، ومنظمات بين حكومية معينة، مثل الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة. وهو ما يعني على العموم أنها لم تخضع للحقوق والالتزامات الخاصة بالقانون الدولي، بما فيها القانون الدولي لحقوق الإنسان.

ولكن هذا التفسير طرأ عليه نوع من التقيح التدريجي في الممارسة. فقد دافع بعض الأساتذة المعاصرين عن منح المشاريع متعددة الجنسيات حقوقًا إقطاعية جديدة feudal. neo أو حقوق الشركات⁽¹⁾. وتقول بعض المعاهدات الدولية ضمن اتفاقات

جانا سيلفرمان Jana Silverman
الراصد الاجتماعي
الفارو أورساتي Alvaro Orsatti
كونفيدرالية اتحاد العمال في الأمريكتين
Trade Union Confederation of
the Americas

لا تمثل الأزمة المالية والاقتصادية التي تكتسح العالم حاليًا، مجرد دورة أخرى من دورات الركود الشائعة في النظام الرأسمالي. بل تمثل انهيارًا مذهلاً للنموذج الاقتصادي النيوليبرالي. فلم يؤد تطبيق هذا النموذج الذي فرض تحرير القطاع المالي من نظم الانضباط، وتحرير التجارة، وخصخصة وظائف ومشاريع الدولة، إلى زعزعة استقرار الأسواق العالمية فحسب، بل إلى خلق حالة حادة من انعدام توازن القوة بين العمال، وأصحاب المشاريع الخاصة، والدول.

أثناء ذروة النيوليبرالية، استغلت شركات كثيرة ميزة البنية الأساسية المتقدمة في الاتصالات والنقل، وتراخي نظم الضبط الوطنية، وبيع الأصول الربحية للدول، لتحول نفسها إلى مجموعات شركات عملاقة متعددة الجنسية، ذات حضور واضح حول العالم. وحقت أرباحًا قياسية في التشغيل. وقد منحتهم قوتهم الاقتصادية نفوذًا سياسيًا هائلًا، وسط البلدان النامية المتشوقة للاستثمار الأجنبي المباشر. وقد سعت هذه البلدان إلى جعل أراضيها أكثر "جاذبية" للشركات متعددة الجنسية عن طريق تقوية التشريعات التي توفر الحماية للاستثمارات، وإضعاف قوانين العمل والبيئة. فبالإضافة إلى تبعاتها الاقتصادية، فإن انتشار الاستثمارات من

(2) Ibid.

(3) Damrosch, Lori ed. International Law, St. Paul, USA: West Publishing, 2001. pp.809-12.

(4) Adlung, Rudolph and Molinuevo, Martín. Bilateralism in Services Trade: Is There Fire Behind the (BIT) Smoke? Geneva: World Trade Organization, 2008. pp.12.

(1) See Teitelbaum, Alejandro. Al margen de la ley: Sociedades transnacionales y derechos humanos, Bogota: ILSA, 2007. p.31.

بدون منح الحقوق الموازية للشعوب التي قد تتضرر من أعمال هذه الشركات. واليوم، أصبحت الالتزامات على الأطراف غير التابعة للدولة، مثل شركات الأعمال والخاصة بحماية وتعزيز حقوق الإنسان، أكثر وضوحاً في النظرية والتطبيق. على سبيل المثال، تدعو ديباجة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان "كل فرد وكل عضو في المجتمع" أن يدعم ويعزز المبادئ المتضمنة في الإعلان. ووفقاً لأساتذة القانون، فإن هذا الالتزام يتضمن جميع الأشخاص، وجميع الكيانات القانونية مثل الشركات⁽⁵⁾. وثمة معايير أخرى دولية في عالم "القانون اللين/ التفسيري" تفرض مباشرة الالتزامات بحقوق الإنسان على الشركات، من بينها الإعلان الثلاثي لمنظمة العمل الدولية حول المبادئ المتعلقة بالمؤسسات متعددة الجنسيات والسياسات الاجتماعية (المصاغ عام 1977) والخطوط الإرشادية لمنظمة التنمية والتعاون الاقتصادي للمؤسسات متعددة الجنسية (التي تم تبنيها في عام 1976 ونقحت في عام 2000).

فضلاً عن ذلك، فإن عدداً كبيراً من المؤسسات تصمم وتطبق سياسات خاصة لحقوق الإنسان. فقد صاغت أكثر من 240 مؤسسة الخطوط التوجيهية الخاصة بها، وفق مركز الأعمال ومصادر حقوق الإنسان⁽⁶⁾، وأكثر من 5200 شركة مدرجة في قائمة من الأعضاء النشطين في المعاهدة العالمية للأمم المتحدة UN Global Compact⁽⁷⁾، وهي مبادرة متعددة الأطراف تلزم الأعمال التجارية باحترام المبادئ العالمية المتعلقة بحقوق الإنسان، وحقوق العمل، والقضايا البيئية والممارسات المضادة للفساد.

المجتمع المدني والمسؤولية الاجتماعية للشركات

وتتصل العلاقة المتغيرة بين الأعمال

وحقوق الإنسان، اتصالاً وثيقاً، بصعود المسؤولية الاجتماعية للشركات، التي حددها الاتحاد الأوروبي "كمفهوم تدمج الشركات بمقتضاه القضايا الاجتماعية والبيئية في عملياتها التجارية، وفي تفاعلاتها مع الأطراف المعنية على أساس طوعي"⁽⁸⁾. وعلى الرغم من أن بعض الشركات قد طبقت برامج خيرية لمنفعة الموظفين والمستخدمين، والمجتمعات المحلية، والمجتمع عموماً منذ خمسينيات القرن الماضي على الأقل، إلا أن المفهوم الحالي يعد مختلفاً. فهو يعزز دمج الحقوق الاجتماعية والبيئية وحقوق الإنسان عموماً، كجزء لا يتجزأ من استراتيجيات الشركات، لا للاتساق مع مبدأ معنوي أو أخلاقي، بل ببساطة كممارسة للأعمال الصالحة التي يمكن أن تقلل المخاطر الى حددها الأدنى، وتعزز أداء الشركات.

ولم يكن التغيير في مفهوم وممارسة المسؤولية الاجتماعية للشركات، نتيجة تغير تلقائي لمجتمع الأعمال، بل نتج من عمل الصحافيين ومنظمات المجتمع المدني، ممن عرّضوا انتهاكات صارخة للحقوق ارتكبتها الشركات، سواء على نحو مباشر أو غير مباشر. ما أدى الى صرخة جماهيرية عامة، ودفعه نحو ضوابط اجتماعية أقوى على الشركات. وقد أدت المبادرات المبكرة من قبل المجتمع المدني الى إلزام الشركات بالمسؤولية عن انتهاكات الحقوق، تضمنت حملات ابتكارية في أوائل التسعينيات من القرن المنصرم، متعلقة بممارسات سيئة في العمل، والتي ارتكبتها شركة "نايك" Nike في اندونيسيا وبلدان أخرى في جنوب شرق آسيا، وتورط شركة "شل الهولندية" Royal Dutch Shell في مقتل الناشط "كن سارو ويوا" Ken Saro Wiwa وغيره من نشطاء حقوق الإنسان في نيجيريا. وقد شملت حملات أكثر حداثة استهداف شركة كوكاكولا؛ لتورط معبئين تابعين لها في كمبوديا، باغتيال قادة اتحاد العمال.

وقد كان رد الفعل المعتاد للشركات الواقعة تحت الفحص في تلك الحالات، هو السعي الى تخفيف الضرر الواقع على عملياتها، وصورتها عن طريق وضع مبادئ

وتطبيقات، مثل "ميثاق السلوك" و"التقرير عن الاستدامة" لمنع وقوع حوادث مشابهة في المستقبل. وكثير من الشركات الأخرى التي ظلت بعيدة نسبياً عن تأثير هذه الأنواع من الحملات، تبنت تدابير مشابهة. على سبيل المثال، أصدرت أكثر من 1000 شركة تقارير معمقة حول أدائها الاجتماعي والبيئي في عام 2008. وذلك بتطبيق الخطوط التوجيهية لمبادرة التقرير العالمية⁽⁹⁾.

وعلى الرغم من المبادرات المتنوعة التي انطلقت في السنوات الأخيرة، إلا أن جميعها تقريباً كانت أحادية الجانب وطوعية، وتفتقد بالتالي الآليات الملزمة التي يمكن استخدامها لفرض عقوبات حقيقية، في حالات تورط الشركات في انتهاكات لحقوق الإنسان. ولهذا السبب، فقد مال قطاع واسع من المجتمع المدني، يشمل اتحادات، ومنظمات حقوق إنسان وجماعات بيئية، الى النظر الى مبادرات مسؤولية الشركات بعين الشك، نظراً إليها كآليات لتحسين الصورة العامة للشركات التي لا تتناول قضايا حقيقية تتمحور عنها الممارسات الاجتماعية والبيئية للأعمال. وقد استخدمت جماعات كثيرة تنتمي الى المجتمع المدني مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات، لتطوير مزيد من الشفافية والآليات الفعالة لإلزام الشركات بالمسؤولية تجاه حقوق الإنسان، وحقوق العمل، والحقوق البيئية، كما وردت في المعايير الدولية والقوانين المحلية.

عند محاولة البحث عن علاج لانتهاكات حقوق الإنسان التي تساعد على ارتكابها، أو ترتكها مؤسسات متعددة الجنسية، تواجه منظمات المجتمع المدني بعض التحديات، تتمثل في نقص وسائل الإنصاف القانونية في تشريعات البلد المضيف، مع تراخي القوانين الوطنية، وعدم كفاءة النظم القضائية، والافتقار الى الإرادة السياسية لمحاكمة المستثمرين، أو تركيبة من كل هذه

(9) Global Reporting Initiative. "Number of Companies Worldwide Reporting on their Sustainability Performance Reaches Record High, Yet Still a Minority". Available from: <www.globalreporting.org/NewsEventsPress/PressResources/PressRelease_14_July_2006_1000GRIReports.htm>.

(8) European Commission. "What is CSR?", 2009. Available from: <ec.europa.eu/enterprise/csr/index_en.htm>.

(5) Avery, Christopher, Short, Annabel, & Tzeuschler Regaignon, Gregory "Why all companies should address human rights", 2006. Available from: <www.cca-institute.org/pdf/averybusiness%26humanrights.pdf>.

(6) See: <www.business-humanrights.org/Documents/Policies>.

(7) See: <www.unglobalcompact.org/ParticipantsAndStakeholders/search-participant.html>.

وقعت ما يقرب من 70 اتفاقية إطارية عامة؛ على الرغم من عدم وجود أي منها مسجلاً حتى يومنا هذا⁽¹⁴⁾. وتقوم هذه الاتفاقيات على "المسؤولية الاجتماعية الداخلية" للشركات، والتي تتصل اتصالاً واضحاً بمعايير منظمة العمل الدولية. وتعد فيدرالية اتحاد عمال التعدين (IMF)، وفيدرالية عمال النفط والكيماويين (ICEM) وفيدرالية عمال البناء (BWI)، نشطاء في التفاوض على هذه الاتفاقيات التي تمثل 80% من العدد الإجمالي. وتشارك الاتحادات العمالية في أنواع أخرى من العمل مع مؤسسات الأعمال، والمؤسسات ذات الراضية المشتركة مع منظمات الأعمال. مثل العمل الذي يتضمن الفيدرالية الدولية للصحافيين، والمنتديات متعددة الأطراف، مثل تلك المرتبطة بإنتاج البن ويشترك فيها الاتحاد الدولي للعمال المزارعين. وقد تم تنظيم اتفاقيات إطارية أخرى على أساس شبه إقليمي.

يمكن استخدام هذا النوع من الاتفاقيات الإطارية، بطرق عديدة مختلفة، بمجرد توقيعها. وتميل الشركات الى استخدامها لإظهار التزامها بالمسؤولية، حيث إنها توقع وتتفد طوعاً. وقد تم دحض هذا المنظور من قبل الحركة الاتحادية والحركة النقابية والأكاديميين الأوروبيين، بهدف بناء استراتيجية لوضع مضمين للاتفاقيات الإطارية ملزمة قانوناً. وفي الوقت نفسه، فإن شجب النقابات لممارسات المؤسسات المنتهكة لنصوص الاتفاقيات الإطارية أحياناً ما أجبر الشركات متعددة الجنسية على تغيير سياساتها. على سبيل المثال، بالاتفاق على إمكانية تأسيس النقابات داخل فروع هذه الشركات، في الدول الأجنبية.

وقد تم تبني الخطوط التوجيهية لمنظمة التنمية والتعاون الاقتصادي، من قبل 30 بلداً عضواً، فضلاً عن 9 دول مراقبين، منها: الأرجنتين، والبرازيل، وتشيلي وپريوني في أمريكا اللاتينية. وتتضمن هذه الأداة آلية للشكاوى المعلنة، يمكن تفعيلها عند تحديد انتهاك لروح وشكل نص

(14) See: <www.global-unions.org/spip.php?rubrique70>.

شركة Drummond Mining and Chevron. أما بقية الدعاوى، فإما أن الشركات قامت بتسويتها خارج المحكمة، أو مازالت تنتظر الحكم.

ومن الناحية الإيجابية، فإن تسوية الحالات خارج المحكمة، كما حدث في القضية التي رفعت ضد شركة "شل" لتورطها بمقتل النشطاء النيجيريين كما ذكرنا آنفاً، كانت مضرراً للمثل، حيث اتفقت الشركة على دفع 15.5 مليون دولار للضحايا⁽¹³⁾. وعموماً، وعلى الرغم من أن قانون مطالبات الأجانب ل تحمل مسؤولية الأضرار، لم يحدث تأثيراً فارقاً حتى الآن وسط الشركات المتورطة، أو المحتمل تورطها في انتهاكات حقوق الإنسان، إلا أن السوابق المهمة التي أرسنها لاستخدام الآليات القانونية الابتكارية التي تقوم على المقاضاة خارج الحدود، يمكن أن تمهد الطريق لخلق صيغ جديدة، مثل "محكمة جنائية دولية" من شأنها توفير وسائل إنصاف ملزمة قانوناً، من أجل ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكها مؤسسات الأعمال.

النقابات وأدوات المسؤولية الاجتماعية للشركات

تقوم خبرة النقابات في استخدام أدوات المسؤولية الاجتماعية للشركات على استراتيجية حددتها سابقاً في الساحة الدولية الكونفدرالية الدولية للنقابات. وتؤكد هذه الاستراتيجية على أن الشركات تتحمل "مسؤولية داخلية" عن عمالها وينبغي تنظيمها وإنفاذها. وتشمل آليات تنفيذ هذه الاستراتيجية الإعلان الثلاثي لمنظمة العمل الدولي والخطوط التوجيهية لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية للمؤسسات متعددة الجنسية والاتفاقيات الإطارية العالمية الثنائية (GFAs) محل التفاوض بين الاتحادات العالمية والمؤسسات متعددة الجنسية.

وتشير التقديرات الى أن النقابات العمالية

(13) Kahn, Chris. "Settlement Reached in Human Rights Cases against Royal Dutch Shell", 2009. Available from: <www.globalpolicy.org/international-justice/alien-tort-claims-act-6-47879/30.html>.

See: <www.global-unions.org/spip.php?rubrique70>.

العقبات. ولكن، ومنذ عام 1992، تم رفع عدد من الدعاوى المدنية، ضد مؤسسات متعددة الجنسية في ظل قانون أمريكي قليل الاستخدام، يسمى قانون مطالبات الأجانب لتحمل مسؤولية، والذي أثير وأعيد التأكيد عليه في ثمانينيات القرن الماضي في قضية تخص أفراداً⁽¹⁰⁾، وما نتج عنها من تمرير قانون حماية ضحايا التعذيب⁽¹¹⁾. هذا التشريع الذي يخول محاكم الولايات المتحدة استناداً الى مبدأ شمول التشريع الدولي للجرائم "قانون الدول" الحكم في قضايا تتضمن انتهاكات صارخة لحقوق الإنسان، بغض النظر عن موقع وجنسية المرتكبين وضحاياهم. وفي الفترة بين 1993 و2006، قامت منظمات غير حكومية، مثل الصندوق الدولي لحقوق العمل، وحقوق الأرض الدولية، ومركز الحقوق الدستورية برفع 36 دعوى قضائية ضد شركات متعددة الجنسيات، في محاكم الولايات المتحدة الإقليمية، حيث أبرزت تورط الشركات في انتهاكات لحقوق الإنسان.

وحتى يومنا هذا لم يصدر حكم على أي شركة منها، بأنها مذنبه تحت قانون مطالبات الأجانب لتحمل مسؤولية. ومن بين 36 قضية تم رفض الدعوى في 20 منها الى اليوم⁽¹²⁾ لأن بعض المواقع التي ارتكبت عليها هذه الجرائم لا تقع في مجال تطبيق القانون (ينطبق فقط على انتهاكات معايير محددة وعالمية وإلزامية، مثل مناهضة التعذيب، والإبادة الجماعية، وجرائم ضد الإنسانية، والقتل دون محاكمة)، وتم رفض بعضها لأسباب تتعلق بمحدودية، أو فشل، تقديم الدليل الكافي الذي يربط بين الشركة المدعى عليها وبين الجريمة. وتم تبرئة ساحة شركات عديدة من تلك التي قدمت الى المحاكمة تحت قانون مطالبات الأجانب بتحمل مسؤولية الأضرار، مثل

(10) Filartiga v. Pena-Irala, 630 F.2d 876 (2nd cir. 1980)

(11) قانون حماية ضحايا التعذيب، صودق عليه في 12 آذار/مارس، ووقع عليه كقانون عام رقم 102-256، وينص على الحكم لأي شخص تعرض لآخر بالتعذيب، بمجرد استنقاذ وسائل الإنصاف المحلية، انظر:

<www.derechos.org/nizkor/econ/TVPA.html>

/and <www.derechos.org/nizkor/econ

(12) Baue, Bill. "Win or Lose in Court" in Business Ethics, Summer 2006, p.12.

ACTA.html>

الخطوط التوجيهية. فمجال هذه الخطوط التوجيهية المواضيعي thematic يعد واسعاً. فهي بالإضافة الى الحقوق العمالية، تغطي النصوص البيئية، وحقوق المستهلك، والعلوم والتكنولوجيا، والمنافسة. وتوجه الشكاوى الى "نقاط الاتصال الوطنية" التي تلتزم الحكومات بتأسيسها. وتدعو الخطوط التوجيهية للاتساق والانصياع الطوعي من قبل الشركات. وهو ما يعني أنها يمكنها تجاهل وساطة الحكومات، في ما يتعلق بالشكاوى التي يقدمها الطرف صاحب المصلحة. ولكن بمجرد أن تكتمل العملية، فإن نقطة الاتصال الوطنية يمكنها الكشف علناً عن الأعمال السلبية للشركة، ونشر الآراء النقدية.

ونتيجة لهذا، فإن تحويل آلية الشكاوى الى الخطوط التوجيهية يهدف الى أن تكون لها عواقب مشابهة للقواعد الخاصة بلجنة الخبراء المعنية بتطبيق الاتفاقيات والتوصيات الخاصة بمنظمة العمل الدولية. وعلى الرغم من أن أصحاب العمل، غالباً ما يؤكدون على أن هذه الآلية، تتجاوز مفهومهم عن المسؤولية الاجتماعية للشركات، فقد تم إقرارها على نحو واسع لا من قبل منظمات المجتمع المدني فحسب، بل ومن قبل حكومات البلدان التي تنتمي الى منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي.

وحتى يومنا هذا، تم تقديم نحو 200 شكوى الى نقاط الاتصال الوطنية. وهو ما يمثل 80% من الشكاوى التي رفعتها النقابات العمالية. ووفقاً للجنة الاستشارية للنقابات العمالية، فإن الشكاوى حققت نتائج مرضية في نصف الحالات تقريباً. وفي نهاية عام 2008 تم تقديم 24 شكوى نقابية في أمريكا اللاتينية، و10 شكاوى أخريات من لدن منظمات غير حكومية. وجاءت نسبة الشكاوى التي حققت نتائج إيجابية شبيهة بتلك الخاصة بالمستوى العالمي.

وقد طورت كوفيدريالية النقابات العمالية للأمريكتين TUCA التي تأسست في آذار/مارس 2008 ويقع مقرها الرئيسي في ساو باولو، استراتيجية واضحة في ما يتعلق بالمسؤولية الاجتماعية، تقوم على استراتيجية الكوفيدريالية. وهي تعمل مع فيدراليات النقابات العالمية والكوفيدريالية، على قضايا تتعلق بالاتفاقيات الإطارية العالمية

والخطوط التوجيهية لمنظمة التنمية والتعاون الاقتصادي، خصوصاً لمساعدة المنظمات النقابية في اختبار آليات الشكاوى لهذه الأدوات. وقد وسعت أيضاً من الدعوة الى مراقبة منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي لتنسيق العمل المرتبط بالخطوط التوجيهية. فضلاً عن ذلك، فقد نظمت الكوفيدريالية حملات لمواجهة مفهوم المسؤولية الاجتماعية الذي يروج له البنك الأمريكي للتنمية Inter American Development Bank. وقد أسست كوفيدريالية النقابات العمالية في الأمريكتين وبالتعاون مع الفيدراليات النقابية العالمية ومؤسسة فريدريش إبيرت Friedrich Ebert Foundation في أمريكا اللاتينية والمنظمات غير الحكومية التي تعمل على نحو مشترك، مجموعة عمل معنية بالشركات متعددة الجنسيات؛ للإسهام في تطوير المفهوم والاستراتيجيات المرتبطة بمنظورات النقابات العمالية.

الحاجة الى تغيير نموذج

على الرغم من أن الآليات المذكورة لم تكن جميعها فعالة في حماية وتعزيز حقوق الإنسان والحقوق العمالية الأساسية التي تلتزم الشركات باحترامها، فإنها على الأقل تبدأ في مواجهة نقاط الضعف المتأصلة في النموذج الطوعي أحادي الجانب لمسؤولية الشركات اجتماعياً. وعلى الرغم من إمكانية الجدل حول أن توليد المبادرات التجارية المتصلة بهذا النموذج قد ساعد على تضمين قضايا حقوق الإنسان في ثقافة الشركات، من وجهة نظر المجتمع المدني، فإن هذه التدابير ليست بديلاً عن قوانين حقوق الإنسان النافذة على المستوى الوطني، المتسقة مع المعايير الدولية، والمصاحبة لنظم قضائية قوية ومستقلة توفر وسائل إنصاف ملموسة للضحايا.

وللأسف، فإن كثيراً من الحكومات تختار عدم اتخاذ تحرك قوي، للإلزام الشركات بمسؤولياتها عن انتهاك التزاماتها بحقوق الإنسان. حيث تخشى فقدان الاستثمار الأجنبي في دولها التي يعاني فيها إنفاذ الحقوق ضعفاً شديداً. وهذا ما يخلق "تنافس نحو القاع" مريعاً، في ما يتعلق بتعزيز وحماية معايير حقوق الإنسان والعمل، بين البلدان والشركات أيضاً.

وعلى الرغم من هذا الميل، إلا أن حماية حقوق الإنسان تحتاج الى أن تكون لعبة محصلتها صفرًا. والحل هو تغيير نماذج كل من إطار الشركات لحقوق الإنسان، والنموذج الاقتصادي كله. ويمكن لمعاهدة دولية، إذا ما صيغت في إطار منظومة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، أن توضح التزامات المؤسسات تجاه حقوق الإنسان، والتي اتسمت بالغموض بفعل مئات المبادرات الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية للشركات تجتمعت على مدى العقدين الأخيرين. وتأسيس آليات ملزمة يمكنها توفير وسائل إنصاف للضحايا في حالات تستحيل فيها مقاضاة الشركات الجانية في المحاكم المحلية. وقد تم اقتراح إطار مفاهيمي في عام 2008 من قبل "جون روجي" المقرر الخاص للأمين العام للأمم المتحدة، حول التجارة وحقوق الإنسان، يقوم على الالتزام الحكومي بحماية الحقوق، ومسؤولية الأعمال عن احترام الحقوق، وحاجة الضحية للوصول الى وسائل إنصاف فعالة، في حالات حدثت فيها انتهاكات. ولكن هذا الإطار يحتاج الى آلية فعالة على المستوى العملي.

فضلاً عن ذلك، فإن التغيير الشامل أصبح ضرورياً لمعالجة الأثر السلبي لنموذج الاقتصاد النيوليبرالي الذي تم فرضه على البلدان النامية في السنوات الأخيرة. ويجب إحياء دور الدولة كشكل فعال وضابط للسياسات الاقتصادية والاجتماعية، الى جانب المسارات الأصلية للتنمية القائمة على تقوية الأسواق المحلية وتعزيز القدرة الإنتاجية الوطنية. وهذا من شأنه أن يكسر دائرة الاعتماد على استثمارات الشركات متعددة الجنسية عديمة الأخلاق. وقد طرحت الأزمة الاقتصادية والمالية الحالية أسئلة ذات وجهة واقعية، حول "وجود" القطاع الخاص، وأبرزت التدفقات المتأصلة في النموذج النيوليبرالي. وهو ما يتيح فرصة تاريخية أمام تأسيس تكتل اجتماعي بين المؤسسات والعمال والمستثمرين والدولة، يمكنه توليد نموذج اقتصادي جديد، قائم على حقوق الإنسان والتنمية المستدامة. وعلياً ألا نبذل هذه الفرصة.

الأزمة الاقتصادية العالمية والبلدان الأقل نموًا: هموم المواطن

تتقدم البلدان الأقل نموًا، جبهة هؤلاء الذين يتحملون لهيب الأزمة الاقتصادية العالمية. حيث نجد هذه الأزمة في تلك البلدان خصوصًا، تتحول إلى أزمات غذاء ووقود ومناخ وديون وتنمية وسياسية أيضًا. ومن ثم فالمطلوب هو تغيير أساسي للبنية المالية العالمية. فمع وجود أعداد هائلة من الناس يعيشون في فقر، فإن النموذج الحالي من النمو الاقتصادي، لم يحقق سوى منافع زهيدة، إذا كانت فيها أصلًا ثمة منفعة. ويجب أن نستخدم الأزمة الاقتصادية العالمية كفرصة سانحة لتحقيق تغيير حقيقي في النظام العالمي؛ بحيث ينال جميع الناس على كوكب الأرض فرصة أفضل لعيش حياة آمنة وذات معنى.

رجال وأطفال إلى مزيد من الفقر وشطف العيش. وعلى الرغم من أن الأزمة الاقتصادية ناتجة من نواقص، وفشل البلدان الغنية والصناعية والمتقدمة، فإن البلدان الأقل نموًا هي التي تتصدر الصفوف الأولى لمن يتحملون لهما. وقد زادت الأزمة في هذه البلدان أيضًا من سعي الأزمات الحالية في الغذاء والوقود والمناخ والديون والتنمية، وكذلك الأزمات السياسية.

أزمة الغذاء

أزمات الغذاء غير المسبوقة التي أشعلتها أسعار الغذاء الملتحبة، أدت إلى "شغب الغذاء" حيث هزت أرجاء ما يزيد عن 30 بلدًا من البلدان الأقل نموًا. حيث أصبح العمال والفلاحون غير قادرين على تحمل أعباء الطعام الضرورية للبقاء على قيد الحياة. ومن الأمثلة على ذلك ما انطلق من احتجاجات في هايتي، بسبب ارتفاع أسعار الحبوب، والكامبيرون والسنغال وساحل العاج وموزمبيق وأنيويا ومدغشقر، وموريتانيا وأجزاء أخرى من أفريقيا. وكذلك مسيرة الأطفال الجوعى في اليمن⁽²⁾. ووفقًا لمنظمة الأغذية والزراعة، تتصف 22 دولة بصفة خاصة بالضعف والتعرض لزيادة أسعار الغذاء الحديثة، بسبب أنها ليست فقط شديدة الفقر، بل أيضًا معتمدة بشكل كبير على الواردات الغذائية. وقد أنتجت إريتريا 2008 2009 نحو 30% فقط من متطلباتها الغذائية. وقد حذر صندوق الأمم المتحدة

750 مليون نسمة. وما زالت موجة العولمة النيوليبرالية المتزايدة، تمثل تهديدًا للحياة من يعيشون في هذه البلدان الأقل نموًا، ولسبل عيشهم ورزقهم. ويتصف الاقتصاد في هذه البلدان عمومًا بتزايد عبء الديون، والصدمات الاقتصادية، والجوع، وانتهاكات حقوق الإنسان، بما فيها انعدام العدالة بين الجنسين، والصراعات، وضعف الحكم، ومواطن الضعف والمهاشة البيئية متأصلة فيها.

ولم تسبب الأزمة الاقتصادية الراهنة هزة لأسس الاقتصادات الضخمة، والبورصات، وكبريات المؤسسات المالية نفوذًا حول العالم فحسب، بل أيضًا وضعت تلك الاقتصادات الصغيرة، الخاصة بالبلدان الأقل نموًا والتي كانت ضعيفة أصلًا، في خطر داهم؛ بزجها ملايين الفقراء من نساء

على الأقل مرتين أكثر من مستوى الحد الأدنى أو مستوى العتبة، ويجب أن تكون ظروف العيش التي يكفلها هذا الناتج مستدامة مرتفعة. راجع: www.un.org/ohrls

وفي ما يتعلق بالمراجعة التي تتم كل ثلاث سنوات، والتي جرت في 2006، فإن لجنة الأمم المتحدة لسياسات التنمية أوصت بإدراج غينيا بابوا الجديد، وإخراج ساموا من قائمة البلدان الأقل نموًا. وقد وجد أن غينيا الاستوائية وكريباتي Kiribati وتوفالو Tuvalu وفانتواتو Vanuatu مؤهلة للخروج من القائمة لأول مرة. وفي القرارات الأخيرة للجمعية العامة (209/59، 210/59، 33/60) قررت تخريج كيب فردي Cape Verde في نهاية 2007، ومالديف Maldives في كانون الثاني/يناير 2011. وفي نهاية 2007، أصبحت كيب فردي البلد الثاني الوحيد الذي يخرج من قائمة البلدان الأقل نموًا، منذ تأسيس المجموعة في عام 1974. وقد تركت بتسوانا المجموعة في عام 1994.

أريون كاركى Arjun Karki

مراقبة البلدان الأقل نموًا LDC Watch

وفقًا لتعريف الأمم المتحدة، يوجد في العالم 49 بلدًا أقل نموًا (LDCs)⁽¹⁾. تضم نحو

(1) معايير البلدان الأقل نموًا: في مراجعتها الأخيرة التي تجرى كل ثلاث سنوات للبلدان الأقل نموًا، استخدمت لجنة الأمم المتحدة لسياسات التنمية (CDP) المعايير الثلاثة التالية لتحديد البلدان الأقل نموًا:

- معيار الدخل المنخفض، يقوم على تقدير متوسط ثلاث سنوات من إجمالي الدخل القومي للفرد (تحت 745 دولارًا للاندراج، وأكثر من 900 دولار للخروج من قائمة البلدان الأقل نموًا)؛
- معيار مكانة رأس المال البشري، يتضمن مؤشر الأصول البشرية المجمعة بالاستناد إلى: أ) التغذية؛ نسبة السكان الذين يعانون سوء التغذية؛ ب) الصحة؛ معدل الوفيات للأطفال في أو دون الخامسة؛ ج) التعليم؛ نسبة المسجلين في المدارس الثانوية؛ د) نسبة محو أمية الكبار؛
- معيار المهاشة/الضعف الاقتصادي، يتضمن مؤشر الضعف الاقتصادي القائم على مؤشرات ل: أ) حجم السكان؛ ب) بعد المسافة؛ ج) تركيز الصادرات التجارية؛ د) مساهمة الزراعة؛ الفابات والمصايد في الناتج القومي؛ هـ) التشرذم بسبب الكوارث الطبيعية؛ و) عدم الاستقرار في الإنتاج الزراعي؛ ز) عدم استقرار صادرات السلع والخدمات.

ويمكن أن نضيف إلى هذه القائمة أن الأقل نموًا، يجب أن يستوفي المعايير الثلاثة السابقة. فضلًا عن ذلك، وحيث إن المعنى الأساسي لفئة البلد الأقل نموًا، أي الاعتراف بمعوقات بنوية، تستبعد الاقتصادات الكبيرة، يجب على السكان ألا يتجاوزوا 75 مليون نسمة. وكما يكون البلد مؤهلًا للخروج من قائمة البلد الأقل نموًا، يجب أن يصل إلى مستويات العتبة للخروج على الأقل بالنسبة لاثنتين من المعايير الثلاثة، أو يجب أن يتعدى إجمالي الناتج القومي للفرد

(2) Martin Khor, "Global Trends", The Star Online, 14 April 2008; see "LDC Watch: Food Crisis: Defending food sovereignty in LDCs," 2008.

Available at: <www ldcwatch.org>.

المتزايد، وارتفاع مستوى مياه البحار، وتزايد كميات الأمطار، وخطورة الفيضان والبراكين، والتي سوف تديم دوائر الفقر وأزمات الغذاء والوقود، والصراع، وانعدام المساواة، والديون، وسوء التنمية. وعلى الرغم من هذا فإن مواطني البلدان الأقل نمواً، هم الأكثر تضرراً من التغير المناخي المتزايد. فإن همومهم نادراً ما سمعت، أو تمت مواجهتها في عمليات التفاوض الرسمية على أي مستوى. لذلك فمن الأهمية أن نرفع أصوات ضحايا التغير المناخي عالمياً من البلدان الأقل نمواً، في المفاوضات المناخية القادمة، بما في ذلك مؤتمر التغير المناخي التابع للأمم المتحدة في كوبنهاجن في كانون الأول/ديسمبر 2009، حيث نأمل الوصول إلى اتفاق حول المبادئ من أجل معاهدة جديدة، تحل محل بروتوكول "كيوتو".

المساعدات الرسمية للتنمية

من المتوقع للمساعدات الرسمية للتنمية، المتدفقة إلى البلدان الأقل نمواً، أن تنقلص أيضاً مع اعتماد حكومات البلدان المتقدمة على الموارد في تنشيط اقتصادها، وإنقاذ المؤسسات المالية التي كانت في القلب من الأزمة الاقتصادية. وحيث إن البلدان الأقل نمواً مازالت مدينة بديون ثقيلة، فإن مستقبل تقليص تدفقات المعونة، أضاف مزيداً من الضغوط على حكومات هذه البلدان في المحافظة على التوازن بين الاستثمار للتنمية وبين تسديد الديون. وهو ما أسفر عن تخفيض المواد الموجهة إلى احتياجات التنمية. والنتيجة أن البلدان الأقل نمواً أصبحت تواجه صعوبة مضطربة في إنجاز الحاجات والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الأساسية لشعبها.

التحويلات والعمالة في الخارج

تتحد أيضاً التحويلات الواردة إلى البلدان الأقل نمواً من مواطنيها العاملين في الخارج، حيث يخسر هؤلاء العمال المهاجرون وظائفهم بسبب الركود الاقتصادي في البلدان التي توفر العمل. ويتنبأ صندوق النقد الدولي بهبوط هذه التحويلات، بنسب تراوح ما بين 4 و8% خلال العام 2009. وتعد هذه التحويلات المالية مهمة جداً بالنسبة

لسلسلة من قمم الغذاء العالمية والاتفاقيات الدولية، من بينها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وديباجة دستور منظمة الأغذية والزراعة، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وعلى مدى عقدين تقريباً، أعاد المجتمع الدولي مراراً وتكراراً، في اجتماعات رفيعة المستوى حضرها رؤساء الدول والحكومات، إعلان التزامه بمكافحة سوء التغذية، والتأكيد على الأمن الغذائي للجميع. وكان إعلان روما للأمن الغذائي عام 1992، وخطة عمل القمة العالمية للغذاء التي تم تبنيها في 1996 وأعيد التأكيد عليها في مؤتمر المراجعة، بعد خمس سنوات في عام 2002، قد أكدت على تضافر الجهود من أجل مكافحة الجوع كخطوة أولى لازمة، ووضع هدف لتقليل عدد من يعانون الجوع إلى النصف بحلول عام 2015⁽⁴⁾. وقد أكدت قمة الألفية (2000) وسلسلة من اجتماعات المتابعة، على الالتزامات بتحقيق الأمن الغذائي، وحسن التغذية للجميع. وعلى الرغم من التأكيدات المتكررة من قبل قادة العالم، على الحاجة الملحة لتقليل الجوع وسوء التغذية، فإن التقدم في تحقيق الأهداف والمؤشرات الواردة في إطار الأهداف الإنمائية للألفية، جاءت مخيبة للأمل، على الرغم من الخطوات الهائلة التي تم اتخاذها في عدد من البلدان. وحتى اليوم مازال الحق في الغذاء منكوراً، ويعتبر الغذاء مادة للتجارة، أكثر من كونه سلعة لازمة للبقاء على قيد الحياة.

الأزمة المناخية

لقد تعمدت هموم البلدان الأقل نمواً حول الغذاء والمياه والطاقة، بفعل الأزمة المناخية التي تتحدى أهداف النمو الاقتصادي الشامل والمستدام بيئياً. وقد أصيبت هذه البلدان فعلياً بالفقر والكوارث الطبيعية، والصراعات والقيود الجيوفيزيكية، وهي الآن تعاني خطورة مزيد من الآثار المدمرة للتغير المناخي، بما يشمل التصحر

للطفولة من أن أسعار الغذاء العالمية المرتفعة، يمكن أن تؤثر على ما يصل إلى مليوني مواطن هناك، أي أكثر من نصف سكان إريتريا. وقد تنبأت هيئات الأمم المتحدة بأن 1.3 مليون نسمة ممن يعيشون تحت خط الفقر، سيكونون الأكثر معاناة. وقد حذرت منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) من أن الأسعار المتزايدة قد "أشعلت أسعار الغذاء" في 36 بلداً. ووفقاً لبرنامج الغذاء للأمم المتحدة، فإن 12 بلداً من أصل 16 يشكلون أكثر المناطق جوعاً، تقع في البلدان الأقل نمواً (أفغانستان، وجيبوتي، وإثيوبيا، وغينيا، وهابيتي، وليبيريا، وموريتانيا، ونيبال، والسنگال، والصومال، وأوغندا، واليمن)⁽³⁾.

وبسبب إنفاق أغلبية شعوب البلدان الأقل نمواً، ما بين 70 و80% من دخولهم على الطعام، فقد كانت الضربة عنيفة من الزيادات الحادة في أسعار الغذاء المحلية. وتشمل عواقب أزمة الغذاء، التي أطلق عليها رئيس برنامج الغذاء العالمي "تسونامي صامت"، انتشاراً واسعاً لبؤس وسوء تغذية الملايين من الناس. وتبين أزمة الغذاء أن النهج الزراعي الصناعي السائر بتوجهات السوق لتحقيق الأمن الغذائي، قد فشل فشلاً كلياً في إطعام الجوعى في البلدان الأقل نمواً. وثمة عوامل أخرى مختلفة، مثل تعزيز الزراعة التابعة للمؤسسات، وإدخال خاصية الاعتماد شبه الكلي على الإمدادات الخارجية في الغذاء، ونقص الاستثمارات الإنتاجية في النظم الزراعية المحلية، والاحتباس الحراري، وعدم التوازن التجاري، وتحرير التجارة، كلها مسؤولة أيضاً عن انعدام الأمن الغذائي في البلدان النامية. وقد أدت هذه العوامل إلى الأزمة الحالية، وأجبرت بلايين الناس على الوقوع في براثن الجوع، وقللت من التنوع الحيوي بصورة شديدة، وأوشكت على تدمير النظام البيئي.

لقد أعلن الغذاء حقاً من حقوق الإنسان في

(3) See WFP, "Cash roll-out to help hunger hot spots", Rome, 12 August 2008.

Available at: <wfp.org/english/?ModuleID=137&Key=2899>; "UN System Response to the World Food Security Crisis (as of September 2008)"; available at: <www.un.org/esa/sustdev/publications/trends_

Africa2008/indx.htm>.

(4) See: FAO, "International Conference on Nutrition", Rome, 1992; FAO, "World Food Summit Plan of Action, 1996; FAO, World Food Summit: Five Years Later", 2002. Available at: <www.fao.org/worldfoodsummit/english/index.html>.

لبلدان مثل تاھیتی، ولیسوتو، ونبیال. حیث تشكل التحويلات لهذه البلدان أكثر من 15% من إجمالي دخلها القومي. وبالمثل، فإن الصناعات التصديرية في بلدان أقل تنمية، مثل صناعة الملابس، تنحدر أو حتى تتوقف عن الإنتاج، بسبب الهبوط الاقتصادي.

وقد شعرت البلدان الأقل نموًا في منطقة الباسفيك أيضًا بانحدار نسبة التحويلات، كما حدث في ساموا، وتوفالو، وكريباتي؛ بسبب آثار البطء في أسواق العمل والبطالة المرتفعة في دول المصدر، خصوصًا الولايات المتحدة ونيوزيلندا، وأستراليا. ومن المحتمل أن ترتفع مجددًا نسبة البطالة، المرتفعة أصلاً، في البلدان الأقل نموًا، في المستقبل القريب. وهو ما يستتبعه زيادة في الصراعات الاقتصادية الاجتماعية والاضطراب السياسي. وبالنسبة إلى البلدان الأقل نموًا التي قامت بالاستثمار في تأسيس أسواق مالية منخفضة الضرائب، وأقل تنظيمًا من قبل الدولة، كمصدر للعائدات الحكومية، مثل توفالو وكريباتي، فإن قيمة أموال الاستثمار التي وضعتها هذه البلدان من المتوقع انخفاضها مع استمرار الاضطراب الحالي للأسواق المالية.

في السنغال، أحد البلدان الأقل نموًا في إفريقيا، تصل التحويلات إلى 10% من إجمالي الناتج القومي. وفي عام 2008، كان مقدر لها أن تصل إلى ما يقرب بليون يورو. وهو ما يزيد عن 11% من إجمالي الناتج القومي في ذلك العام. ويقل الانحدار في التحويلات الاستهلاكية الأسري في مناطق كثيرة، إلى جانب مستوى الأعمال العامة ومشاريع البناء. وهو ما أسفر، إلى جانب الحد من الخدمات الحكومية، عن مزيد من الشطف والفقر للنساء والأطفال، خصوصًا في ما يتعلق بالصحة والتعليم، وسبل العيش والأمن الغذائي.

الصادرات

في أفغانستان تأثرت البنود التصديرية الرئيسية، مثل السجاد وجلد الماعز، بشدة جراء الأزمة المالية. فقد هبطت صادرات السجاد بنسبة 25% وصادرات الجلد الناعم المعروف باسم كاراكول Karakul بنسبة 20%، وفق هيئة التصدير الاستثماري

الأفغانية (هيئة لتعزيز الصادرات). وتعتمد مصادر الرزق لأكثر من 50% من المواطنين في الأقاليم الشمالية على قطاع السجاد. وقد تأثرت صناعة الجلود بشدة، بسبب عام كامل من الجفاف. والآن يزداد العبء المالي على الفلاحين، مع هبوط الطلب على السلعة دوليًا.

في إثيوبيا، أشارت التقارير إلى أن ربع الواردات قد انحدر هذه العام بمقدار 803 بلايين دولار أمريكي. وتزعم وزارة التجارة والصناعة أن الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة قد أثرت على سوق الصادرات المستوعب للإنتاج الإثيوبي، خصوصًا من القهوة والحبوب المنتجة للزيوت. وفي حالات كثيرة، نجد أن منتجي هذه السلع الرئيسيين هم فلاحون صغار سوف يتأثرون مباشرة بالأزمة.

المضي قدمًا

والوضع المذكور آنفًا، الذي يدفع ملايين الناس في البلدان الأقل نموًا نحو الفقر المتزايد والضعف، يتطلب تحركًا سريعًا وملحًا. وبغرض التغلب على الأزمة الاقتصادية العالمية، وخلق بيئة ممكنة للتنمية في البلدان الأقل نموًا، فمن المهم جدًا أن يجتمع المجتمع الدولي وحكومات البلدان الأقل نموًا، لبحث سبل مكافحة آثار الأزمة الاقتصادية على هذه البلدان.

وهذا ما سيتحقق مع التغيير الأساسي للبنية المالية العالمية. فالفشل الذريع في النظام الحالي لا يعرض لنا ملامح عدم ملاءمته فحسب، بل يبرز كذلك فضل المناهج والمقاربات الراهنة للتنمية. فبالنسبة لكثير من الناس الذين يعيشون في فقر في البلدان الأقل نموًا، لم يجلب هذا النموذج الحالي من النمو الاقتصادي سوى القليل من المنفعة، إذا وجدت.

وفي السعي إلى حلول للمشكلات التي نتجت عن الأزمة الاقتصادية، تعد الأفعال التالية ذات أهمية ملحة:

1. فتح أسواق البلدان المتقدمة أمام صادرات البلدان الأقل نموًا بدون شروط، يعد أمرًا ضروريًا لتعزيز التجارة العادلة، وتدعيم اقتصاد هذه البلدان؛ لإعادة النمو. فنسبة الصادرات من البلدان الأقل نموًا إلى البلدان المتقدمة التي تتمتع

بالإعفاء الضريبي لا تتعدى 79% وفقًا لتقرير مجموعة عمل الأهداف الإنمائية للألفية، التابعة للأمم المتحدة، للعام 2008. ويجب احترام اتفاقية الإعفاء الضريبي للخطوط التعريفية 97% لصادرات البلدان الأقل نموًا (باستثناء الأسلحة والنفط) وفق الالتزام الذي جاء في الإعلان الوزاري لمنظمة التجارة العالمية لعام 2005.

2. ثمة حاجة ملحة لتغيير وإعادة بناء حكم المؤسسات المالية الدولية؛ بغرض تعزيز المساواة العامة والشفافية، وهو ما يجب أن يتم وفقًا لحاجات البلدان الأقل نموًا. فضلًا عن ذلك، فإن المشاركة الديمقراطية لجميع البلدان في المفاوضات مع المؤسسات المالية الدولية، ومع مؤسسات النقد، والأمم المتحدة في مركزها، مسألة حيوية لضمان نظام مالي أكثر تكافؤًا وديمقراطية واستدامة.

3. للتغلب على الأزمة الاقتصادية في البلدان الأقل نموًا، يجب إلغاء كافة الديون على الفور وبدون شروط وبلا رجعة. ولتسهيل هذه العملية ثمة حاجة ملحة لتأسيس آلية عمل شاملة، تطبق على مستوى دولي، وتتصف بالشفافية والحيادية.

4. بالمثل، تعد تعبئة الموارد المالية المحلية والدولية بصورة متكافئة أمرًا ضروريًا لتحقيق تنمية مستدامة في البلدان الأقل نموًا. خصوصًا بالتركيز على الوصول إلى البنية الاقتصادية والاجتماعية الأساسية، والحماية الاجتماعية. ويجب ألا يتأخر تطبيق توصيات منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي، لتوحيد المعونة للبلدان الأقل نموًا⁽⁵⁾.

5. من العاجل زيادة تدفق المساعدة إلى البلدان الأقل نموًا؛ لتمكينها من التغلب على الأزمة الاقتصادية وتعزيز التنمية. على الرغم من الإحصاءات النقدية حول تعزيز التنمية لعام 2002، والتي حثت البلدان المتقدمة على القيام "بجهود ملموسة نحو تلبية الهدف الخاص بإجمالي

(5) The 2001 DAC Recommendation to untie ODA to LDCs was amended on 15 March 2006, and more recently in July 2008, extending the Recommendation to include non-LDC HPCs.
See: www.oecd.org/dac/untiedaid

خاتمة

إن العالم المتعولم الذي نعيشه اليوم، في أشد الحاجة إلى مقاربات عالمية جديدة. وإذا كان علينا تحقيق أهداف نطمح جميعاً إليها، فنحن في حاجة إذن إلى التأكد من أننا نعمل لتخفيف حدة تبعات الأزمة الاقتصادية العالمية المدمرة. وأن نستغلها كفرصة سانحة لإحداث تغير حقيقي في النظام العالمي. بحيث ينال الجميع فرصاً أفضل لعيش حياة كريمة وأمنة. ويعتمد نجاحنا في هذا على كيفية مواجهتنا للحاجات الملحة بيننا، خصوصاً حاجات هؤلاء الذين يعيشون في البلدان الأقل نمواً، من يواجهون التحديات الأكبر.

ستيغليتز (Stiglitz Commission) المعنية بإصلاح النظام النقدي والمالي العالمي، تعد محل ترحيب، فضلاً عن ذلك، ثمة حاجة لخلق نظام احتياطي عالمي للبنية المالية الدولية. وبالمثل، يجب تنفيذ الالتزامات الدولية بفاعلية مباشرة؛ بغرض مواجهة أسباب الأزمة الاقتصادية العالمية، وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها عالمياً، بما فيها برنامج عمل بروكسل، والأهداف الإنمائية للألفية، وأجندة أكرا للتحرك، حول فاعلية المساعدات في البلدان الأقل نمواً. ومن وثيق الصلة بهذا، أن نبرز ونلفت انتباه المجتمع المدني إلى حقيقة أن الفشل في تحقيق الأهداف الإنمائية في البلدان الأقل نمواً، سيسفر عن فشل عام وكلي لهذه الأهداف.

ناتج قومي 0.7 كمساعدات رسمية لتنمية البلدان النامية، ومن 0.15% إلى 20% من الناتج القومي للبلدان المتقدمة إلى البلدان الأقل نمواً بحلول عام 2010 كما تم الاتفاق في برنامج بكين للعمل، فإن بلداناً عديدة يبدو أنها تجاهلت هذه الأهداف والاتفاقات.

6. تحتاج البلدان الأقل نمواً حزمة تنشيطية خاصة على شكل منح لمكافحة آثار الأزمة الاقتصادية. والفشل في إدخال مثل هذه الحزمة، سيسفر عن مخاطر كبيرة من زيادة الإبادات الجماعية، والانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان في البلدان الأقل نمواً. في هذا السياق، فإن التوصيات التي قدمتها لجنة الخبراء التي أسسها رئيس الأمانة العامة للأمم المتحدة (المعروفة بلجنة

تزايد تحديات الأزمة الاقتصادية العالمية: الخيارات السياسية في المنطقة العربية

تأتي الأزمة الاقتصادية العالمية في وقت تسعى فيه بلدان المنطقة العربية ومواطنوها إلى التكيف مع أسعار الطعام والوقود، شديدة التذبذب. فضلاً عن ذلك، فإن المنطقة تزداد تأثراً بالتغير المناخي، مع زيادة التصحر، وارتفاع المياه الساحلية، وندرة المياه العذبة. ويشكل تأثير هذه الأزمات مظاهر الضعف المتفجرة على مستوى المنطقة، التي يقبع الفقر والبطالة في قلبها. وهو ما يستدعي تدخل مختلف الأطراف المعنية؛ وينبغي للاستجابات للأزمة الاقتصادية أن تضع في اعتبارها الحاجة إلى معالجة الأزمات الأخرى أيضاً. كما ينبغي على الحكومات العربية أن تقوي التعاون، وتمكن المواطنين من المشاركة في تحديد أولويات التنمية، وتوجه السياسات الاجتماعية نحو تقليل الفقر بطريقة مستدامة ومتكافئة.

كيندا محمديّة

شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية

أوليفر بيرس Oliver Pearce
"كريستيان أيد" (1) Christian Aid.

مثل الأجزاء الأخرى في العالم، تمر المنطقة العربية بتقلص في النشاط الاقتصادي، وبمعدلات مرتفعة من الفقر والبطالة، وبالمطالب المتزايدة للخدمات الاجتماعية، وانعدام الأمان الاقتصادي، والانتهاكات المتزايدة للحقوق الاقتصادية والاجتماعية. لقد كان للأزمات الاقتصادية السابقة آثار متباينة على الفقراء، ولن تكون هذه الأزمة مختلفة في هذا الصدد. وهو ما يعني مزيداً من الضغوط على المجتمعات التي تعاني بالفعل، بسبب التغير المناخي وتذبذب أسعار الغذاء والطاقة. وتعالى البلدان العربية من المشاشة وتعرض لآثار الأزمة العالمية، نظراً لضعف مؤشرات مكتسبات التنمية البشرية، وعدم قيامها على سياسات حكومية طويلة الأمد والتي من شأنها حماية استدامتها. فضلاً عن ذلك، فإن الصراعات وعدم الاستقرار السياسي ينتشران انتشاراً واسعاً. ومن المحتمل أن يزداد الوضع سوءاً بسبب الركود الاقتصادي.

تحديات التنمية الرئيسية في المنطقة

وتعد التدابير المرتبطة بخطوط الفقر المرتفعة مهمة، خصوصاً في وقت أصبحت الأسر في المنطقة العربية مؤخراً تستوعب مزيداً من تكاليف السلع الأساسية، بما فيها الغذاء والوقود، والتي تستحوذ على نسبة كبيرة من دخولهم. وتلاحظ مصادر الأمم المتحدة أن نحو 31 مليون نسمة في المنطقة العربية، نتيجة لأزمة الغذاء، يعانون الجوع (نحو 10% من إجمالي عدد السكان). وهذا ما يعكس تزايداً مقداره 6 ملايين جائع مقارنة بعام 1992، تشمل أرقاماً قياسية في السودان واليمن⁽³⁾، وتحديداً أثناء فترة أظهرت فيه مؤشرات التنمية البشرية عموماً تحسينات مستمرة. والحقيقة أن أزمات أسعار الغذاء معرضة للمشاشة، في المنطقة التي تستورد أكثر من 50% من استهلاك طعامها.

واستجابة لأزمة الطعام، طبقت الحكومات العربية عدداً من التدابير، غالباً ما تتضمن توفيراً مباشراً للطعام الأساسي، أو الدعم المتزايد له. وهذه التدابير إلى جانب فرض ضوابط على الصادرات لم تفعل سوى القليل لضمان عدم ارتفاع الأسعار في المستقبل، أو أن الكميات المتوفرة من الأغذية الأساسية ستكون كافية. وثمة مسائل جوهرية لم يتم تناولها تناولاً ملائماً، مثل زيادة إنتاج الغذاء، ودعم صغار الفلاحين في بيع منتجاتهم، والوصول إلى

تزايد أعداد من يعيشون في فقر تشهد المنطقة العربية انخفاضاً ملحوظاً في مستويات الفقر، من ثمانينيات إلى تسعينيات القرن العشرين. ولكن، في أواسط التسعينيات، ارتفعت نسبة من يعيشون في فقر على أساس دولار ودولارين في اليوم وبقيت راکدة؛ حتى دخلنا القرن الحادي والعشرين، مع انحدار تدريجي جداً. ونظراً للنمو الثابت لعدد سكان المنطقة، فإن إجمالي من يعيشون في فقر مدقع قد يتزايد بالفعل.

فضلاً عن ذلك، فإذا ارتفعت عتبة الفقر قليلاً على سبيل المثال من دولار إلى دولارين يومياً، أو من 2 إلى 3 أو 4 دولارات يومياً، فإن أعداد الفقراء ستتزايد. في الواقع، أنه برفع خط الفقر من 2 إلى 3 دولارات يومياً، فإن ذلك يعني زيادة عدد من يعيشون في الفقر إلى أكثر من الضعف؛ من 45 مليوناً إلى 92 مليوناً. على سبيل المثال، يعيش أكثر من 70% من مواطني مصر على 3 دولارات يومياً أو أقل. وهذه النسبة سوف ترتفع إلى أكثر من أربعة أشخاص من كل خمسة إذا رفعا خط الفقر إلى 4 دولارات يومياً⁽²⁾.

(3) وفقاً لـ جاك ضيوف Jacques Diouf، مدير عام منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، متحدثاً في مؤتمر رفيع المستوى أعده منتدى القطاع الخاص والمجتمع المدني في 19 كانون الثاني/يناير 2009.

(2) Iqbal, F. Sustaining Gains in Poverty Reduction and Human Development in the Middle East and North Africa. Washington, DC: The World Bank, 2006.

(1) هذه المقالة نسخة مختصرة من وثيقة للسياسات، وضعتها المنظمتان بمناسبة المؤتمر رفيع المستوى للأمم المتحدة حول الأزمة الاقتصادية والمالية وأثرها على التنمية.

الأسواق، وتأمين وصول المستهلكين الفقراء للطعام الذي يمكن تحمّل أعبائه المالية، ومواجهة انعدام التوازن في نظام التجارة العالمية، والاتفاقات المعنية بالزراعة.

انعدام المساواة المتواصل والمتزايد

يأتي الارتفاع في درجة انعدام المساواة، بصورة مستمرة بين كثير من البلدان، وأيضاً بداخلها، كملح آخر ملحوظ في المنطقة العربية يجب وضعه في الاعتبار. فالزيادة في الثروة خلال السنوات الأخيرة، لم تترجم الى مساواة، وجزء كبير من سكان المنطقة، هؤلاء الذين لم يشاركوا أصحاب الامتيازات، يعانون حالياً العيش في الفقر أو على عتبة الفقر. وفضلاً عن ذلك، فإن البلاد التي تعاني الصراع، مثل العراق ولبنان والأرض الفلسطينية المحتلة، والسودان، لم تمر بخبرة تيارات النمو المتواصل التي شهدتها كثير من البلدان الأخرى في المنطقة.

البطالة المزمنة

تأتي البطالة المزمنة من بين أسباب عيش جزء كبير من الناس في المنطقة العربية حياة فقيرة. والحقيقة أنه أثناء تلك السنوات التي كانت الاقتصادات العربية تنمو فيها، وبدأت دخول الأفراد أيضاً في الارتفاع، كانت البطالة مرتفعة وفي تزايد مضطرد. ومن العوامل الأخرى التي تجعل البطالة أحد الهموم الرئيسية في ضوء الأزمة العالمية: (1) ارتفاع معدل المواليد والسكان صغيري السن نسبياً، في المنطقة. وهو ما يعني أن كثيراً من الخريجين الجدد، ومن أتموا المرحلة المدرسية، يدخلون سوق العمل بأفاق عمل متقلصة، (2) تركز النشاط الاقتصادي في قطاعات لا تخلق فرصاً للعمل، مثل العقارات، والمالية⁽⁴⁾.

(4) منظمة العمل الدولية، موجز تيار العمل العالمي، جنيف:

International Labour Organization (ILO). Global Employment Trend Brief. Geneva:

مكتب العمل الدولي 2007. يشير التقرير إلى نمو مرتفع جداً في القوة العاملة في المنطقة العربية، يبلغ متوسطها 3.7% بين عامي 2005 و2007. وفي الفترة بين 2005-2007، تجاوزت البطالة 13%، بينما كانت معدلات البطالة بين

مستوى العالم، من الوارد أن تتسع الفجوة بين الأعمال المتوفرة وبين أعداد قوة العمل اتساعاً حاداً. وعودة المواطنين الذي عملوا في الخارج كمهاجرين اقتصاديين سيصيبون أسواق العمل بالتضخم، مع استقطاعات في النشاط الاقتصادي في بلدان مجلس التعاون الخليجي التي تظهر أصدائها في البلدان الأفقر⁽⁵⁾. ومن هنا فمن الأهمية بمكان أن تكون الحكومات، وغيرها من المؤسسات التي يعتمد عليها الفقراء والجماعات المستضعفة مثل الأسر عبر البحار، والممولين، والبنوك قادرة على ملء هذه الفجوة، عندما ترزح الدخول الفردية تحت مثل هذا الضغط.

أدوات سياسات الحكومات الاقتصادية ومصادر الدخل

نمت الاقتصادات في المنطقة العربية استناداً الى نماذج الربيع، وشبه الربيع. وتشمل البلدان المنتجة للنفط. حيث تأتي كتلة إجمالي الدخل القومي، ودخل الحكومة، من صادرات المنتجات النفطية. بينما تعتمد الدول غير المنتجة للنفط اعتماداً كبيراً على أنواع أخرى من الدخل، على رأسها التحويلات، والمعونات الأجنبية والقروض الثنائية ومتعددة الأطراف⁽⁶⁾.

الشباب في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الأعلى حول العالم، وقدرتها منظمة العمل الدولية بنسبة 25.7% في عام 2003 (تراوح بين 46% في الجزائر، و6.3% في الإمارات العربية المتحدة). وهذه البيانات الرسمية المجمعة من المحتمل أن تنطوي على سوء تقدير لمعدل البطالة عمومًا، وأيضاً تخفي معدلات مرتفعة في البلدان الأفقر مثل مصر، حيث إن 20% يعني أكثر من 10 ملايين مواطن متعطل يبحثون عن عمل.

(5) Khan, A., Abimourched, R. and Ciobanu, R.O. "The Global Economic Crisis and the Impact on Migrant Workers". ILO Global Job Crisis Observatory, 2009.

Available from: <www.ilo.org/public/english/support/lib/financialcrisis/featuresstories/story11.htm>.

(6) آليسا، تحديات الإصلاح الاقتصادي في العالم العربي: نحو اقتصادات أكثر إنتاجية". Allisa, S. "The Challenge of Economic Reform in Arab World: Toward More Productive Economies". Carnegie Endowment for International Peace, May 2007. Available from: <www.carnegieendowment.org/publications/index.cfm?fa=view&id=19147>.

ومنذ أواسط ثمانينيات القرن الماضي، عززت الحكومات العربية الإصلاحات الاقتصادية التي أثارها انحدار الدخل، بسبب تذبذب أسعار النفط، وما ارتبط بها من تقلص في التحويلات. وقد تمت تدابير الإصلاح بإيعاز من الخارج، وبالتكرار على برامج قررتها مؤسسات مثل صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي التي ركزت على توصيات تخص السياسات الكلية واستقطاعات في انفاقات الحكومة، والخصخصة، وتحرير التجارة، وسياسات الفائدة، ومعدلات التغيير⁽⁷⁾. وفي الوقت نفسه، كانت السياسات الاجتماعية تزداد تهميشاً.

وخلال تحديد الخيارات الخاصة بالسياسات واتخاذ التدابير اللازمة في مواجهة الأزمة الحالية، أولت حكومات البلدان العربية غير المنتجة للنفط، اهتماماً كبيراً للمعونات الخارجية، والاستثمار الأجنبي المباشر، وتحرير التجارة، والتحويلات من الخارج، فيما واصلت البلدان المنتجة للنفط التركيز على القيمة الإيجابية من الصادرات النفطية⁽⁸⁾. ولكن هذه البلدان شهدت عجزاً متزايداً في الموازنة، حيث وصلت قيمة العجز في عام 2008 الى 1% من إجمالي الناتج القومي في مصر، و2.7% في سوريا، و13.5% في لبنان، و18% في الأردن⁽⁹⁾.

وقد ورد في تقارير صندوق النقد الدولي أن قيمة العجز الحالي في بلدان المغرب العربي،

(7) Al-Jourchi, S. "Economic and Social Rights: Preliminary Review of International and Regional Initiatives". Prepared for the Arab NGO Network for Development, 2008.

(8) أشار البنك الدولي في عديد من تقاريره إلى أن نمو إجمالي الدخل القومي في البلدان العربية ذات الموارد الفقيرة والعمالة الكثيفة قد قامت على تدفقات قوية من عائدات السياحة، والتحويلات من الخارج وتزايد الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

(9) سيف وشوكير. "البلدان العربية تتعثر في مواجهة الأزمة الاقتصادية المتنامية".

Saif, I. and Choucair, F. "Arab Countries Stumble in the Face of Growing Economic Crisis". Carnegie Endowment for International Peace, May 2009. Available from: <www.carnegieendowment.org/> files/economic_crisis_wc_english.<pdf

العمالية، صعدت أيضاً من 0.2% الى 0.9% وفي البلدان الغنية بمواردها والمستوردة لقوة العمل، انخفضت النسبة من 0.7% الى 0.3%.

وهذه التدفقات التي تركزت في مصر، والأردن، ولبنان، والمغرب، وتونس، وأيضاً في الإمارات العربية المتحدة حفزها ودفعها إتمام صفقات الخصخصة الرئيسية، والاستثمارات المتزايدة في قطاع الطاقة. على سبيل المثال، فقد ازدادت المعونات والاستثمارات الأجنبية المباشرة في مصر الى 6.1 بلايين دولار في عام 2006، بسبب رخص الاتصالات الهاتفية، وخصخصة القطاع المصرفي. وهذا ما يشير الى أن تدفق المعونات والاستثمارات الأجنبية المباشرة، لم تصمم وفقاً لأولويات التنمية البشرية، ولم تضع في أولوياتها القيمة الاجتماعية المضافة.

ومن المنطقي أن نفترض أن كلاً من المساعدات الرسمية للتنمية، والمعونات والاستثمارات الأجنبية المباشرة، قد لا تكون ممنوحة وفق الترتيبات السابقة بسبب الموازنات العالمية المضغوطة. وهو ما يعني استثماراً أقل لكل شخص في الأوقات التي يهبط فيه الدخل الوارد من الهيدروكربونات والضرائب التي أسفرت بالفعل عن موازنات مضغوطة. وسوف يكون هناك أيضاً ضغط أكبر على الموازنات في البلدان فقيرة الموارد وكثيفة العمالة، تلك البلدان التي تعتمد حالياً على المعونات والاستثمارات الأجنبية المباشرة، بنسب بلغت أكثر من 8% من إجمالي دخلها القومي.

التجارة

أصبح تحرير التجارة أحد التوصيات السياسية التي تم الترويج لها، وتبنيها، في المنطقة العربية، كأداة للنمو وجذب المعونات والاستثمارات الأجنبية المباشرة. وقد كانت البلدان العربية جد نشطة، في توسيع وتعميق اتفاقات التجارة بين بعضها البعض، وقد فتحت اقتصادها على التجارة والاستثمارات، وتدفعات رأس المال، مع بلدان من مناطق أخرى بصورة دالة. ولكن بالرغم من الإصلاحات الكثيرة، فإن إجمالي التجارة في عام 2005 في البلدان العربية،

وتميل الى أن تعكس الأحداث الجيوسياسية والعسكرية في المنطقة، والاستراتيجيات الداعمة للدفاعيين الدوليين الرئيسيين فيها. والحقيقة أن البلدان الأقل نمواً في المنطقة (منها جزر القمر، وجيبوتي، وموريتانيا، والصومال، واليمن) تلقت 25.3% ما بين عامي 2000 و2006 فقط من المساعدات الرسمية الموجهة للتنمية. ومن ناحية أخرى، ذهبت 46% من المساعدات في تلك الفترة الى العراق. وعموماً فقد تلقت كل من العراق والأراضي الفلسطينية المحتلة والسودان 63% من إجمالي المساعدات⁽¹¹⁾. ومن الواضح أن ثمة فجوة كبيرة بين توجيه المساعدات الى المنطقة، وأولويات التنمية البشرية⁽¹²⁾.

في ما يتعلق بإجمالي المعونات والاستثمارات الأجنبية المباشرة، فإن نصيب العرب منها على مر عقد كامل من 1990 الى 2000 كان 2.1% فقط (1% بين 1990 و1999). وقد ازدادت هذه المعونات زيادة كبيرة، فمن 6 بلايين دولار بين عامي 1995 و1999 وصلت الى 24 بليون دولار في 2006⁽¹³⁾. ونحو 34% من المعونات والاستثمارات الأجنبية المباشرة، تأتي من بلدان عربية أخرى. ففي الفترة بين عامي 1996 و2006 صعد نصيب المساعدات والاستثمارات الأجنبية المباشرة، كنسبة مئوية من إجمالي الدخل القومي، من 1% الى 7% للمنطقة ككل (بدون العراق). وفي البلدان الفقيرة في مواردها والكثيفة بقوتها العاملة، صعدت هذه النسبة صعوداً دالاً من 2.4% الى 8%؛ وفي البلدان ذات الموارد الغنية والكثافة

تراوح بين 1 و2.6%. ومن المتوقع أن تزداد سوءاً بحلول عام 2012. ومع تقلص فرص التصدير، من المتوقع أن يزداد العجز في الموازنة، بسبب الطلب المتناقص في السوق الأوروبية، التي تستوعب النسبة الأعلى من صادرات المنطقة العربية، وكذلك نظراً للقيود المفروضة على الطلب، من قبل دول الخليج التي تستوعب صادرات البلدان العربية ذات الكثافة العمالية العالية. فضلاً عن ذلك، فمن المتوقع أن تتخفف عوائد الضرائب نتيجة للأزمة، مع مزيد من الانخفاضات المتوقعة في الأجور، والتحويلات الخارجية والحكومية، وبالتالي فإن الانخفاض الناتج في الموارد العامة والخاصة، لا شك يمثل خطورة كبيرة على مكتسبات التنمية الحديثة، ما يؤدي الى تصاعد الفقر والبطالة وتعميق حدتهما، ما لم يتم الشروع في تنفيذ التدابير المستهدفة والتحركات الحاسمة. لقد كشفت الأزمة الحالية الطبيعة المتذبذبة للمعونات والتحويلات، وأيضاً مدى محدودية عوائد تحرير التجارة. وهذه الخيارات المتعلقة بالسياسات، لا يمكن اعتبارها عوامل لطبيعة مستقرة، يمكن على أساسها بناء سياسات نمو مستدامة طويلة الأمد. فهذه السياسات وأدواتها، ينبغي أن توضع في الاعتبار كأدوات تكملية لسياسات أكثر استقراراً، تحتاج الى تطوير في المنطقة، مع توجه فعال نحو إعطاء الأولوية لتدعيم دوائر الإنتاج الإقليمية والتجارة الدولية، وكذلك الاستهلاك والإنتاج المحلي.

المعونات والاستثمار الأجنبي المباشر

أصبحت المعونات الخارجية بالنسبة الى بعض البلدان العربية، جزءاً مهماً من إجمالي الدخل القومي، خصوصاً في البلدان التي تأثرت بالصراعات، مثل العراق، ولبنان، والأراضي الفلسطينية المحتلة، بالرغم من تذبذب مبالغ هذه المعونات تذبذباً كبيراً. وقد بلغ صافي مساعدات التنمية الرسمية التي مُنحت للدول العربية الاثنتين والعشرين 17.1 بليون دولار في 2006. وقد مثل هذا تقريباً 20% من إجمالي المساعدات الرسمية التي قدمتها الدول المانحة للبلدان النامية من أجل التنمية⁽¹⁰⁾. ولكن هذه الزيادة تركزت في بضعة بلدان،

(10) محجوب، أ. "المساعدات الرسمية للتنمية في البلدان العربية". أعدته شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، في المشاركة في مؤتمر مراجعة تمويل التنمية (الدوحة، 2008).

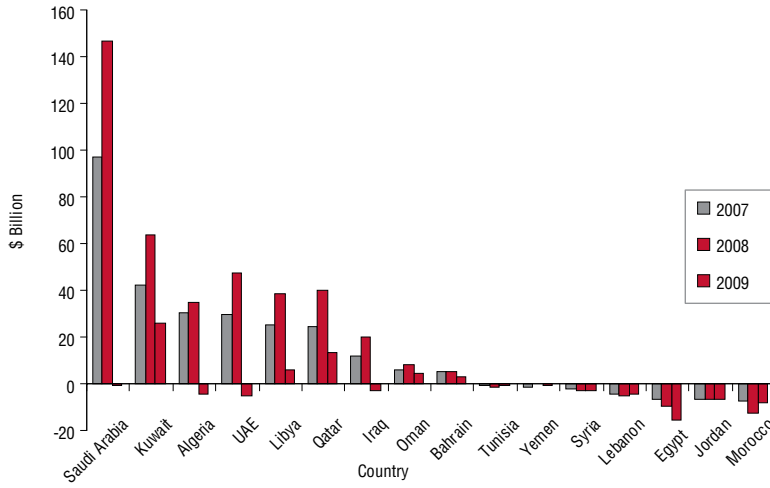
(11) تعتبر مصر من كبرى البلدان التي تتلقى معونات في المنطقة؛ فقد تلقت 10% في الفترة بين 2000 و2006 من المساعدات الرسمية للتنمية الممنوحة للبلدان العربية من لجنة مساعدات التنمية.

(12) Ibid.

(13) يستند هذا الجزء على أعداد البنك الدولي. التنمية الاقتصادية ومنظوراتها: خلق فرص العمل في عهد النمو المرتفع.

World Bank. Economic Developments and Prospects: Job Creation in an Era of High Growth. Washington, DC: World Bank, 2007.

الشكل ١



المصدر: بيانات صندوق النقد الدولي

في تونس، و2.2% منه في الجزائر⁽¹⁸⁾. ويتبنا البنك الدولي بأن التحويلات بعد أن ارتفعت بنسبة 8% تقريباً في العام السابق، ستهبط في 2009. ومن الصعب الإلمام بحجم هذا الهبوط، بالرغم من تنبؤ سيناريو أسوأ الحالات في العام الماضي، بهبوط مقداره 5% في عام 2009 مقارنة بعام 2008 ومزيد من الهبوط في عام 2010.

السياسات الاجتماعية

تعاني البلدان العربية من عجز متواصل في ما يتعلق بالسياسات الاجتماعية. وهذا ما يعكس في جزء منه نقص المستويات المرضية من المشاركة في عملية استجابات السياسات التنموية، أو منظومات الإنقاذ التي تقوم بها الأطراف المعنية المختلفة، شاملة منظمات المجتمع المدني. كما تعكس أيضاً القدرات المحدودة للمؤسسات الرسمية في السياسات الاقتصادية والاجتماعية التنموية الشاملة. فهناك غياب للخدمات الاجتماعية الجيدة التي يمكن تحمّل أعبائها، والوصول الى هذه الخدمات. كما أن الحماية الاجتماعية المتوافرة لدى فئات اجتماعية مختلفة محدودة⁽¹⁹⁾.

(18) Saif and Choucair. op. cit

(19) حتى في اقتصاد مثل تونس، حيث يعتبر صندوق التأمين الاجتماعي نموذجياً، تواجه الحكومة مشكلات تتعلق بمستويات البطالة =

مثل المواد الغذائية، فإن أثر الأزمة على التوازنات التجارية في المنطقة، سيكون شديداً.

التحويلات

تشكل التحويلات الواردة من الخارج، والتي تصل الى أكثر من 30 بليون دولار، تدفقاً يفوق المعونات الواردة الى المنطقة العربية. ومن ثم فهي ذات أثر كبير على الأسر والمجتمعات. فنسبة كبيرة من الأسر ذات الدخل المنخفض، تعتمد على هذه التحويلات. وقد شهدت التحويلات الواردة الى البلدان ذات الموارد الفقيرة والعمالة الكثيفة من بينها جيبوتي ومصر والأردن ولبنان والمغرب والأراضي الفلسطينية المحتلة وتونس زيادة في التحويلات من 8 بلايين دولار خلال 1996-1999 الى 13.9 بليون دولار في عام 2006⁽¹⁶⁾. وبالمثل، فإن البلدان الغنية بمواردها وبالقوة العاملة، مثل الجزائر وسوريا، ازدادت التحويلات فيها من بليون دولار الى بليون ونصف البليون دولار ومن نصف بليون الى 0.9 بليون دولار، على التوالي في الفترة نفسها⁽¹⁷⁾. وفي عام 2007، شكلت تدفقات التحويلات نحو 9% من إجمالي الدخل القومي في المغرب، و5% منه

(16) World Bank. op. cit

(17) Ibid.

تمثل 4% فقط من حجم التجارة العالمية. فضلاً عن ذلك، وبالرغم من الصادرات الهيدروكربونية الكبيرة، وتحرير التجارة، إلا أن صادرات المنطقة لم تمثل سوى 5.5% فقط من حجم الصادرات العالمية، 90% منها من الصادرات النفطية⁽¹⁴⁾.

وعلى الجبهة الإقليمية، وبالرغم من إطلاق المنطقة العربية التجارية الحرة (PAFTA) في عام 1997، وإلغاء التعريفات الجمركية لنقل البضائع بين 19 دولة من إجمالي 22 دولة حتى الآن، إلا أن التجارة العربية البينية اليوم تراوح ما بين 10% و13% من إجمالي تجارة هذه الدول. ولا تعد هذه سوى زيادة طفيفة من نسبة الـ9% التي تحققت في عام 1997. ويعد عدم الاتفاق حول قواعد منشأة المنتجات المهمة من منظور التجارة عبر المنطقة، واحداً من العوائق الرئيسية الحالية أمام المنطقة العربية التجارية الحرة.

ومع انتشار الاتفاقات التجارية الإقليمية والثنائية⁽¹⁵⁾، تم تخفيض التعريفات الجمركية للسياسات التجارية تقريباً في جميع بلدان المنطقة. مع عدم إلغاء معظم العوائق غير الجمركية، أو تقليلها بصورة حقيقية. وعموماً، تأتي المنطقة في المرتبة الثانية، بين البلدان النامية، في ما يتعلق بالإصلاحات الجمركية التي نفذت منذ عام 2000، تسبقها أوروبا ومنطقة وسط آسيا. وجميع البلدان العربية المصدرة للنفط وغيرها ستشهد صدمة للحسابات التجارية نتيجة للأزمة. فبينما تأثرت البلدان النفطية بتذبذب أسعار النفط وانهيار الطلب، ستشهد البلدان الأخرى انخفاضاً في صادراتها الى أوروبا ودول الخليج، بسبب انخفاض الطلب. وسوف يجبر الفريقان على تقليص وارداتهم. والى جانب التكاليف المرتفعة نسبياً لمعظم الواردات المطلوبة،

(14) صندوق النقد العربي. التقرير الاقتصادي العربي المشترك 2006. متوفر بالعربية فقط عبر هذه الوصلة: www.amf.org.ae

(15) في الوقت الحالي، هناك ست دول عربية في عملية الانضمام لمنظمة التجارة العالمي، بينما توجد ميزات واضحة للعضوية في ضوء الوصول إلى أسواق متعددة والحماية المستندة إلى قواعد. إلا أن شروط الانضمام الخاضعة للتفاوض حالياً، تقوض منظورات التنمية. ومعظم الدول المنضمة طلب منها المزيد من التحرير، والتزامات التنفيذ أكثر من الالتزامات التي كان على الدول الأعضاء الأصلية في المنظمة القيام بها.

العربية أن تأخذ دورًا فعالاً، وأكثر مبادرة مع بلدان نامية أخرى. كما ينبغي أن تكون الطرق الجديدة في الإنتاج والاستهلاك والتجارة بطريقة مستدامة بيئياً، في قلب النقاشات الساعية إلى إصلاح النظام التنموي.

حول السياسات الاجتماعية

إن الأولويات الاجتماعية، متضمنة تقوية نظم استقرار الاقتصادات الكبرى، ونظم التأمين الاجتماعي، ينبغي تحديدها من خلال مشاركة وتمثيل الأطراف المعنية المتعددة، بما فيها منظمات المجتمع المدني. وينبغي على نظم التأمين الاجتماعي أن تشجع الأفراد على العمل أو الاعتراف بهم، لدورهم في الأسر المعيشية، والأسر والمجتمعات. فضلاً عن ذلك، فإن حزم السياسات الاجتماعية المستهدفة على نحو ملائم وسليم، ينبغي أن توظف لتحديد أثر البطالة المرتفعة والمتزايدة، وما يرتبط بها من حدوث الفقر وتعميقه في مجتمعات عربية كثيرة.

حول التجارة

ثمة حاجة إلى تقييم ومراجعة إذا اقتضت الضرورة المحصلات الناتجة عن عملية التحرير التي تمت كجزء من العضوية في منظمة التجارة العالمية (WTO)، والاتفاقات التجارية الإقليمية والثنائية. وينبغي على السياسات التجارية أن تتم في إطار استراتيجيات تنمية شاملة، تقوم على تقييمات لاستدامتها ولأثرها على حقوق الإنسان. كما ينبغي على الحكومات أن تضمن أن أي استمرارية لجولة الدوحة، ضمن جولات منظمة التجارة العالمية، تكون كفؤاً بمعالجة خاصة وحقيقية وفارقة للبلدان النامية، بما فيها الوصول بدرجة أكبر إلى الأسواق في البلدان المتقدمة، عن طريق تقليل الدعم.

إضافة إلى ذلك، ينبغي على الحكومات العربية اتخاذ خطوات لمراجعة اتفاقات التجارة والاستثمار، التي تحد من مساحة السياسات، وقد تعرقل قدرتها على الاستجابة الفعالة للأزمة، خصوصاً في مجال تدفقات رأس المال، وتحرير الخدمات المالية.

وينبغي للتعاون الإقليمي والاقتصادي

صممت حكومات كثيرة، في المراحل الأولى من الأزمة، على أن بلادها ستكون بمعزل عن آثار الأزمة. وحيث إن سياساتها المالية لم تخصص سوى مساحة قليلة للمناورة، فإن هذه البلدان كانت حذرة في ما يتعلق باتخاذ قرارات بسياسات توسعية في ضخ المال، وافتقدت تدخلاتها إلى التخطيط، وتركزت على الاستقرار قصير الأمد.

التحرك إلى الأمام: اعتبارات سياسية لمواجهة الأزمة

من الواضح أن الحكومات العربية في حاجة إلى تحديد الأولويات للتغيرات الهيكلية على المدى الطويل، في الوقت الذي تتناول فيه الحاجات قصيرة الأجل في ضوء الأزمة. وفي القيام بهذا، يمكنها إضافة قيمة إلى العمل معاً والرسملة على مستوى قدراتها الإقليمية، والتعاون في مواجهة الأزمة؛ مد المجتمعات الفقيرة والمستضعفة بحماية أكبر لحقوقها الاقتصادية والاجتماعية؛ (3) توفير مساحات للمشاركة الفعالة أمام الشركاء الاجتماعيين المختلفين، بما في ذلك المجتمع المدني وجماعات المرأة، في وضع أطر للاقتصاد والحكم.

وينبغي أن يكون هذا فرصة للحكومات العربية، لمراجعة الافتراضات الكامنة وراء عمليات صنع السياسات المرتبطة بالإصلاح الاجتماعي والاقتصادي، متضمناً ذلك مراجعة العلاقات بين الاقتصاد والمالية وأنماط الإنتاج والاستهلاك، وهو ما يتطلب إعطاء الأولوية لبناء تنمية مستدامة، وتحديد الأولويات في ما يتعلق بالمساواة الاجتماعية، والعمل اللائق، والمساواة بين الجنسين، والاستدامة البيئية. كما تشمل هذه العملية أيضاً تدعيم النمو المستقر طويل الأمد، في القطاعات الإنتاجية، وفي سياسات التنمية الشاملة؛ للتعامل مع مكافحة الفقر. وينبغي أن يكون خلق فرص العمل أمراً محورياً بالنسبة للسياسات طويلة وقصيرة الأمد، مع التأكيد على فرص العمل اللائق في القطاعات الإنتاجية المستدامة.

ومع امتزاج الأزمة الاقتصادية بالأزمات الغذائية والمناخية، يجب على الاستجابات أن تتناولها جميعاً بشكل كلي. وفي الإعداد لمفاوضات كوبنهاغن في كانون الأول/ديسمبر 2009، ينبغي على الحكومات

وترتبط مشكلات السياسات الاجتماعية في سوق العمل، بتوافر الخدمات الاجتماعية النوعية التي يمكن تحمل أعبائها المالية. بينما تتمثل المشكلة الأخرى في مجال إجراءات الحماية الاجتماعية المتوفرة لدى الفئات الاجتماعية المختلفة. فالسياسات الاجتماعية الشاملة، ضرورية للحماية ضد الاضطراب الاجتماعي المحتمل، ولاسيما مع فشل الاستجابات الحكومية في تغطية الآثار السلبية للأزمة. وهذه السياسات يجب أن تمتد إلى ما وراء شبكة الأمان الاجتماعي العادية التي كانت موجودة قبل الأزمة، والتي كانت في الغالب مقصورة على دعم الغذاء والطاقة والتحويلات المالية النقدية، ودعم منظومة القروض الصغيرة. كما يجب أن تضم السياسات الاجتماعية الشاملة القطاع غير الرسمي، الذي يشمل في واقع الأمر قطاعاً كبيراً من السكان في البلدان العربية، ومن المتوقع أن يتسع أكثر في ضوء الأزمة.

النقص المتواصل في التنسيق وضع السياسات الشاملة

تشير القدرات المتنوعة، والطبيعة المختلفة لاقتصاد البلدان العربية، إلى أن الاستجابات للأزمة حتماً ستكون مختلفة من بلد إلى آخر، تماماً مثلما ستختلف الأطر الزمنية لهذه الاستجابات. فلم يتم أي تعاون أو استجابات مشتركة على المستوى الإقليمي. وعموماً، لم يكن هناك شعور بالطوارئ، أو الاستعجال. كما غابت الرؤية الشاملة التي من شأنها أن تولي اهتماماً دقيقاً للسياسات الاجتماعية. وقد جاءت استجابات دول مجلس التعاون الخليجي أسرع وأكثر اتساعاً. فعلى المستوى شبه الإقليمي، اتفقت هذه الدول على تنسيق سياسات المالية والنقدية، واتخاذ تدابير للمساعدة في تسهيل الإقراض المصرفي، والترتيبات الجديدة لأسواقها المالية. وعلى المستوى الوطني، قامت بإرخاء السياسات النقدية ووضع سياسات مالية توسعية/زيادة حجم المال في قطاعات قليلة. وفي بلدان أخرى في المنطقة، كانت الاستجابات بطيئة جداً؛ فقد

= الجديدة نتيجة للأزمة (سيف وشوكير، 2009).
(Saif and Choucair, 2009).

عمومًا، أن يتم على أساس من المعالجة الاجتماعية والمميّزة، واختيار البلدان. كما يجب تناول القيود والعوائق المفروضة على تعزيز التعاون العربي والاقتصادي، الناتج عن العضوية المتداخلة للبلدان العربية في الكتل الاقتصادية الإقليمية متعددة الأطراف. وهو ما يتضمن التعاون العاجل والملح، وانسجام سياسات الاندماج الاقتصادي.

حول المعونات والاستثمارات الأجنبية المباشرة

ينبغي على الحكومات أن تضع سياسات واضحة، تتيح المعونات والاستثمارات الأجنبية المباشرة، في مجالات وقطاعات تساهم مباشرة في مكافحة الفقر، وزيادة فرص العمل، والمساواة بين الجنسين، وأولويات التنمية البشرية.

علاوة على ذلك، يجب تعبئة الموارد المالية الإقليمية نحو تنمية مستدامة، خصوصًا الوصول إلى بنية أساسية واجتماعية جيدة. وبالتالي، ينبغي على البلدان العربية أن تعمل لتعظيم السيولة، من خلال قنوات إقليمية. ويمكن لاتفاقات التعاون الإقليمي أن تكون فعالة بشكل خاص في هذا المجال، بسبب الاعتراف بالمقومات الخارجية عبر

الحدود، وحساسية الظروف المميّزة في البلدان المجاورة.

حول مواجهة العائدات الحكومية المتدهورة

يمكن للحكومات العربية أن تزيد من موارد عائداتها المستقرة، من خلال تعزيز وسائل تقدمية منصفة وفعالة في الضرائب، وهو ما يحتاج إلى استكماله بنظم إدارة مالية عامة، تتصف بالكفاية والفعالية والشفافية، والقابلية للمساءلة، واتباع آلية ممارسات تشاركية. كما ينبغي مواجهة التهريب الضريبي، من خلال تعزيز مزيد من الشفافية حول تسديد الضرائب، ووضع معيار لتقرير كل دولة على حدة، في ما يتعلق بالمؤسسات متعددة الجنسية، واتفاق متعدد الأطراف حول التبادل الأوتوماتيكي للمعلومات الخاصة بالضرائب.

حول التعاون الإقليمي

نظرًا لطبيعة الأزمة العالمية، حيث لا تستطيع دولة بمفردها مواجهة آثارها المتشعبة؛ ونظرًا لضرورة مزاولة مزيد من الجهد الجماعي في المنطقة العربية، على المستوى الحكومي والخاص. فإن إعادة التفكير في التعاون الإقليمي كحل للأزمة،

يمكن أن يمنح دفعة قوية لبناء مشروع لتنمية بديلة، يكون أكثر استدامة وتحقيقًا للمساواة والتكافؤ. ومن شأن تعاون من هذا النوع، أن يمكن التعاون في سياسات العمل، وسط أولويات أخرى. وفي هذا السياق، ثمة حاجة لآليات تنفيذ، مرتبطة بجدول زمني، لقرارات اتخذت في القمة العربية الاقتصادية والاجتماعية والتنمية⁽²⁰⁾.

في ضوء مثل هذا التوجه، ثمة حاجة إلى تنقيح وإصلاح المهام والآليات الخاصة بالمؤسسات الإقليمية الموجودة، بما فيها بنوك التنمية الإقليمية. وينبغي أن يخدم مثل هذا الإصلاح في سبيل تحقيق صلات أقوى بين المالية، وحاجات الاقتصاد الواقعي.

خلاصة القول، إن الحكومات في المنطقة العربية ينبغي أن تقوي التنسيق بين بعضها البعض، وتمكن مواطنيها من المشاركة في تحديد أولويات التنمية، وتوجيه سياساتها الاجتماعية لتقليل الفقر بطريقة مستدامة ومتكافئة. وتلأقي الأزمات الحالية لا شك يمثل فرصة لمراجعة كافة السياسات الحالية، والحث على التحركات المختلفة التي ستمنع تحول الأزمة الراهنة إلى كارثة إنسانية في المنطقة العربية.

(20) تشمل تنفيذ المشاريع المتفق عليها، مثل برنامج الطوارئ حول الأمن الغذائي وبرامج السكك الحديدية المشتركة، وأمن المياه، ومشروع كهرباء مشارك، والحد من البطالة، وتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية في البلدان الأقل نموًا في المنطقة، وفي التعليم والرعاية الصحية.

الاستجابة الأوروبية للأزمة المالية والاقتصادية العالمية

ينبغي على أوروبا، لتقوم بدور عالمي في الاستجابة للأزمة، أن تدافع وتعمل نحو شراكة شاملة مع جميع البلدان، دون أن يقتصر ذلك على القوي منها. وينبغي أن تكون التدابير التي تضعها تسعى إلى مواجهة حاجات الجميع، خصوصاً الأكثر استضعافاً وتعرضاً لآثار الأزمة، في أوروبا وفي البلدان النامية. وهذه هي التحديات الملقة أمام البرلمان الأوروبي الجديد، واللجنة الأوروبية التي يصادف عهدها الفترة بين الآن و2015، موعد إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية.

ميريام فان رايزن Mirjam van Raizen

مستشارو السياسات الأوروبية الخارجية
Europe External Policy Advisors
(EEPA)

سيمون ستوكر Simon Stocker، ولوبيز فوجازيدز Louisa Vogiazides
Eurostep

لإنهاء الملاذ الضريبي والسرية المصرفية، والحاجة إلى معايير محاسبية جديدة، لوضع العلاوات تحت الوصاية.

وعلى الرغم من أن هذه التدابير محل ترحيب بمقدار تميزها بما يكفي من الشمولية إلا أنها لا تعكس التزاماً بتغيير البنية المالية العالمية. على العكس، إنها تعكس عزماً على المحافظة على الهياكل والمناهج الحالية بلا مساس، وتستعيد الاستقرار من خلال إدارة أفضل للنماذج الاقتصادية والمالية العالمية الحالية. إنها استجابة تسعى إلى ضمان بقاء السيطرة على أي تغييرات في يد الفاعلين الاقتصاديين الرئيسيين في العالم بما يشمل أوروبا. ونظراً لتألف مجموعة العشرين من بلدان حصدت كثيراً من النظام العالمي الحالي، فإن الحافز لأجراء تغيير أساسي فيه يكاد يكون منعدماً.. ونظراً لأن البنية المالية العالمية قد أخفقت في تناول مظاهر انعدام المساواة، بل غالباً ما زادت، فلا يمكن أن يكون هناك قدر من الثقة يسمح بالمحافظة على النموذج الحالي، وأنه سيحقق النتيجة التي يدعيها غوردون براون وغيره من القادة الأوروبيين.

إن الاستجابة العالمية الحقيقية والمؤثرة التي يمكن اتخاذها تجاه الأزمة، ينبغي ألا تتضمن الدول الأكثر قوة والاقتصادات الكبيرة البازغة فحسب، بل يجب أن تشمل أيضاً المجتمع العالمي ككل، بما فيه جميع البلدان النامية. وكما دفعت لجنة الخبراء المعنية بإصلاحات النظام النقدي والمالي الدولي، التي يرأسها جوزيف ستيفلغيتس، "إن رفاهة كل من البلدان المتقدمة والنامية، تعتمد بشكل متداخل ومتبادل على بعضهم البعض في اقتصاد يزداد اندماجاً". ومن ثم "فبدون استجابة شاملة بمعنى الكلمة، تعترف بأهمية

موقف أوروبا تجاه الأزمة المالية العالمية

يعترف القادة الأوروبيون عن طيب خاطر، بأن هناك إخفاقات قد حدثت في النظام المالي العالمي. ومع ذلك، يبدو أن التدابير التي يبحثون اتخاذها لمواجهة هذه الإخفاقات، تفشل إلى حد بعيد في إحداث تغيير راديكالي في النظام المالي الحالي. وفي الوقت الذي لا يمثل فيه جميع قادة الاتحاد الأوروبي جزءاً من مجموعة العشرين، نجد قبولاً واسعاً من قيادة المجموعة في الاستجابة للأزمة. وتعكس التدابير التي تم تبنيها في قمة لندن لمجموعة العشرين، في نيسان/أبريل 2009 نهج الاتحاد الأوروبي لمواجهة الأزمة الاقتصادية، وإصلاح النظام المالي العالمي؛ بغرض منع حدوث أزمات أخرى في المستقبل. وهذا ما يشمل التوصية بمنح 1.1 تريليون دولار في الأموال الإضافية المخصصة للمؤسسات المالية الدولية، والتي تم تخصيص جزء صغير منها فقط (50 بليون دولار) لـ "حماية التنمية في البلدان منخفضة الدخل". ويتألف هذا المبلغ من 750 بليون دولار لصندوق النقد الدولي، و100 بليون دولار للبنك الدولي و250 بليون دولار لإنقاذ التجارة العالمية. وقد اتفق القادة الأوروبيون مع قادة آخرين في مجموعة العشرين، على ضخ ما قيمته 5 تريليونات من الدولارات في اقتصاداتهم، بنهاية عام 2010 بهدف تدعيم الاقتصاد وحماية التنمية.

إن موقف الاتحاد الأوروبي يتضمن بالتأكيد التزاماً بتقوية الإشراف والتنظيم المالي، بمستويات مختلفة من الدعم المتجه نحو الرصد المتقدم لهيئات تحديد معدل الائتمان، ووضع معايير تنظيمية ضابطة

منذ نشوب الأزمة المالية والاقتصادية، دأب الاتحاد الأوروبي على تقديم نفسه كصاحب دور رئيسي في الاستجابة العالمية للأزمة، وفي أي إعادة صياغة للبنية المالية العالمية. ويستشهد القادة الأوروبيون بإنجازات الاتحاد الأوروبي في السنوات الخمسين الأخيرة، والتزامه العدالة الاجتماعية والتضامن الاجتماعي لإثبات وضعه القيادي في العالم. وكما حاج رئيس وزراء بريطانيا غوردون براون في البرلمان الأوروبي يوم 24 آذار/مارس 2009، فإن الاتحاد الأوروبي "قد اختير بتفرد" ليتولى قيادة جهود "بناء مجتمع عالمي حقيقي مستدام وآمن ومنصف للجميع". وقد ردد هذه الكلمات قادة آخرون، يقرون جميعاً بأن الأزمة المالية العالمية أثارها الاجتماعية والإنسانية في جميع أنحاء العالم، وخصوصاً في البلدان النامية. واستجاباتهم للأزمة، كما يقولون، سوف تعترف بحاجات وواقع البلدان النامية بشكل كامل. وما يعنيه هذا على أرض الواقع، رأيناه بالفعل في الطريقة التي تواجه بها حكومات الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي الأزمة وآثارها. وعلى الرغم من العلامات الواضحة للنتائج المنظمة للمقاربات الحالية لتشجيع التنمية المتكافئة المستدامة، إلا أنه لا توجد سوى علامات قليلة حتى الآن على الالتزام بالسعي إلى تغيير واقعي.

جميع البلدان في عملية الإصلاح، لا يمكن استعادة الاستقرار الاقتصادي العالمي، وسيكون النمو الاقتصادي، وتخفيف حدة الفقر عالمياً محل تهديد⁽¹⁾.

إن غياب استعداد أوروبا لتضمين البلدان النامية، بفاعلية، في الجهد العالمي لمواجهة الأزمة، ينعكس بوضوح في التزامها بعملية مجموعة العشرين، بدلاً من المنتديات الدولية الأخرى، وبخاصة الأمم المتحدة. وقد كان على النهج الأوروبي عموماً أن يلزم دور الأمم المتحدة في مواجهة آثار الأزمة على البلدان النامية. فمجموعة العشرين بالنسبة للدول الأوروبية هي المنتدى الذي ستعكس فيه أي تغييرات للنظام العالمي مصالحتها الخاصة، بأفضل ما يكون. وقد كان مؤتمر الأمم المتحدة حول الأزمة الاقتصادية العالمية، وأثرها على التنمية، مؤتمراً لم يرغب فيه معظم الدول الأوروبية.

وهذا التفضيل يمكننا ملاحظته أيضاً في غياب أي التزام فعلي من قبل القادة الأوروبيين، تجاه زيادة تمثيل البلدان النامية في الهياكل الخاصة بالمؤسسات المالية الدولية. فعلى الرغم من اتفاقهم، في إطار مجموعة العشرين، على تخصيص 750 بليون دولار لصندوق النقد الدولي لمساعدة البلدان التي تأثرت بالأزمة، إلا أن هذا لم يصاحبه التزام قوي بتغيير النظام الحاكم لعمل المؤسسات المالية الدولية، ومواجهة ما يعانيه من عجز شديد. وقد دعت مذكرة مجموعة العشرين إلى إصلاح "مهام ومجال وحكم المؤسسات المالية الدولية، بما يعكس التغييرات التي طرأت في الاقتصاد العالمي، والتحديات الجديدة التي تطرحها العولمة"، مضيفاً أن "الاقتصادات الناشئة والنامية، بما فيها الاقتصادات الأكثر فقراً، ينبغي أن يكون لها صوت أو تمثيل أكبر". وقد تراجع أعضاء الاتحاد عن التزامهم بتطبيق حزمة الإصلاحات المتعلقة بالأصوات التي اتفق عليها مجلس إدارة صندوق النقد الدولي، في نيسان/إبريل 2008، واتفقوا على أن "الرؤساء وكبار

(1) لجنة الخبراء المعنية بإصلاحات النظام النقدي والمالي الدولي (2009). توصيات 19 آذار/مارس 2009. متوفرة عبر هذه الصلة: www.un.org/ga/president/63/letters/recommendationExperts200309.pdf

القادة" في المؤسسات المالية الدولية، ينبغي تعيينهم من خلال "عملية انتخاب مفتوحة وشفافة وقائمة على الجدارة". ولكن هذا، جاء بعيداً عن أي التزام بتغيير المؤسسة نحو تضمين وتمثيل أقوى للبلدان النامية في عملية صنع القرار.

لقد تزايدت التعليقات العامة، والمقترحات، بصدد إصلاحات الحكم في صندوق النقد الدولي، من قبل حكومات من مناطق العالم ذات التمثيل المتواضع. لكن القادة الأوروبيين دفعوا في سبيل ترسيخ الوضع القائم. فقد ذكر وزير المالية البلجيكي "ديدي ريندر" مراسل من وكالة أنباء "رويتر" بأن "التمثيل الحالي حول المائدة، يتصف بالجابذية. فالدول الأوروبية عليها تمويل الصندوق بصورة قوية، ومن ثم علينا أن نضع في الاعتبار حجم مشاركة كل بلد في الصندوق". بمعنى آخر، إن المبدأ القائل بأن حقوق التصويت ينبغي أن تعكس الإسهامات المالية، يجب أن يظل هو المبدأ القائم. وينبغي لأي تغييرات تحدث في الحكم، ألا تعكس سوى التغيرات في الثروة العالمية فإذا كانت الاقتصادات الناشئة تساهم مالياً، فستكون لها كلمة. أما الفقراء فسيظلون مستبعدين.

إن الموقف الأوروبي تجاه طبيعة حكم صندوق النقد الدولي، ودور الأمم المتحدة، يشير بوضوح إلى الرغبة في المحافظة على بنية النظام المالي العالمي الحالي دون مساس. والحكومات لاشك تنتهز الفرصة لتطبيق التغييرات التي تقوّي مواقفها التي تهم اقتصاداتها في النظام المالي، مثل تلك الخاصة بالملاذ الضريبي والسرية المصرفية، والتي تتيح لها في الوقت نفسه تجنب إحداث تغيير أكثر شمولية.

الآثار الاجتماعية للأزمة في أوروبا

منذ نشأتها عام 1957، حققت المجموعة الاقتصادية الأوروبية رخاءً كبيراً حسن من الظروف المعيشية لأغلبية مواطنيها. ومع تأسيسه المصحوب بدمج اقتصادات الدول الأعضاء كهدف محوري، فقد تطور المجتمع الاقتصادي الأوروبي إلى سوق أوروبية مشتركة، متضمناً تدفقاً حرّاً للبضائع

والخدمات والناس⁽²⁾. موازاة لنمو اقتصاد السوق، سعى المجتمع الاقتصادي الأوروبي إلى تقليل التفاوت الاقتصادي بين المناطق، من خلال منظومات الدعم، وأشكال أخرى من المساعدات. بما يعزز العدالة الاجتماعية والتضامن. وتشارك البلدان الأوروبية عموماً رؤية مشتركة لكيفية تحسين مستوى الرفاه لمواطنيها؛ هذه الرؤية التي أصبحت معروفة كـ "نموذج اجتماعي أوروبي" ينطوي على تعزيز للتشغيل، والعمل اللائق، وتكافؤ الفرص، والحماية الاجتماعية الشاملة، والاحتواء الاجتماعي.

في السنوات الأخيرة، وضع التحرير المالي والخصخصة النموذج الاجتماعي الأوروبي تحت التهديد. ففي ظل هذا النموذج الجديد، أصبح رفاه المواطنين مستمداً، وعلى نحو متزايد، من السوق وليس من الدولة، مسرفاً ذلك عن انسحاب متزايد للدولة من مجالات اقتصادية واجتماعية عديدة. وعلى الرغم من أن اقتصاد السوق قد ساهم بنجاح في تحسين الظروف المعيشية لأغلبية المواطنين الأوروبيين، إلا أنه جلب لهم أيضاً مشاكل عديدة. وهذا ما فسره جيداً انسحاب الدولة وخصخصة نظم المعاش. ولمواجهة الشدائد التي اعترت نظام المعاش العام، لجأت دول أوروبية كثيرة إلى الخصخصة والتحرير. وقد تم تشجيع المواطنين على الاعتماد أكثر على أموال المعاش الخاص التي تعتمد بدورها على تداولات السوق. وقبل الأزمة كانت أموال المعاش تسير على ما يرام، حيث كانت قيمة أصولها تزداد بثبات. وقد أصبحت أموال المعاش ذات دور مهم في سوق تداول الأوراق المالية. ولكن، الأزمة الاقتصادية والمالية الحالية

(2) تشكلت المجموعة الاقتصادية الأوروبية عام 1957 لتحقيق الدمج الاقتصادي (في سوق واحدة) بين بلجيكا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا ولوكسمبورغ وهولندا. وقد توسعت لاحقاً لتشمل ست دول إضافية، ومن عام 1967 حكمت مؤسساتها أيضاً المجموعة الأوروبية للفحم والحديد، والمجموعة الأوروبية للطاقة الذرية تحت مصطلح المجموعات الأوروبية. وعندما تشكل الاتحاد الأوروبي تحولت المجموعة الاقتصادية الأوروبية إلى "المجموعة الأوروبية" أحد الأعمدة الثلاثة للاتحاد، مع استمرار مؤسسات المجموعة الاقتصادية الأوروبية ضمن الاتحاد الأوروبي.

قلت، على نحو كبير، من قيمة أموال كثير من صناديق المعاش، مما عرّض مستقبل معاش كثير من الأوروبيين للخطر.

ويأتي الركود الاقتصادي، الناتج عن الأزمة، ليزيد من تهديد النهج الأوروبي للرفاه الاجتماعي. وقد تتبأ الاتحاد الأوروبي بركود مقداره 4% في عام 2009 في منطقة اليورو. وتشير التقديرات إلى أن 8.5 ملايين مواطن في الاتحاد الأوروبي سيفقدون وظائفهم في عام 2009 - 2010. وهذا ما يترجم إلى معدل بطالة يبلغ 11.5% في عام 2010، وهو أعلى مستوى وصلت إليه منذ الحرب العالمية الثانية. ولهذه الأزمة أثر دال أيضاً على الموازنات العامة. حيث من المتوقع أن يصل العجز العام في منطقة اليورو إلى 5.3% في عام 2009 و6.5% في عام 2010⁽³⁾.

فكيف كانت استجابة أوروبا؟ منذ اندلاع الأزمة اتخذ الاتحاد الأوروبي، والدول الأعضاء، عدة تدابير مختلفة لمواجهة آثار الهبوط الاقتصادي، وهو ما تم بشكل كبير من خلال خطط وحزم الإنقاذ. وقد تركزت معظم هذه التحركات على القطاع المالي. ففي نيسان/إبريل 2009، أشار الاتحاد الأوروبي إلى أن تكلفة التدابير التي تم التصديق على اتخاذها من قبل الاتحاد، لتدعيم المؤسسات المالية، تبلغ ما يقدر بـ 3 تريليونات يورو. يضم هذا الرقم المبلغ الكلي للضمانات (تبلغ 2.3 تريليوني)، ومنظومات إعادة الرسملة (300 بليون دولار) وتدعيم الإنقاذ، وإعادة البناء لبنوك فرادى ومؤسسات مالية (نحو 400 بليون يورو)⁽⁴⁾.

إن منطق تدعيم القطاع المالي يتمثل في أن الضمانات، وإعادة الرسملة، ستتيح للبنوك توفير مزيد من القروض. ومن ثم تنشيط الزيادة في الاستثمار، وهو ما يتوقع أن يخلق فرصاً للعمل والمحافظة عليها. ومع

هذا، فمن الواضح بطبيعة الحال أن تكريس مثل هذه المبالغ الضخمة من الموارد العامة لتدعيم النظام المصرفي، سيخدم حاجات أغلبية المواطنين. وثمة أسباب كثيرة تدعونا للشك في هذا المنطق.

أولاً: أن البنوك قد تم تمويلها، وتدعيمها عن طريق إسهامات دافعي الضرائب الذين هم أنفسهم أقل شعوراً بالأمان بسبب الهبوط الاقتصادي.

ثانياً: إن معظم التدابير تسعى إلى زيادة توفير الائتمان، من خلال تقديم 2.3 تريليوني يورو من ضمانات الدولة. وقد خفض البنك المركزي الأوروبي وللهدف نفسه، فوائده إلى مستوى تاريخي غير مسبق، وصل إلى أقل من 1%. ومن هنا فقد ساعدت سياسات الائتمان الرخوة في خلق ظروف للانهايار المالي في المقام الأول. ومن المثير للسخرية أن دافعي الضرائب الذين يعاني كثير منهم معاناة شديدة من الأزمة، يعطون أموالهم لمؤسسات فاشلة، ولكثير من كبار مدراء تلك المؤسسات التي ساهمت في انهيار النظام.

إن أزمة البطالة المستفحلة، تفيد بضرورة التأكيد أكثر على مواجهة الآثار الاجتماعية للأزمة. فثمة حاجة ملحة لاتخاذ تدابير لدمج المستبعدين من سوق العمل، والاستثمار في الخدمات الاجتماعية والصحية وتحسين نظم الحماية الاجتماعية. ولكننا في الوقت نفسه نجد أن الحزم التنشيطية، وكفالات الإنقاذ التي تمويلها الدولة، والعجز المتزايد في الموازنة العامة لدي الحكومات الأوروبية، تقلل بشكل كبير من القدرة على تمويل منظومات الرفاهية الاجتماعية، والاستثمارات في الخدمات الاجتماعية لا على المستوى قصير الأجل فحسب، بل على مستوى المستقبل المنظور.

ومن بين تداعيات الأزمة، تم استبدال اجتماع استثنائي للمجلس الأوروبي، كان من المفترض أن يحضره وزراء العمل من جميع دول الاتحاد، باجتماع لما يسمى "الترويكا الاجتماعية" (جمهورية التشيك، والسويد، وإسبانيا)، والمجلس الأوروبي، والأطراف الاجتماعية. ولم ينظر إلى هذا "الانحدار" لقمة العمل كرسالة إيجابية بالنسبة لمن يخسرون

وظائفهم كنتيجة مباشرة للأزمة. وكما ذكر "جون مونكز" John Monks رئيس الكونفيدرالية الأوروبية للنقابات العمالية، فإن هذا التخلي "يعطي انطباعاً على أن صناع السياسة الأوروبية ليسوا معنيين بما يكفي بالبطالة"⁽⁵⁾.

لقد أثارت الأزمة ما لم يكن متوقعاً من تفاعلات بين صناع السياسات الأوروبية. فالذين كانوا يروجون لسياسات السوق الحرة المنفلتة قبل الأزمة، يسعون الآن وبشاط إلى تأمين كفالات الإنقاذ التي تقدمها الدولة. وقد ذكر مفوض التنافس "نيلي كرويس" Neelie Kroes المعروف بهوسه في الترويج لسياسات السوق الحرة، أن "الشهور الستة الماضية أظهرت أن السيطرة على معونات الدولة تلعب دوراً رئيسياً في معالجة تحديات الأزمة الاقتصادية بطريقة منسقة على مستوى أوروبا (...). وتكمن المسؤولية الآن في القطاع المالي لتفقية كشوف الرصيد، وإعادة البناء لضمان مستقبل حيوي"⁽⁶⁾. وفي هذا الإطار، لم يعد تدخل الدولة عائقاً في سبيل التنمية والنمو الاقتصادي. على العكس تماماً، فقد تم الاتفاق وعلى نحو واسع، على أن تتحمل الدولة مسؤولية مواجهة الركود الحالي من خلال تدخل فعال في السوق. وهذا التغيير في النموذج يشير إلى أنه عندما تكون المنافع والنمو مأمونين، تشجع الدولة على التراجع، ولكن في حالات الركود، فإن تدخلها يكون مرغوباً بصفته الحل الضروري. بمعنى آخر، أن الأرباح تخص والخسائر تعم. وهو كما يتضح تعارض صارخ لمبادئ العدالة الاجتماعية والتضامن، القائمة على فكرة أن الأرباح والخسائر ينبغي أن توزع بالتساوي. وعلى مستوى آخر، يمكن أن تكون الأزمة قد زادت من "نزعة الدمج الاقتصادي الأوروبي Europeanism". فقد أشار اقتراح للمجلس الأوروبي من منتصف كانون

(5) Anon. "Exit le sommet sur l'emploi". Le Soir. 22 March 2009, p. 17.

(6) European Commission. State aid: latest Scoreboard reviews Member States' action to fight economic crisis. 2009. Available from: <europa.eu/rapid/pressReleasesAction.do?reference=IP/09/format=HTML&ged=0&language=EN&guiLanguage=en>.

(3) European Commission. Economic forecasts Spring 2009. Available from: <ec.europa.eu/economy_finance/publications/publication15048_en.pdf>.

(4) European Commission (2009). State Aid Scoreboard - Spring 2009 update. Available from: <ec.europa.eu/competition/state_aid/studies_reports/2009_spring_en.pdf>.

ما زالت غير كافية، فالمعونات التي تصل الى 50 بليون يورو تقريباً، وتم توزيعها في 2008، تعتبر ضئيلة مقارنة بالموارد التي تم ضخها في الاقتصادات الأوروبية لحماية البنوك، ودفع النمو. وفي نيسان/إبريل 2009 التزمت حكومات الاتحاد الأوروبي بمبلغ 3 تريليونات يورو لتدعيم المؤسسات المالية، على هيئة ضمانات، أو ضخ في صورة سيولة، فإذا كان من الممكن توفير هذا المستوى من التمويل وبسرعة لدعم المؤسسات المالية، فمن الصعب استيعاب لماذا تعجز الحكومات الأوروبية عن زيادة ميزانياتها المخصصة لمساعدة البلدان الفقيرة.

في أيار/مايو 2009 أكدت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي نيتها على تلبية ما وعدت به جماعياً، من تخصيص 0.56% من إجمالي الناتج القومي للاتحاد الأوروبي في 2010 و0.7% من إجمالي الدخل القومي للاتحاد الأوروبي في 2015 للمساعدات الرسمية الموجهة للتنمية⁽¹²⁾ ولكن إيطاليا، وأيرلندا، ولاتفيا، واستونيا قد خفضت بالفعل من مساعداتها بسبب الأزمة.

في الوقت نفسه، اقترح الاتحاد الأوروبي التعجيل بتقديم المعونات عن طريق "تركيز منافع الالتزام المالي في فترة مبكرة frontloading" لجزء من التحويلات المالية للبلدان النامية، تبلغ 4.3 بلايين يورو في 2009. يشمل هذا المبلغ 3 بلايين يورو تم تقديمها في صورة دعم للموازنة، و800 مليون يورو لمرفق الغذاء، و500 مليون يورو من خلال آلية FLEX لأغراض محددة وضعت لمساعدة البلدان الأكثر ضعفاً. ولكن لن يتكون هذا من تمويلات جديدة، وهو ما يشير الى أنه في حالة الاتفاق، سيكون المال المتوفر في السنوات القادمة أقل. إضافة الى ذلك، فإن الدول الأعضاء التي سيكون عليها تقديم الموارد تقاوم في الواقع.

الى جانب الالتزامات بالمعونة، ساهمت

ذلك البلدان النامية"⁽⁹⁾. ولكن، ثمة تعارض بين تدابير الاتحاد الأوروبي لمواجهة آثار الأزمة داخلياً، وتلك التي اتخذت لمساعدة البلدان النامية. كما ظهر من الأموال التي تم ضخها في الاقتصادات الأوروبية، مقارنة بالأموال المتوافرة لمساعدة البلدان النامية. ونجد هذا التعارض أيضاً في تدعيم الاتحاد لصندوق النقد الدولي الذي فرض شروطاً قوية على القروض الممنوحة للبلدان الفقيرة، مانعاً إياها من تطبيق السياسات الاقتصادية المرتبطة بتدذبات الاقتصاد لمواجهة الأزمة.

ومع السقوط الحاد في عوائد التصدير، وتدفق الاستثمار الأجنبي، والتحويلات المالية من الخارج، تضررت البلدان النامية بشدة من الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، ويقدر البنك الدولي أن الدول النامية قد تواجه فجوة مالية تراوح بين 270 الى 750 بليون دولار، ويحتمل أن يقع عدد كبير من الناس، يصل الى 53 مليون نسمة، في برائن الفقر في عام 2009⁽¹⁰⁾. وقد ذكر رئيس البنك الدولي "روبرت زويليك" Robert Zoellick في حديث له في لندن عشية اجتماع مجموعة العشرين، أن التقديرات تشير الى موت من 200 الى 400 ألف طفل هذا العام بسبب هبوط النمو"⁽¹¹⁾. وتقدر الأمم المتحدة أن يبلغ التمويل الضروري لتخفيف آثار الأزمة الى تريليون دولار. وبما أن كثيراً من البلدان النامية لا تمتلك سوى مجال مالي محدود للتفاعل مع الأزمة، يصبح الدعم الخارجي أمراً حرجاً بالغ الضرورة.

وعلى الرغم من اعتراف أوروبا بأن البلدان النامية ستواجه فجوة مالية متفاقمة، فإن التزاماتها تجاه المساعدات الرسمية للتنمية،

to support developing countries. 2009. Available from: <europa.eu/rapid/pressReleasesAction.do?reference=IP/09550&format=HTML>.

(10) World Bank News, 12 February 2009.

(11) Eurodad. Not much on offer for poor countries to counter the crisis. 2009. Available from: <www.eurodad.org/whatsnew/articles.aspx?id=3599&LangType=1036>.

الثاني/يناير الى منتصف شباط/فبراير 2009 أن نحو ثلثي المجتمع الأوروبي، يعتقد أن الأوروبيين سيكونون في وضع حماية أفضل إذا تبنت الدول الأعضاء نهجاً منسقاً، فيما اعتقد 39% من الأوروبيين أن التنسيق الموجود كان كافياً⁽⁷⁾. وهو ما يشير الى وجود اتفاق واسع على ضرورة التنسيق على مستوى الاتحاد الأوروبي لمعالجة الأزمة المالية.

تشير النتائج الانتخابية الأخيرة في أيسلندا، الى أن وجود اتجاه نحو مزيد من ضرورة الدمج الاقتصادي الأوروبي، يعني أن هذه النزعة ليست مقصورة على مواطني الاتحاد الأوروبي. فبعد أن أوشك البلد على الإفلاس، انتخب الأيسلنديون رئيساً يحذ الانضمام الى الاتحاد الأوروبي. وقد حاجج رئيس الاتحاد "مانويل باروسو" Barroso بأن التصرف الفردي، سيقبل من أدوات بلدان، مثل بريطانيا أو فرنسا أو ألمانيا، للتغلب على الأزمة مقارنة بالعمل والتحرك الجماعي: "أعتقد أنه إذا كان ثمة أثر للأزمة على الاتجاه حيال معاهدة لشبونة، سيكون في صالح المعاهدة"⁽⁸⁾.

دور أوروبا في تعزيز التنمية

يزعم الاتحاد الأوروبي أيضاً قيادته للجهود المبذولة للتخفيف من الآثار الاجتماعية للأزمة في البلدان النامية. وكما دفع رئيس الاتحاد في حجه "إن أوروبا قد قادت السير نحو ضمان وضع مجموعة العشرين أسساً للتعاقي المنتصف والمستدام للجميع، بما في

(7) European Parliament. European Parliament Eurobarometer hears calls for coordinated EU action in fight against financial crisis. 2009. Available from: <www.europarl.europa.eu/news/expert/infopress_page/042-54004-20090420-907-17-04-110IPR54003-2009--2009-04-20false/default_en.htm>.

(8) Smyth, J. "Crisis likely to favour Lisbon Yes – Barroso". The Irish Times, 8 May 2009. Available from: <www.irishtimes.com/newspaper/world/20091224246132086/0508/html>.

(9) European Commission. Commission first to act on G20 with strategy

(12) Council of the European Union, 1819- May 2009, Press release. Available from: <www.consilium.europa.eu/uedocs/cms_data/docs/pressdata/en/gena/107921.pdf>

بلدان أوروبية بنحو 100 بليون دولار للأموال الإضافية التي تبلغ 1.1 تريليون دولار المخصصة للمؤسسات المالية الدولية. والأموال التي قدمت لحماية التنمية في البلدان ذات الدخل المنخفض، وتبلغ 50 بليون دولار، لم تصحبها أي مرونة إضافية، في السياسات المالية والنقدية، للحصول على قروض صندوق النقد الدولي. وعلى الرغم من "تحديث" السياسات الاشتراكية لصندوق النقد الدولي، فإن ما يتم تطبيقه حتى الآن، هو الوصفات القديمة نفسها الخاصة بالنظام المالي المضغوط، واستقطاعات النفقات الحكومية. وفي هذا السياق فإن القدرة على الاستثمار في القطاع الاجتماعي تظل منخفضة⁽¹³⁾. ومرة أخرى ثمة تعارض واضح بين السياسات المرتبطة بتذبذبات السوق counter cyclical المطبقة في أوروبا، وبين القيود المالية المفروضة على البلدان النامية⁽¹⁴⁾. وإذا كان الأوروبيون يعتقدون أن السياسات المالية والنقدية التوسعية، هي السبيل للخروج من الأزمة، فلماذا يعززون السياسات النقيضة تمامًا في البلدان الفقيرة؟

هل الأزمة، وسيلة تزيد من مصلحة أوروبا؟

يتمثل الأثر الآخر للأزمة على علاقة أوروبا مع البلدان النامية، في الإسراع باتخاذ التدابير المثيرة للجدل، مثل تدعيم الموازنة وإبرام اتفاقات الشراكة الاقتصادية (EPAs).

دعم الموازنة

باعترافها أن الاقتصادات الفقيرة في حاجة ملحة إلى تمويل خارجي نتيجة للأزمة، تصور مقترحات "تركيز المنافع في فترة مبكرة" frontloading استخدام متزايد لدعم الموازنة، متضمنًا ذلك ما يصل إلى 500 مليون يورو من صندوق التنمية الأوروبية العاشر، لتدعيم البلدان الأفريقية

(13) Ibid.

(14) بالرغم من أن الدول الانتقالية، مثل لاتفيا ورومانيا مجبرة أيضًا بالسعي إلى الحصول على قروض صندوق النقد الدولي، إلا أنها في وضع أفضل لتحقيق هذا. حيث حقق المجلس الأوروبي 50 بليون يورو كقرض لمساعدة البلدان خارج منطقة اليورو للتغلب على ميزان المدفوعات.

والكاريببي والباسيفيك التي كانت أكثر تضرراً بالأزمة. وقد أشار الاتحاد الأوروبي أيضًا إلى أنه سيراجع عمليات دعم الموازنة المستمرة، في البلدان الأكثر ضعفًا، بغرض تقييم إمكانات تركيز الإنفاق. ووجهة الاتحاد في صالح تدعيم الموازنة تتمثل في أنها أداة سريعة الأثر، تتيح توظيفًا طويل المدى يمكن التنبؤ به، للنفقات الحكومية التي تشمل القطاعات الاجتماعية مثل التعليم والصحة.

ولكن دعم الميزانية يطرح عدة قضايا. أولاً، القدرة الداخلية، وفرصة رصد الموازنات، وتخصيص الموارد ذات الأهمية الحرجة للمساءلة الديمقراطية، مفقودة في معظم البلدان. فاستخدام مؤسسات المساءلة الدولية لرصد التطبيق تزيد من الميل إلى تدعيم الموازنة لزيادة مساهلة الحكومات من الخارج. وهو ما يقوض "الملكية" الداخلية والمساءلة الديمقراطية، من خلال البرلمان الوطني.

ثانيًا، أن الاتحاد الأوروبي حدد عددًا من الشروط التي ينبغي تليتها قبل النظر في دعم الموازنة. تشمل الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان. ولكن الدراسات التي تمت لعدد من اتفاقات دعم الموازنة، تشير إلى عدم وجود دليل واضح لأي تقييم شامل لكيفية تنفيذ هذه الشروط⁽¹⁵⁾. وأخيرًا، فقد ضمن الاتحاد الأوروبي دعم الموازنة في حساباته؛ لتلبية مطلب قانوني أساسه إصرار البرلمان الأوروبي على استخدام 20% من مساعداته للصحة والتعليم، حتى على الرغم من أن منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي التي تدير نظام تصنيف مساعدات التنمية، ترى ضرورة تصنيف دعم الموازنة بمعزل عن التخصيصات الموجهة لقطاعي الصحة والتعليم.

اتفاقات الشراكة الاقتصادية

يعد إرساء اتفاقات الشراكة الاقتصادية التي تخلق نظم التجارة الحرة بين الاتحاد الأوروبي ومجموعة بلدان أفريقيا والكاريببي

والباسيفيك، واحدة من العناصر الرئيسية المثيرة للجدل في اتفاقية كوتونو. والغرض من اتفاقات الشراكة الاقتصادية، هو أن تحل محل اتفاقات التجارة التفضيلية تحت اتفاقات لومي (عاصمة توغو) التي عقدت لتكون مختلفة عن قواعد منظمة التجارة العالمية، بصدد القيود على التجارة. ومن المقرر أصلاً أن تكون اتفاقات الشراكة الاقتصادية موجودة مع بداية 2008، ولكنها حتى منتصف 2009 لا تزال مصدرًا لنزاعات كثيرة⁽¹⁶⁾.

لقد دأب الاتحاد الأوروبي على تصوير اتفاقات الشراكة الاقتصادية كاتفاقات للتنمية، وهو زعم تكذبه بنود الاتفاقات نفسها.

أولاً، من المحتمل أن تسفر عن خسارة كبيرة للتعرفة الجمركية في كثير من بلدان أفريقيا والكاريببي والباسيفيك، والتي يمثل الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الرئيسي لها.

ثانيًا، إن هذه البلدان غالبًا ما تفتقد البنية التحتية المطلوبة للتنافس في اقتصاد السوق المفتوح. والمعونة التي تقدم من أجل التكيف مع اتفاقات الشراكة الاقتصادية أو "المعونة من أجل التجارة"، قصد بها أن تكون إضافة للمظروف المالي الأصلي الذي يقدمه الاتحاد. ولكن التحليلات تشير إلى أن كثيرًا من هذه الأموال لن تكون إضافية.

ثالثًا، إن تضمين مجالات للتجارة لا يوجد اتفاق عليها، مثل الخدمات والمشترقات، سيفتح مجالات من اقتصاد بلدان أفريقيا والكاريببي والباسيفيك، لشركات الاتحاد الأوروبي.

وعلى الرغم من هذه المشاكل المقلقة، إلا أن الاتحاد الأوروبي يدفع في حجته بأن اتفاقات الشراكة الاقتصادية في الأزمة الحالية، ستساهم في تعزيز النمو الاقتصادي، والتنمية في البلدان الشريكة. ويوضح "ياو أجوار ماكدو"، أحد مفاوضي الاتحاد الرئيسيين على اتفاقات الشراكة الاقتصادية، أن الاتفاقات ستدعم التنمية عن طريق خلق

(16) In June 2009, only the CARIFORUM countries (15 countries in the Caribbean) have signed a full EPA, and only Botswana, Cameroon, Ivory Cost, Lesotho and Swaziland have signed interim EPAs.

(15) Alliance 2015. "The EU's contribution to the Millennium Development Goals Poverty Eradication: From Rhetoric to Results?" Ed. EEPA, Brussels, September 2008.

بيئة تجارية محكومة، تسهل بدورها تدفق الاستثمار، وتخلق فرصاً للعمل. ولإعادة التأكيد على التشكيك في حكومات دول إفريقيا والكاربيي والباسيفيك، أقرت مفوضية التجارة "كاثرين أشتون" بالحاجة الى مزيد من المرونة في المفاوضات، ووعدت بأن المفاوضات الخاصة باتفاقات الشراكة الاقتصادية الكاملة، ستعكس وتحترم الخصوصية الإقليمية للشركاء في هذه الاتفاقات. ولكنها في خطابها أمام المجلس البرلماني المشترك في براغ، في نيسان/إبريل 2009، عبّرت عن رغبتها في التوصل سريعاً الى اتفاق مقبول من جميع الأطراف، وأن توقع جميع اتفاقات الشراكة الاقتصادية المرحلية قبل نهاية فترة المفوضية الحالية في تشرين الأول/أكتوبر 2009. ومع توقف المفاوضات الخاصة باتفاقات الشراكة الاقتصادية لفترة طويلة، يبدو أن الأهمية العاجلة لمواجهة آثار الأزمة الاقتصادية والمالية قد استغلت كفرصة للإسراع بالعملية، وزيادة الضغط على حكومات بلدان أفريقيا والكاربيي والباسيفيك، للإقرار والتسليم.



أصوات الشعوب حول الأزمة

العامّة للأمم المتحدة، والذي رحب بدعم المجتمع المدني لحلول الأزمة التي تتشكل في قلب الأمم المتحدة، وحث المشاركين على "ضخ روح جديدة من المسؤولية والتضامن: مع الناس الذين تأثروا على نحو متباين بالأزمة. وقد اختتم الحدث بدعوة من منسق شبكة المراقبة الاجتماعية "روبيرتو بيسيو" لمناصرة إصلاحات البنية المالية العالمية الراهنة التي من شأنها المساعدة على انتشال الناس من براثن الفقر، بدلاً من تعزيز الأشكال الحالية من انعدام المساواة الاقتصادية والاجتماعية سواء داخل الحدود أو عبرها.

وقد تم نشر المداخلات الرئيسية عبر الفصل الخاص بالتقارير الميوبة بحسب المواضيع في تقرير الرائد الاجتماعي لسنة 2009، من المشاركين في هذا النشاط، إلى جانب بعض الشهادات حول أثر الأزمة لدى عامة الناس، والتي جمعتها شبكة المراقبة الاجتماعية في بلاد الجنوب.

المنظمات المصدقة على "أصوات الشعوب حول الأزمة":

Social Watch, Eurostep, LDC Watch, Institute for Policy Studies, Global Policy Forum, Center of Concern, ESCR-Net, Institute for Agriculture and Trade Policy, Global-Local Links Project, Jubilee USA Network, Jubilee South, GCAP Feminist Task Force, Alliance for Responsible Trade, Women's Environment and Development Organization, International Council for Adult Education, UN Non-Governmental Liaison Service, Global Action on Aging, Latindadd, US Human Rights Network, CONGO Social Development Committee, Sub-Committee on the Eradication of Poverty, Hemispheric Social Alliance, Womens' Working Group on Financing for Development, Medical Mission Sisters International, World Federation of United Nations Associations, International Youth and Student Movement for the United Nations, Enlazando Alternativas, Transnational Institute, Our World Is Not For Sale Network.

توجد مشاهد فيديو من "أصوات الناس بصدد الأزمة: على موقع "اليوتيوب" Youtube
www.youtube.com/SocWatch على العنوان التالي: الشبكة المراقبة الاجتماعية على العنوان التالي:

في 20 حزيران/يونيه 2009، وفي كنيسة الثالث المقدس في نيويورك، جمعت مبادرة "أصوات الشعوب حول الأزمة" ناشطين من 30 منظمة من المجتمع المدني، والنقابات، وجماعات قاعدية، على المستوى المحلي والوطني والدولي؛ لمناقشة العواقب الاجتماعية والبيئية للأزمة المالية والاقتصادية، على النساء والرجال المتعطلين على مستوى العالم. وفي هذا الحدث، قدم مناصرو الحقوق الاجتماعية والاقتصادية، والجنود، وحقوق العمال، والحقوق البيئية، شهادات حول كيفية تأثير الأزمة على مجتمعاتهم المحلية من السودان إلى سان سلفادور إلى برونكس الجنوبية.



وقد كان هذا الملتقى أيضاً فرصة لقادة المجتمع المدني للمشاركة في الأفكار والخبرات، حول كيفية بناء حركة عالمية ذات جذور محلية، يمكن أن تدفع في سبيل نظام اقتصادي جديد، يقوم على حقوق الإنسان والاستدامة البيئية.

وقد أطلقت مبادرة "أصوات الشعوب حول الأزمة"، في سياق المؤتمر العلم للأمم المتحدة حول الأزمة المالية والاقتصادية وأثارها على التنمية، الذي كان أول ملتقى متعدد حقيقي، لمواجهة الآثار الاجتماعية للانهايار المالي الراهن. وقد كان المتحدث الرئيسي لأصوات الشعوب الأب ميغل دي سكوتو بروكمان. Father Miguel D'Escoto Brockmann، رئيس الجلسة رقم 63 من الجمعية